

معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية

المؤتمر المحلي السنوي

٧-٨ أيار ٢٠٠٤

قضايا فلسطينية

حول الانسداد السياسي وآفاق الانعتاق

تحرير: وسام رفيدي

تشرين الثاني ٢٠٠٤

قضايا فلسطينية

حول الانسداد السياسي وأفاق الانعتاق

الطبعة الأولى - تشرين الثاني / نوفمبر - 2004

© جميع الحقوق محفوظة

ISBN 9950-316-24-3



معهد ابراهيم أبو لغد للدراسات الدولية
Ibrahim Abu-Lughod Institute of International Studies

جامعة بيرزيت، ص ب ١٤، بيرزيت - فلسطين
هاتف: +٩٧٢ ٢ ٢٩٨٢٩٣٩، فاكس: +٩٧٢ ٢ ٢٩٨٢٩٤٦
بريد الكتروني: giis@birzeit.edu
صفحة الكترونية: <http://home.birzeit.edu/giis>

طبع هذا الكتاب بدعم من:

الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون

تدقيق النص العربي: وسام رفيدي

تحرير وتدقيق النص الإنجليزي: دعاء النخالة

نسق للمؤتمر: دعاء النخالة

تصميم الغلاف والإخراج الفني: مؤسسة الناشر للدعاية والإعلان

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها
معهد ابراهيم أبو لغد للدراسات الدولية.

المحتويات

كلمة رئيس الجامعة	
حنا ناصر	٥
كلمة الافتتاح	
مجدي المالكي	١١
جمود المفاوضات، ضمانات بوش وخارطة الطريق (مداخلة)	
صائب عريقات	١٣
الأبعاد السياسية لغياب استراتيجية عمل وطنية موحدة (مداخلة)	
مصطفى البرغوثي	٢٥
رؤية استراتيجية لمواجهة مشروع شارون (ورقة)	
بسام الصالحي	٣٥
جدار الفصل العنصري وتبعاته السياسية (مداخلة)	
جمال جمعة	٤٥
خطة شارون ومستقبل الائتلاف اليميني في إسرائيل (مداخلة)	
جمال زحالقة	٥٥
تقييم أشكال المقاومة في انتفاضة الأقصى (ورقة)	
عمر عساف	٦١
حركات التضامن الدولية، أهميتها وكيفية تطويرها (ورقة)	
خالدة جرار	٧٥

الإصلاح والمأسسة كمتطلب داخلي شعبي (مداخلة)	
عزمي الشعبي	٨٥
الانتخابات الفلسطينية المفترضة: أهميتها وممكناتها في المرحلة الحالية (مداخلة)	
إياد البرغوثي	٩١
فلسطينيو الشتات: بين الواقع والطموح (ورقة)	
أسامة أبو عمارة	٩٧
المبادرات السياسية: نظرة تقييمية (مداخلة)	
قدورة فارس	١٠٧
المبادرات السياسية الفلسطينية: نظرة تقييمية (ورقة)	
جورج جقمان	١١١
حول الخيارات والمفاوضات والوضع الفلسطيني العام (ورقة)	
علي الجرباوي	١١٧

English Papers

Towards A Palestinian Foreign Policy?

By Ilan Halevi 5

Forms of Palestinian Resistance to Occupation: A Rational Choice Perspective

By Dr. Martin Beck 11

كلمة رئيس الجامعة

حنا ناصر*

أرحب بالضيوف الكرام في معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية الذي يذكرنا بين الفينة والأخرى، من خلال الندوات والمؤتمرات التي يعقدها، بالأزمة السياسية التي نعيشها. اشكر مدير المعهد د. مجدي المالكي والعاملين معه على عقد المؤتمر، كما أرحب بشكل خاص بالذين يتحملون المسؤوليات السياسية المباشرة والذين حضروا أو سيحضرون للاستماع إلى ما لا شك، أنه سيكون تحليلاً سيثوبه الكثير من النقد، كما اعتبر مشاركتهم في هذا المؤتمر شجاعة أدبية-فلهم كل الشكر والتقدير.

والحقيقة أنه ليس من الصعب أن يتم تحليل الأزمة السياسية التي نمر بها والجمود الذي نواجهه، فالأوراق باتت أكثر من مكشوفة، وسياسة شارون ليست بحاجة لتحليل كبير. كما أن وعود أمريكا التصاعديّة لصالح أمريكا باتت هي أيضاً مألوفة. ومن السهل أن تنحرف بوصلة الغضب وأن ينصب جامها على كل من يتحمل المسؤولية من الفلسطينيين.

وهذا أمر لا يحصل في السياسة فقط-بل أيضاً في مرافق الحياة المدنية الأخرى- أي أن المسئول يتحمل وزر الصعوبات- السياسية منها وغير السياسية، وهذا هو الثمن الذي على المسئول أن يدفعه ضمن الإطار العام لمتطلبات موقعه القيادي. وكما أتقبل أنا مشاكل جامعة بيرزيت عليك يا صائب أن تتقبل مشاكل المفاوضات المباشرة. وفي نفس الوقت الذي لا جدل فيه أنه يتطلب من كل مسئول تحمل مسؤولياته، إلا أنني لا أعرف

* رئيس جامعة بيرزيت.

شعباً يستمر في تذكير المسؤولين بمسئولياتهم مثل الشعب الفلسطيني. ولا أعتقد أن التذكير يكفي لحل أية قضية، فهو في أحسن الحالات حل عاطفي، حل يقذف باللوم على الغير ولا يتحمل الشعب جزء منه. في رأيي إن الجواب على السؤال المطروح في الندوة-ألا هو كيف نوقف التدهور السياسي ونفتح آفاقاً للحلول- أعتقد أنه يكمن في مشاركة أقوى للمجتمع المدني في صنع الحقائق على الأرض، وهذه الحقائق تعطينا الثقة بالنفس وتنقلنا إلى آفاق أبعد في إيجاد حلول لأزماتنا السياسية.

كما لا أعرف شعباً تمكن من حل قضاياها الخارجية المعقدة قبل النهوض بأوضاعه الداخلية. ودون شك قد أقع في جدل ديالكتيكي عندما أقول إن حل القضايا الخارجية يساعد على حل القضايا الداخلية، فالعكس هو صحيح أيضاً. وبالتالي، ونحن في أوج الأزمة التي نعيشها يجب أن نهيئ أنفسنا لحلول متزامنة- الداخلية منها والخارجية- لأن كل منهما يكمل الآخر ولا يجوز لنا أن نترك المجتمع المدني يتخبط بها دون رؤية واضحة منتظرين حلول التاريخ والزمن لإيجاد حل لقضايانا الخارجية.

وأهمية تهيئة المجتمع المدني يساعدنا- كما ذكرت سابقاً- في تعزيز الثقة بالنفس، كما أنها تساعد في إقناع العالم بأننا شعب يمكن أن يكون له دور إيجابي في الإنتاج الحضاري العالمي- وبالتالي فنحن شعب جدير بالمساندة. وللأسف فإن العدل الذي ما فتئنا نطالب به ونناضل من أجله منذ عقود لا يكفي لوضعنا على الخارطة السياسية، فعلياً أن نجد الطرق التي تساعدنا كي نكون شركاء مع العالم في صناعة منيرة للمستقبل.

إن مشكلتنا الداخلية ليست مقتصرة علينا في فلسطين، فالعالم العربي الحديث لم يشارك كثيراً في صناعة التاريخ الحديث-العلمي منه والفكري، ولو أخذنا مؤشراً واحداً بسيطاً- ألا وهو الأبحاث التي يتم نشرها في الدوريات العلمية، لوجدنا أن ما تنشره إسرائيل يفوق أضعاف ما يتم نشره في العالم العربي. أليس ذلك عاملاً مهماً في الدعم العالمي لإسرائيل؟ حتى أصدقائنا التقليديون وأعداء إسرائيل باتوا يتعاملون مع إسرائيل للاستفادة من الزخم العلمي الذي تنتجه ضارين بعرض الحائط قضايا العدل وما شابهه. (وربما من المناسب أن أذكر هنا أن كل الجهود الذي بذلت مؤخراً من داخل فلسطين لوقف اتفاقية التعاون بين السوق الأوروبية-الصدقية للعرب- وإسرائيل لم تنجح، ففي طيات الاتفاقية استفادة مالية لإسرائيل ولكن استفادة علمية أكثر لصالح الدول الأوروبية).

إن دورنا الإيجابي في الإنتاج الحضاري يتطلب منا أيضاً الانتباه إلى أيديولوجيتنا الوطنية، فالعالم لا يرغب أن يرى تطرفاً يفوق الحد في أي من مجالات الأيدولوجيا، وما هو أكثر أهمية هو أنه يجب أن لا نقبل من أنفسنا أي تطرف. وقد نجد أن التطرف يساعد في بعض الحلول الآتية، ولكن يجب التفكير في المستقبل ويجب التفكير أن الحل لقضيتنا الوطنية آت، عاجلاً أم عاجلاً.

وبالتالي، علينا الانتباه كي لا يصبح التطرف جزءاً من تقاليد الشعب. والمثل الأقرب علينا من الدول التي انغمست في تطرفها هي إسرائيل بالذات، فتطرفها الأعمى قد يكون ساعد على إنشاء الدولة ولكن التطرف نفسه هو الذي قد يؤدي في النهاية إلى زعزعة هذه الدولة العنصرية من أصولها، وحتى عنفوانها العلمي لن يحميها في هذا المجال.

وهناك دولة أخرى في التاريخ المعاصر كان لها عنفوان علمي وتطرف عنصري في آن واحد- ألا وهي ألمانيا النازية، وفي النهاية انهزمت وتلاشت. علينا أن ندرس التاريخ بدقة كي لا نقع في أخطاء نحن في غنى عنها.

لا أرغب أن أختصر الرؤية والصعوبة في موضوعي الإنتاج الحضاري والتطرف الأيديولوجي ولكنني وددت أن أتوه إلى أهمية أن نلعب، كمجتمع مدني، دوراً مهماً في التاريخ المعاصر، دوراً لا له علاقة مباشرة بوضعنا السياسي، ولكنه يساعدنا في حل القضايا السياسية المصرية، حتى نتتمكن من إِبصار الضوء في نهاية النفق، أو على الأقل إِبصار النفق نفسه. لا أرغب أن أختم كلمتي دون التنويه بالقضية السياسية بشكل مباشر. فالأسلوب المتفق عليه دولياً هو حل الصراع من خلال مفاوضات مباشرة بين الطرفين. إن هذا التعبير يظهر كأنه تعبير إيجابي وجيد، فما يتفق عليه الطرفين يصبح قابلاً للتنفيذ، ولكن صعوبة هذا التعبير-أو سلبيات هذا الأسلوب هو أن المفاوضات لا يمكن أن تجدي بين طرفين غير متكافئين في القوة. وهذا أحد الأسباب الرئيسية لتعثر المفاوضات السابقة، وبالتالي فإن المجتمع الدولي مطالب بالتأكيد على أن الحل يكمن في تنفيذ قرارات الشرعية الدولية، وأن المفاوضات هي فقط لإيجاد أفضل الوسائل لتنفيذ هذه القرارات وليس لبحثها. إنني أدرك أن هذه الرؤية تتعارض مع بعض القوى المهيمنة، ولكنني أرجو أن لا تغيب هذه النقطة المحورية عنا كلفلسطينيين في موضوع التفاوض، فنحن لا نتفاوض على حقوقنا ولكننا نتفاوض فقط حول آليات تنفيذ السلام من خلال إحقاق هذه الحقوق.

نعم قضية صعبة ومتشعبة الأوجه ولكنها بالإرادة القوية والرؤية الواضحة وبمشاركة المجتمع المدني قابلة للحل، وهذه مسئوليتنا المشتركة، لمن هو في الحكم ولمن هو خارجه.
مرة أخرى أشكركم على حضوركم وأرجو لكم وقتاً طيباً في جامعة بيرزيت.

كلمة افتتاح

د. مجدي المالكي*

يسرني باسم معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية أن أرحب بكم جميعا في أعمال مؤتمرنا هذا. أرحب وأشكر ضيوف وأصدقاء المعهد الذين لبوا دعوتنا للمساهمة والمشاركة في أعمال هذا المؤتمر رغم انشغالهم، ورغم الظروف الصعبة التي تمر بها المنطقة، حيث كانوا دائما مخلصين وأوفياء في دعمهم لأنشطة المعهد، ونراهم دائما بجانبنا. أرحب بالسادة الوزراء ويمثلي السلطة الوطنية الفلسطينية، وسفراء وممثلي الدول المختلفة، ويمثلي المؤسسات الأهلية المحلية والأجنبية. كما أرحب بالأساتذة والعاملين في جامعة بيرزيت وجميع العاملين في المؤسسات الأكاديمية والبحثية. أشكركم جميعا على حضوركم، كما أتقدم بالشكر الجزيل للوكالة السويسرية للتنمية والتعاون لدعمها المالي والمعنوي والذي لولاه لما استطعنا إنجاز هذا المؤتمر. وأتقدم بالشكر أيضا للسفارة البريطانية على دعمها المالي لهذا المؤتمر. وأهلا وسهلا بكم جميعا.

الأخوات والأخوة:

يحتل هذا المؤتمر موقعا متميزا في نشاط المعهد، فإضافة إلى أهمية موضوعاته ونوعية المشاركين فيه، فهو يعقد في الذكرى السنوية الثالثة لوفاة الأستاذ الراحل إبراهيم أبو لغد مؤسس المعهد. كما أن هذا المؤتمر، هذا التجمع الذي يسمح بالتواصل بين المثقفين والأكاديميين والسياسيين من الوطن ومن الخارج، يتخذ دلالات خاصة، في ظل الظروف السياسية

* أستاذ علم الاجتماع - مدير معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية في جامعة بيرزيت.

الصعبة التي نعيشها في الأراضي المحتلة، وفي ظل التحديات المصيرية التي أصبحت تهدد قضيتنا الوطنية، وفي ظل تكثيف إجراءات القمع والعدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني من خلال سياسات العزل والحصار والاعتقال وهدم المنازل وتحويل الأراضي الفلسطينية إلى سجن كبير يحيطه جدار الفصل العنصري.

يأتي هذا المؤتمر كواحد من سلسلة من المؤتمرات التي بدأها معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية في جامعة بيرزيت منذ عدة سنوات. ركزت هذه المؤتمرات على مواضيع سياسية وأكاديمية بأبعادها المحلية والإقليمية والدولية، وعكست هذه المؤتمرات، من زوايا متعددة، هموم المجتمع الفلسطيني بفئاته المختلفة. ويطمح المعهد بذلك للمساهمة في إغناء الجدل الدائر حول العديد من القضايا المصيرية، ولتسليط الضوء على العلاقة الجدلية بين الواقع الفلسطيني والتغيرات المستمرة والسريعة التي تجري على الساحة الإقليمية والدولية.

في هذا السياق جاء اهتمامنا بموضوع هذا المؤتمر الذي يسعى في مداخلته المتعددة إلى تشخيص وتحليل الواقع السياسي الفلسطيني والأزمة السياسية التي تشهدها المنطقة بعد ثلاثة أعوام من انتفاضة الأقصى، كما يسعى إلى تحليل تبعات وأبعاد السياسات الإسرائيلية الهادفة إلى فرض حقائق سياسية جديدة على الأرض من خلال الاستمرار في بناء جدار الفصل العنصري، وخطة شارون حول الانسحاب الإسرائيلي من جانب واحد من قطاع غزة، والدعم الأمريكي المطلق لهذه المبادرة. واعتقد أننا لن نختلف كثيرا في مجال تشخيص الواقع السياسي الفلسطيني والسياسات الإسرائيلية وأبعادها، إلا أننا، كما هو حال الكثيرين، نطمح إلى ما هو أكثر من مجرد تشخيص، نطمح إلى البدء ببلورة إجابات على قضايا وأسئلة يطرحها المواطن الفلسطيني يوميا.

فكيف يمكننا الاستمرار في الصمود والمقاومة؟ وما مدى الجاهزية الفلسطينية لمواجهة تحديات المرحلة؟ ماذا يمكننا أن نفعل إزاء هذا الواقع الفلسطيني والعربي، الذي ترسم معالمه وأبعاده وأهدافه واضحة أمام الجميع؟ كيف يمكننا التعامل مع رياح التغيير التي أصبحت تمس في الصميم كل دول المنطقة؟ كيف يمكننا التوفيق بين ضرورات التعاطي مع التحولات الدولية والواقع السياسي العربي المترهل من جهة، والمحافظة على الحقوق والثوابت الفلسطينية من جهة أخرى؟ ماذا تبقى لنا كفلسطينيين من خيارات سياسية حقيقية تتجاوز الصراخ والإدانة وتتجاوز مخاطبة العالم بلغة التمنيات أو بلغة التهديدات والتحذيرات من العواقب؟

من الطبيعي أن لا نسلم برداءة الواقع، وأن لا نستسلم أمام طغيان ميزان القوة الظالم، ولكن هل من الطبيعي أن نستمر في العمل العفوي والاحتجاجي في ظل غياب استراتيجية عمل وطني واضحة ومتفق عليها من قبل القوى الوطنية الفلسطينية؟ أعتقد أن عدم التسليم برداءة الواقع يمكن ترجمته بجملة من الرؤى الاستراتيجية وآليات العمل التي يمكن بلورتها من خلال اللقاءات والحوارات الفلسطينية الصريحة والبناءة، وهو ما نحاول المساهمة في توفيره في هذا المؤتمر.

فكل ما تقدم من تساؤلات بحاجة لإجابات لا تحتل الانتظار، لذلك نأمل أن يساهم هذا المؤتمر في الإجابة عليها ولو جزئياً. كما نأمل أن نخرج من هذا المؤتمر بتصور أكثر وضوحاً عن طبيعة المرحلة القادمة وآليات العمل على المستوى الفلسطيني في ظل الظروف المعقدة والتهديدات المختلفة التي تحيط بنا وبالمنطقة بشكل عام.

وختاماً أريد أن أؤكد أن المعهد حريص على أن تتوفر لهذا المؤتمر، كما في كل المؤتمرات السابقة، الحرية الكاملة للمشاركين في التعبير عن آرائهم، وأن يشعروا أنهم يستطيعون بكل حرية أن يفكروا بصوت عال دون خشية من سوء فهم أو أحكام مسبقة. وآمل أن يتم في هذا المؤتمر حواراً عميقاً ومسئولاً، يحترم وجهات النظر الأخرى ولا يصادرها. وسيكون المعهد من جهته حريصاً وأميناً على نشر كل أوراقكم ومداخلاتكم في الكتاب الذي سينشر حوله في أقرب وقت ممكن. وختاماً أكرر ترحيبي بالجميع، شاكراً لكم تلبية الدعوة ومساهماتكم الفكرية في مؤتمرنا هذا.

وأتمنى للجميع التوفيق

جمود المفاوضات، ضمانات بوش وخارطة الطريق

صائب عريقات*

ما لا شك فيه أن التقييد بعنوان الجلسة حول جمود المفاوضات وضمانات بوش وخارطة الطريق، عنوان ضيق من الناحية الأكاديمية، وواسع من الناحية العملية، وبالتالي أنا أختلف مع استخدام مصطلح جمود المفاوضات لأنه يوحي كأن هناك مفاوضات تعرضت لأزمات، الحقيقة أنه منذ ان جاء شارون إلى سلطة الحكم أوقفت المفاوضات واستبدلت بالإملاءات، وهناك فرق بين مفاوضات صعبة أو لا مفاوضات، هناك فرق شاسع بين tough negotiators و non negotiators، وأنا باعتقادي أن حكومة شارون لم تتشكل على أساس المفاوضات، والقضية ليست مسألة عدل أو حقيقة أو معرفة أو ما إلى ذلك، القضية أنه في كامب ديفد توجد مفاوضات لعشر سنوات بحيث بدأت النقاط تتبلور بشكل مشروع دائم، هم كان همهم في العشر سنوات من المفاوضات خفض سقف التوقعات للشعب الفلسطيني، والذي يترجم إلى خفض سقف محدد للشرعية الدولية للحل، هذا ما كان عليه الوضع في العشر سنوات من المفاوضات.

المسألة لا تتعلق بالتكافؤ بين قوتين، نحن أدركنا تماما منذ دخلنا المفاوضات أننا شعب لا نملك طائرات أو صواريخ أو دبابات أو اقتصاد، ويعيدا عن الكلام حول الدعم الاقليمي وما إلى ذلك نعرف تماما المحددات العملية للمفاوض الفلسطيني، ولكن بنفس الوقت نعرف تماما أنه من هذه المحددات تستنبط مصادر قوة، بحيث أنه إما أن

* وزير شؤون المفاوضات.

يكون السلام سلام يستطيع المواطن الفلسطيني العادي تقبله والتعايش معه، - وهنا قوة القيادة الفلسطينية والمفاوض الفلسطيني- وإما أن لا يكون هناك سلام. استبدال المفاوضات بالإملاءات جاء بعد أن أيقنت الإدارة الأمريكية والحكومة الإسرائيلية برئاسة باراك أن هذا الجانب الفلسطيني بالفعل يريد السلام، ولكن سلامه لن يكون بأي ثمن، في كامب ديفد كل ما قيل عن تقديم أفكار إسرائيلية وما إلى ذلك لا أساس له من الصحة. وقد يقول قائل لماذا لماذا لم تروا القصة الفلسطينية؟ رويانا القصة الفلسطينية عشرات المرات، ولكن إذا كانت الكلمة الفلسطينية أمام الكلمة الإسرائيلية في الكونجرس أو مجلس الشيوخ. من لا يعرف أن إسرائيل قوة احتلال، من لا يعرف ما الذي يحدث للشعب الفلسطيني؟ المسألة ليست بالمعرفة وليست بالفهولة، ليست بكل جلد الذات الذي نقوم به هنا وهناك، ولكن المسألة في نهاية المطاف هي قياس مصالح.

ياسر عرفات وقف في كامب ديفد ليلة ٢٤ تموز- أنا كنت الشخص الذي معه- قال له الرئيس كلنتون- وكان حاضر الجلسة جورج تنت رئيس المخابرات الأمريكية وأولبرايت وزيرة الخارجية وساندي بيرجر رئيس الأمن القومي ودنيس روس ومارتن اندك ورودمالي وبروس رايدل- وقف الرئيس عرفات فقال له الرئيس كلنتون: أنت الرئيس الذي ستأخذ الشعب الفلسطيني إلى آفاق الاستقلال والحرية وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على غالبية الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة ٦٧، ولكن أنت تعرف أنه فيما يتعلق بالأجئين يجب حلها بواقعية، وارتباطاً بالحقائق على الأرض. ولذلك أنا استغربت جدا من الضجة الكبيرة التي أثيرت حول ما قاله الرئيس بوش لشارون مؤخرا -وأنا سأتي على ذلك توضيحا- وقالوا له (أي لعرفات) أنه يجب أن تعترف أنه تحت الحرم القدسي الشريف هناك معبد يهودي. الرئيس عرفات استشاط غضبا وأنا حاولت أن أمسك يده وأقول له: مع مَنْ أنت تتحدث؟ نحن واقفون أمام الإمبراطورية ومَنْ أنت حتى تقول لا للإدارة الأمريكية في وسط كامب ديفد، وما هي حساباتها، لا جيش ولا اقتصاد ولا صواريخ ولا دبابات. فقال له أحدهم أنت تعيش في منطقة شعوبها وحدودها سوف تكون موضع تغيير وتبديل خلال السنوات القادمة. تطلع فأبو عمار عليهم وقال: إذن أدعوكم إلى جنازتي. مسكته مرة ثانية من يده وتوسلت له: دعنا نتحدث نحن لا أنت، شعبك في رقيتك. أنا لما خرجت من الجلسة حضرت المحضر، جلسنا أبو مازن وأبو علاء وياسر عبد ربه ودحلان وعصفور وكل الأخوان من الحاضرين، بدأت أبكي لأول مرة، قالوا لي مالك، قلت لهم الأخ أبو عمار أخذ موقف تاريخي ومشرف من الناحية الوطنية، ولكن الله يعينه ويعين الشعب الفلسطيني على الثمن الذي سيدفعه هذا الشعب نتيجة لهذا الموقف.

وفي ٢٣ ديسمبر ٢٠٠٠ ذهبت إلى البيت الأبيض مع فريق فلسطيني وقدم لنا شفويا ما عرف

باسم أفكار كلنتون، عدت بها إلى الرئيس عرفات، وبعد التشاور مع الأشقاء العرب عدنا إلى واشنطن يوم ٢ يناير ٢٠٠١ أي قبل ١٢ يوم من تسلم إدارة الرئيس بوش. الرئيس عرفات قال للرئيس كلنتون أنا أقبل بالأفكار التي طرحتها، ولكن لدي مجموعة من التساؤلات والتحفظات وقدمت كتابة، وهو نفس الرد الذي قدمه باراك. أدركت الإدارة الأمريكية التي أحضرت الفرق على كامبد ديفد دون استعداد ودون تحضير ودون أي عمل جدي الوضع، يعني دولة عظمى تتبنى عملية سلام، وأولبرايت اتفقت في ٢٨ حزيران ٢٠٠٠ في رام الله أن نعقد جلسات تحضيرية للمؤتمر، ومن ثم بعد ٤ أيام يدعي الرئيس كلنتون أبو عمار لمؤتمر كامبد ديفد، علماً أننا وضحنا أنه ما من إمكانية للنجاح دون التحضير، لذلك أدركت الإدارة الأمريكية وأيضاً الإسرائيلية أن ذاك أن ما تستطيع إسرائيل عمله للسلام ليس هو ما يتوافق مع الشعب الفلسطيني، علماً أن معظم الأفكار التي قدمت في كامبد ديفد كانت فلسطينية، سواء كان فيما يتعلق أن فلسطين ٦٢٠٥ كم مربع حسب ٦٧، وتبادل بالأراضي بالقيمة وبالمثل بشرط أن لا تجحف بالمياه بالتواصل بالسكان.

إسرائيل القوة العظمى تتمسك بالأمن وتخشى الخطر القادم من الشرق، ويقصدون بذلك إمكانية استيلاء الفلسطينيين على الأردن، ولا أي شيء آخر لا عراق ولا غير عراق، ولا أية مسألة أخرى، يعني كلما ذكر اسم فلسطيني هو خطر على إسرائيل، هكذا يفكرون، وبالتالي قلنا أن ثمن الدبابة مليون دولار وبهذا المبلغ بنينا مدرستين ونحن نعرف أن العالم بدأ يغير من عقلية الدفاع التقليدي والقوات الوطنية والاستعراضية وما إلى ذلك، كان لدينا دلائل استراتيجية أن العالم في حالة تغيير، فاقترحنا قوات أمريكية أوروبية على حدودنا، لأننا نحن من نحتاج الأمن في هذه المنطقة لا غيرنا، هذا كان اقتراح فلسطيني، كذلك في باقي القضايا. أنا لا أريد أن أبرر فنحن لم نفاوض بعشوية، على العكس تماما، نحن فإوضنا بكل ما في الكلمة من معنى، بمعنى الفهم الدقيق للتطورات الحاصلة حولنا، والفهم الدقيق لمستوى الدعم الحاصلين عليه عربياً وعالمياً، والفهم الدقيق لما يريده شعبنا ولما يعزز السلام، يعني احتمال قائم على أساس القبول الجماهيري في نهاية المطاف، والقدرة على التكيف مع التغيرات الجغرافية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي قد يحدثها اتفاق أو معاهدة سلام شامل.

بدأت الحملة على الرئيس عرفات وعلى القيادة الفلسطينية، أنا واحد من المفاوضين اتفقت مع الرئيس كلنتون وشلومو بن عامي أن نصدر بياناً وكتبناه وصدر بيان إيجابي عن كامبد ديفد لاستكمال المفاوضات واتفقتنا أن نعطيها دفعة يعني تقدمنا، وبالفعل حصل تقدم في الكثير من النقاط، وفوجئنا بعد ما ظهرت على برنامج اسمه NIGHT LINE في واشنطن وحكيت أننا قطعنا ٨٠٪ من القضايا، أن باراك وكلنتون قالوا: نحن قدمنا للفلسطينيين الشيء الكثير وعرفات رفضه، لما قابلت الرئيس كلنتون في تل أبيب من بضعة شهر سألته: لماذا فعلت هكذا يا Mr. President فأنت بالفعل جلبت الشعب الفلسطيني والإسرائيلي لآفاق جديدة، قلبنا الكثير

من الحجار وأفكار كثيرة طرحت مع الجانب الإسرائيلي، فالناس لا تعرف أننا قمنا بصياغة أربعة فصول من المعادلة النهائية، لماذا عملت هكذا؟ قال لي: أنا قالوا لي إذا لم تعمل هكذا لن يكون في قوى سلام أو معسكر سلام في إسرائيل، لكن العوامل الداخلية للسياسة الأمريكية-هلاوي كلنتون تترشح للانتخابات- كل هذه المسائل نحن نأخذها بعين الاعتبار بشكل جيد، وفي النهاية لا أحد قال أن السياسة قائمة على عدالة ولا على الحق، السياسة مجموعة فهم لتوازنات دقيقة جدا تفهمها وتحاول إذا أردت أن تحقق مكاسب أو إذا أردت أن تحد من الضرر حسب الظرف المتاح في تلك الفترة.

طبعاً الرئيس عرفات دفع ثمن كامب ديفد بالحصار ولا زال يدفعه اليوم وسيدفعه مستقبلاً، واتضحت الأمور بشكل جلي عندما طرحت إسرائيل مفهوم الإجراءات أحادية الجانب، الإجراءات الفردية، التي تنفي كل شيء اسمه مفاوضات، وتنفي أي شراكة وتعني تحويل المفاوضات إلى إملاءات يعني تتحرك من negotiations إلى dictations، وبالتالي أنت لا تحتاج إلى شريك، أنت عندما تقول إجراءات أحادية الجانب يعني تلغي دور الشريك، وبالفعل محلل الأمور ببساطة يقول أنه إذا كان ما يطمح له شارون هي تلك الأقلية العربية المحترمة في قطاع غزة وعلى أجزاء متناثر من الضفة الغربية، يعني المراجع لأفكار «جابوتنسكي» يجد هذه العبارات وردت حرفياً، لن نأخذ البعد الأيديولوجي ولن نقلل من أهميته، ولكن عندهم مشروع لأن باراك لم يقدر أن ينفذ حتى ٨٩٪ التي طرحها في كامب ديفد، ولمدة ٥ أيام في كامب ديفد أصابه اكتئاب ولم يخرج من غرفته، ولم يسمح لأي إنسان أن يدخل عليه، مثلما عمل مع الأشقاء في سوريا: وصل في اللقاء الأخير لشيبستان وبقي في طائرة سلاح الجو الإسرائيلي، صعد عنده مارتن اندك وقال له: انزل نحن جهزنا كل شيء! قال له: أنا لا أستطيع تنفيذ الاتفاق، والنتيجة يلومون السوريين والفلسطينيين، والآن الأمريكيان يقولون منحنا سوريا ٩٩,٩٪ لكن في الحقيقة باراك لما وصل المطار العسكري في واشنطن رفض أن ينزل من الطائرة، وقال لمارتن اندك أنا ليس عندي قاعدة ابني عليها سلام. ونفس الشيء مع الفلسطينيين لم يكن عنده قاعدة حتى يقدم الـ ٨٩٪ التي طرحها للضفة الغربية.

في ٩ نيسان ٢٠٠٣ أصبح الرئيس جورج بوش رئيساً للجمهورية العراقية! وأصبحت حدود الولايات المتحدة ليست فقط المكسيك وكندا، بل إيران والخليج والسعودية والأردن وسوريا وتركيا وتمتد إلى أذربيجان وباكستان! انقلب العالم بشكل كامل جداً في رؤيته الإستراتيجية، نحن لا نستطيع أن نستمر بالتفكير بالطريقة التقليدية التي دائماً تقودنا، ليس من العيب أن الواحد يجلد الذات، لكن أن يكون ذلك ضمن سياق إستراتيجي للفهم الحقيقي للأمر والمتغيرات، العالم العربي لن يكون كما كان عليه، وأي إنسان يقول أن العرب غير مستعدين للديمقراطية هو إنسان عنصري، صدام حسين ديكتاتور جيد عندما يحارب إيران لـ ٨ سنوات وديكتاتور سيء عندما يدخل الكويت، وأتصور حلفاء رامسفلد في العالم العربي: ليسوا

أولاد عمومة توماس جفرسن ولا أخوة ملتيسكيو افلتيه، نقطة الارتكاز الإستراتيجية في العالم العربي يجب أن تركز إلى الحق في مشاركة المواطن في الحكم على أساس الأطر الناظمة ونبذ الأطر المقيدة، هذا إذا أردنا الحديث عن آفاق ما يجري وينعكس على القضية الفلسطينية شئنا أم أبينا.

المسألة الأخرى هي قضية الحل للقضية الفلسطينية من كل جوانبها، والحكومة الإسرائيلية الحالية تدرك أنه وبالفعل لا يمكن أن تجد شريكاً فلسطينياً لغزة بالقيود الخمسة التي وضعتها في خطتها والتي أيدها الرئيس بوش في رسالته، وهي ٥ قيود:

أولاً: تبقى إسرائيل السيطرة على المياه الإقليمية.

ثانياً: تبقى إسرائيل السيطرة على الأجواء.

ثالثاً: تبقى إسرائيل السيطرة على المعابر بالكامل للضفة الغربية وقطاع غزة.

رابعاً: لإسرائيل الحق في الدفاع عن نفسها بالدخول والخروج إلى غزة في أي وقت تشاء

وخامساً: استخدام عبارة الوجود الإسرائيلي الدائم سينتهي، يعني غير الدائم سيكون موجوداً، لأنهم ذكروا إزالة certain military locations وليس كل military locations يعني في النهاية الصياغة تحدد. واستخدام عبارة أنه سحب certain military locations يعني سيقى certain military locations حتى يظلوا يقطعوا غزة لمجموعة أجزاء. بالإضافة إلى ذلك استكمال الجدار وتحويل المعازل في الضفة على ٤٢ أو ٤٥ وبعد ذلك يقولون: فاض! give it the positive spin the positive spin وابدأ وماذا تخسر ونقطة جيدة ونشجع. هذه اللغة ليست مقبولة على الإطلاق حتى من الناحية السياسية العملية.

أول شيء كسلطة وطنية فلسطينية نحن على استعداد لتحمل مسؤوليتنا عن أي بقعة ينسحب منها الجيش الإسرائيلي، يعني إذا انسحب الجيش الإسرائيلي من العوجة في أريحا نحن نستلم، ليس لدينا مانع من الاستلام، لكن أن يقال لنا أنك ستكون طرفاً في معادلة المرحلة الانتقالية طويلة الأمد على قطاع غزة السجين وعلى ٤٢٪ من الضفة الغربية، مع إسقاط ملفات الحدود واللجائن والاستيطان والقدس فلا! المسألة ليست فهولة ولا شطارة ولا خذ وطالب، المبدأ هذا (خذ وطالب) حاولوا يبلعوننا إياه في كل دقيقة من العشر سنوات من المفاوضات الماضية، المسألة أن أي مفاوض فلسطيني في المستقبل يجب أن لا تحيد بوصلته ولو بشعرة على أن هدف عملية السلام هو إنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ عام ٦٧، هذه النقطة هي كل ألعيبهم معنا عبر ١٠ سنوات، من استغلال الوضع الداخلي الذي عندنا - ونحن لدينا شعوذة سياسية لها أول وليس لها آخر وهذه سأطرق لها يا دكتور حنا

ليس من باب الجرأة أو لأنه شجاعة، بل لأنه مطلوب من الشعب الفلسطيني ومن الجانب الفلسطيني أن لا يسمح باستمرار ما يحدث ويضعف الإمكانيات الفلسطينية على الأقل في الحد من الضرر أو في damage control mechanisms التي نركز عليها في غالبية الأحيان. وفي كثير من الأحيان نضع معادلات لا يسمحوا لنا أن نفكر فيها لتحقيق مكاسب، فتكون أنت دائما full back position أن تفكر في damage control mechanisms.

ليس جديداً أن نقول أننا نمر في ظروف داخلية صعبة جدا، والمرحلة الانتقالية التي مررنا فيها أو التي نمر فيها ليست سهلة على الإطلاق، نحن بشر عاديون، الناس عبيد لمصالحها، إذا صائب عريقات شكل وفداً ليفاوض على المياه ويمكن شاب من شيكاغو خبير مياه، أو من مخيم عين الحلوة لكن ممكن شخص يمر عند أبو عمار المغرب من حزب ما فصيل ما ويقول له: الله أكبر ولا واحد من الخليل! الله أكبر ولا واحد من غزة! ولا أخ مقيم! كلهم عائدین أو العكس. يا إخوان نحن لسنا شعب مثالي، ومن الجيد أن نصل لحظة الحقيقة. نحن مجتمع متقدم من ناحية أفراد، كفاءته وقدراته لكن في هياكله وفي العمل المشترك نحن لدينا خلل كبير، وكثير من المرات عندما نتحدث عن الفساد - من الجيد التحدث عن الفساد - يجب أن نعرف أن صائب عريقات عندما يمرض أبوه وما يعالجه في مستشفى أريحا ويعالجه في مستشفى في عمان أو في لندن أليس هذا فساد؟ ولما يكون عنده ابن يتعلم ويصرف له على حساب الشعب الفلسطيني أليس هذا فساد؟ أنا لا أقول أننا يجب أن نكون مثاليين ١٠٠٪. أو عندما يكون لدينا فصائل تأخذ على عاتقها أنها سلطات موازية! هناك فرق شاسع جدا بين أن يكون حزب سياسي جزء من التعددية السياسية أو أن يكون جزء من تعدد سلطات، الأحزاب السياسة تأخذ على عاتقها دور سلطة موازية، سواء كان في برامج اقتصادية أو اجتماعية أو حتى في برامج مقاومة. يجب التوقف عند النقطة هذه. عبر التاريخ المجتمعات التي أصيبت بتعدد السلطات حرقت، لبنان في السبعينيات والثمانينيات، أفغانستان، الجزائر، الصومال وأمريكا العظمى في عام ٦١ من القرن التاسع عشر ١٨٦١ - ١٨٦٥ ليس من مجتمع أصيب بتعدد السلطات إلا انهيار وانحرق وتدمر، وكفانا دونية بفكرنا أن نقف صامتين عن تعدد السلطات، لأن هذا سيقود في نهاية الأمر إلى حكم الميليشيات. السلطة دمرت إمكاناتها في نابلس في جنين وفي طولكرم وبالفعل شارون يصدق عندما يقول لك ليس لي شريك، السلطة الفلسطينية ليست شريك، عرفات ليس شريك، ويحاصر عرفات، إذا منطلق الإملاءات يعني تدمير السلطة وقتل الرئيس عرفات لماذا، لأن شارون يريد أن تستولي ١٤ مليشيا على رام الله و ٥ مليشيات على أريحا، يقتلوا صائب عريقات أو يطلقوا الرصاص على حنا ناصر أو مصطفى البرغوثي وعلى هذا الأساس يقف شارون في أمريكا ويقول want peace but I don't have a partner they don't expect me to negotiate malice's and Taliban and so on. هذه هي لعبة

شارون، وسيقتل عرفات وسيدمر السلطة. لذلك الذين يعتقدون أنهم سيحققون مكاسب من خلال ميلشيا هنا وميلشيا هناك، نستطيع أن نعكس ذلك من خلال إعادة الأمور إلى نصابها، وبذل كل جهد مستطاع الآن لإعادة الأمور إلى نصابها بتأكيد سيادة القانون واستتباب الأمن، وهذه الأمور أصبحت الدرع الواقى لنا اليوم.

أنا أعتقد أننا حققنا خلال ٤٨ ساعة الماضية مكاسب مهمة جدا كان منها بالأمس قرار الجمعية العامة «١٤٠ دولة»، في اللجنة الرباعية، في المؤتمر الصحفي الأخير للملك عبد الله والرئيس بوش، يعني كلها ثبتت، بالنسبة لرسائل بوش أنا لا أقلل من الأهمية السياسية لهذه المسائل لأنها بمثابة اختبار. ليس من المنطق أن يكافأ الاحتلال والاستيطان ولعل الرئيس شيراك كان أعظم من عبر عن هذا الموقف فيما قاله حول أنه عندما يكون هناك قانون دولي لا يكون قانون غاب، وبالتالي العالم معنا، ١٤٠ دولة صوتت لصالح مشروع القرار الذي يقول إسرائيل لا تمثل الشعب الفلسطيني لا في الضفة ولا القطاع والقدس الشرقية، هذا رد حاسم. شارون يريد مرحلة انتقالية طويلة الأمد ويريد أن يسقط ملفات القدس واللجئين، لماذا إذن يصر أن يلعب في مربعات الحل النهائي، لماذا يصر أن يعطيه بوش شيء عن حق العودة وأن لا يكون في فلسطين شيء عن الحدود، طالما هذا في المفاوضات النهائية؟ بتصوري هذا الأمر يلزمه تحليل بمنتهى الدقة، كذلك سؤال ما الذي ألزم الرئيس بوش أن يعطيه هذه الأمور علما أنه يعرف أنها لن تنجح، فلسطينيا ودوليا. الأسئلة لا بد من الوقوف عندها بجديّة، الذي عمله الرئيس بوش هو حقيقة إلغاء لخارطة الطريق، هناك ١٤ تحفظاً وضعتها إسرائيل على خارطة الطريق، والمقارن بين الأربعة عشر تحفظ ورسالة بوش لشارون هو اعتماد لهذه التحفظات سواء كان ذلك بإسقاط ملف العودة وملف القدس، سواء كان الحديث عن التتالي وليس التوازي وكل النقاط الأخرى التي اعتمدها. في نهاية المطاف المفاوضات إذا ما فتحت في يوم من الأيام ليس من قوة في العالم تجبر المفاوض الفلسطيني على قبول ما يعتقد أنه لا يتلاءم مع مصالح الشعب الفلسطيني أو مع متطلبات الشعب الفلسطيني أو مع مقتضيات الشرعية الدولية، هذا ثبت في مفاوضات وامتحانات كل العشرة سنوات أو ١١ سنة الماضية ومن مؤتمر مدريد لليوم أيضاً ١٣ سنة. كل محاولات الفرص نلخصها في بحث أكاديمي في يوم من الأيام، ماذا كانت الامتحانات التي تمارس علينا يوميا، بمعنى ماذا كانت الاختبارات التي تمارس علينا بشكل يومي؟ أما بالنسبة لعبارة الشريك الفلسطيني والقيادة البرلمانية الديمقراطية الفلسطينية، أنا أتوجه لأخي حنا بصفته رئيس لجنة الانتخابات المركزية الفلسطينية، أنا باعتقادي أن نقطة الإرتكاز الأولى في أي تحرك فلسطيني الآن يجب أن تكون الانتخابات، نحن لسنا رؤساء قبائل ولا زعماء عشائر، كشعب فلسطيني نحن شعب وصل أعلى مراحل الوعي السياسي، كأفراد وجماعات وبالتالي من يريد تغيير القيادة فليتفضل.

المجلس التشريعي هو سيد نفسه، ولكن يجب على لجنة الانتخابات المركزية أن تسيير بهذا الاتجاه، وكذلك الحال بالنسبة لانتخابات البلدية لأنه بالفعل نحن شعب ليس عنده إله، نحن شعب لا يرى لا بعيون عرفات ولا يسمع بأذنيه ولا يتكلم بلسانه، هذه الحقيقة بالرغم من كل ما يقال. لا يوجد حيز كبير لتوجيه النقد ويعرف زملائي ماذا يحصل في اجتماعات القيادة. أنا لا أقول مثاليين ولكن الانتخابات يجب أن تكون نقطة الارتكاز الفلسطينية في الاستراتيجية الفلسطينية في المرحلة القادمة، وهذا يبدأ بإقرار المجلس التشريعي للقوانين، لأنه الآن إذا تحدثنا مع أوروبا وأمريكا يقولون أين قانونك، لماذا لا تعمل انتخابات نسبية؟ ما دخلهم بهذا، نحن نقرر ما نريد، انتخابات نسبية ولا مجرد theory، في كل دول العالم مثل ما قال علي الجرباوي في يوم من الأيام، النظام السياسي هو الذي يحدد نظام الانتخابات وليس نظام الانتخابات هو الذي يحدد النظام السياسي، إلا عندنا في فلسطين كل حزب يريد تفصيل النظام الانتخابي الذي يحدد النظام السياسي، لا يجوز.

أنا بالتوصيات التي أقدمها لمؤتمركم، هذه توصيتي الأولى بالنسبة للانتخابات.

التوصية الثانية نحن طلبنا من الدول العربية الشقيقة الأردن ومصر تحديداً، بالنسبة إلى مخطط شارون، أن يكون تعاونها وثيق مع السلطة الفلسطينية في كل حركة، وتصورنا أن هذه الخطة يجب أن تكون جزء من خارطة الطريق وليس بديلاً عنها والشراكة مع السلطة الفلسطينية على أساس تنفيذ متكامل لخارطة الطريق بمراحلها الثلاث، لذلك ليس لدينا أي مانع من الانفصال، ولكن إذا كانت خطة شارون خلق حقائق على الأرض وتعالوا استلموا أو ساعدونا هذا يجب أن يرفض عربياً رفضاً قاطعاً، طبعاً حتى نحمي حقنا القانوني. الرئيس عرفات قام ثاني يوم ١٥ أبريل بإرسال رسائل للرئيس بوش وللرئيس بوتين وللسكرتير العام كوفي عنان وللرئيس اللجنة الرباعية بيرتي ان والسكرتير سولانا، أكد فيها أننا دخلنا عملية السلام من الناحية القانونية على مرجعيات ١، ٢، ٣، ٤، وما طرحه الرئيس بوش مخالف لذلك ونرجو موقفكم، وهذا يحفظ الموقف القانوني الفلسطيني، وتم ذلك، وركزنا على اجتماع اللجنة الرباعية، وبالفعل صدر بيان اللجنة الرباعية، لا نقول أنه خال من الثغرات ولكن فيه الكثير من الأمور مما طلبنا.

والتوصية الأساسية الثالثة المقدمة الآن إلى القيادة الفلسطينية ونعمل عليها - وأنا لا أبرئ نفسي من أية مسؤولية على العكس تماماً أنا أنحمل المسؤولية الكاملة مع زملائي في الحكومة وفي السلطة - أن أن الأوان لوضع حد لتسبب الأمني وللشعوذة السياسية، والرد يجب أن يكون رداً حازماً. عندما لا يعترفون برئيس منتخب أو بالقيادة الفلسطينية بأنها شريك فهذا لا يعقل، يجب أن يكرس مبدأ القانون وسيادة القانون ونقدم الحماية لشعبنا في نظامه العام وأمنه بشكل فوري وسريع، ويجب أن تجتث مظاهر التسبب الأمني والفوضى

والشعور بالسياسية. وهذه ليست مسؤولية السلطة فقط وإنما مسؤولية الجميع، مسؤولية الكاتب، مسؤولية المثقف، مسؤولية كل إنسان إن يقف ويتكلم بكل صراحة وبكل جرأة، وأن لا نسمح للدونية بأي شكل من الأشكال أن تمزق الجميع بين سلطة وناس. وهذه توصية مهمة جدا للجميع. إن من أكثر الناس اهتماما بموضوع الانسحاب من قطاع غزة نحن، أنا شخصيا وفريق دائرة شؤون المفاوضات، ويمكن هو الفريق الوحيد في العالم الذي وضع دراسة متكاملة تهتم بتبعات الانسحاب. أريد من أحد أن يجيبني: ثاني يوم الانسحاب من قطاع غزة، وكذت مواطنة في خان يونس، وتريد تسجيل أبنها، على أي قانون يسجل؟ غزة منطقة أ، يسجل على قانون الاستقلال التام وإعلان السيادة على غزة لوحدها، أم على قانون الانتداب البريطاني، أم نعمل نظام حماية دولية أو وصاية خاصة. المسألة ليست مسألة التكلم في شعارات في الانسحاب من غزة، في مسائل دقيقة جدا يجب أن نأخذها بعين الاعتبار حول كل حركة، لما نتحدث عن دور الطرف الثالث - أنا أتوجه هنا للقناصل وممثلي الدول الأجنبية الحاضرين - الطرف الثالث، أوروبا البنك الدولي، إسرائيل تصر في خطتها إن انسحابها من غزة وضمن القيود الخمسة ينهي الاحتلال، لا هو لا ينهي الاحتلال، لا تخالفوا ميثاق جنيف الرابع ولا تخالفوا القانون الدولي كطرف ثالث، انتم شاركتهم. إذا كانت المسألة consistent وتتوافق مع القرارات الشرعية الدولية ومع القانون الدولي، بمعنى إما أن يكون إنهاء الاحتلال إنهاء حقيقياً أو لا يكون، لا يوجد حل وسط في إنهاء الاحتلال، انتم الذين تقررون، أما إن البنك الدولي والاتحاد الأوروبي مطلوب منهم تمويل البرنامج الإسرائيلي، لا، لا يمول هذا البرنامج إذا كان إعادة تنظيم الاحتلال لغزة وتخفيف الأعباء، وهذه التوصية رفعناها كتابة لكل الدول الأوروبية ولبنك الدولي وحتى للولايات المتحدة، لأنه هذه المسألة في غاية الجدية.

أيضا لأبناء شعبنا، أنا سمعت عبارات في اجتماعات عامة فلسطينية تقول «نشكركم لجنة لإدارة غزة» إياكم والدخول في هذا النهج، في قيادة منتخبة للشعب الفلسطيني، كرهناها، أحببناها، لكن لا يجوز لصائب عريقات أن يقول أريد عمل لجنة لإدارة لأريحا، ويطلع أحد في الخليل ليقول لجنة للإدارة في الخليل، أو في رام الله. لأن هذا هو المدخل لما يسميه شارون local leadership (القيادة المحلية) الذي يريد تكريسها، لذلك يجب على كل إخواننا في الفصائل في الضفة وقطاع غزة أن يتنبهوا لهذه النقطة، حرام التعاون معها، هذا ضرر لغزة، هناك سلطة فلسطينية في غزة، ورئيس للشعب الفلسطيني محاصر، وفي وزراء في غزة، في مجلس تشريعي وأعضاء مجلس تشريعي في غزة، وفي كيانية، فلماذا هذا الكلام، يجب أن لا يتم الحديث فيه على الإطلاق.

أنا باعتقادي أنه آن الأوان للتحدث بصراحة عن تعميق الحوار على أساس التعددية السياسية وتحريم تعدد السلطات، إذا ما انتهى قرار محكمة العدل الدولية، قد يكون من المناسب بعد

الانتهاء من مسألة الجدار في محكمة العدل الدولية أن نتوجه مرة أخرى للمحكمة بخصوص الاستيطان، وبخصوص ما خلقه الاحتلال من واقع، وهذا فيما يتعلق بميثاق جنيف الرابع، وهذا يدرس حالياً.

أخيراً أريد القول أن إسرائيل والولايات المتحدة عندما تبادلوا الرسائل ووضعت الخطة، أنا باعتقادي أراداً إيصال ثلاث أمور:-

الأمر الأول: حاولو أن يقولو لنا أن استخدام العنف لا يمكن أن يكافأ.

الأمر الثاني: أنه إذا لم تقم السلطة بما عليها، سنفرض الحقائق عليكم رغماً عنكم.

الأمر الثالث: أن هناك قوة عظمى «الولايات المتحدة» ولم يعد هناك شيء اسمه الشرعية الدولية.

أنا أقول أن الثلاث نقاط مردودة عليهم بالكامل، نحن شعب ارتكزنا دائماً الى الموقف الأخلاقي، في ادانتنا للمساس بالمدنيين الاسرائيليين، وفي ادانتنا للعمليات الانتحارية علنا، والمساس بأي مدني سواء كان اسرائيلي أو فلسطيني، لذلك أعلى أنواع الارهاب من الناحية الأخلاقية هو ما يمارسه الاحتلال الاسرائيلي على شعبنا الفلسطيني، الأمر الآخر، نحن كسلطة فلسطينية نوضع في موقف من يكبل اليدين والقدمين ويغمض العينين ويلقونا في البحر للسباحة ويقول للعالم أنظر لا يستطيع أن يسبح! كيف يمكن أن يكون شريك وهو يغرق؟ يدمرون أجهزة الأمن، مراكز القيادة، مراكز التدريب، مراكز الاتصالات، يعتقلون شبابنا في الأمن الوطني، والشرطة والمخابرات وكل الأجهزة، ويصادرون الأسلحة الخفيفة التي لدينا ثم يقولون السلطة لا تقوم بما عليها من مسؤوليات. نحن جاهزون لأن نقوم بما علينا من مسؤوليات، لكن أنا باعتقادي أن المفتاح الآن بيد اللجنة الرباعية، إذا كانت حقيقة أكثر من حبر على ورق، وأنا ادرك في واقعتي السياسية أن المسألة في النهاية مصالح، اللجنة الرباعية لها ثلاث مسؤوليات في خارطة الطريق، ومنصوص عليها في الصفحة الأولى من خارطة الطريق، قبل المسؤولية على الجانب الفلسطيني وقبل المسؤولية على الجانب الاسرائيلي، حتى نبدأ تنفيذ خارطة الطريق، اللجنة الرباعية عليها أن تطرح آلية التنفيذ والجدول الزمني، وفرق الرقابة على الأرض لأنها هي الحكم على الجانبين، عجز اللجنة الرباعية لطرح هذه الاليات الثلاث يعني عدم نية الولايات المتحدة في تنفيذ خارطة الطريق، وأخذ أقل الطرق تكلفة من خلال التلاعب بما يطرحه شارون من مبادرات هروباً من الاستحقاق بانهاء الاحتلال اللي بدأ عام ١٩٦٧.

أنا أعرف في النهاية أن دخل العالم العربي GMB سنة ٢٠٠٣ بلغ ١, ٢ ترلين دولار، وأن هذا يشكل ٢٥٪ من GMB لليابان، ويشكل ٣٠٪ من دخل ألمانيا، وأن ألمانيا صدرت ٦٢٠ بليون دولار في عام ٢٠٠٣ منها ١١٠ لأسواق أمريكا، وصادرات العالم العربي كلها تشكل فقط ٢٧٪ من صادرات ألمانيا، ونعرف كلنا مسائل أكثر من هذه فيما يتعلق بتبادل المصالح في النظام السياسي العربي وفي الاستحقاقات وفي كل هذه المسائل، لكن في النهاية نحن كشعب صغير وبسيط ومتواضع، ويطمح للسلام والديموقراطية، لهؤلاء البشر الذين يقولون نريد شرق أوسط جديد، ونريد ديمقراطية في الشرق الأوسط، ونريد حقوق إنسان، نحن كسلطة فلسطينية نطلب منكم البدء فينا، نحن على استعداد لإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية والبلدية، بشكل فوري دون تردد وبإشراف المجتمع الدولي، ونحن نحترم الخيار الديموقراطي لشعبنا، ولكن إلى حين إجراء هذه الانتخابات، نطلب من أي طرف يريد الإبقاء على أية مصداقية لديه أن يحترم الخيار الديموقراطي لشعبنا الفلسطيني، وشكرا جزيلا.

الأبعاد السياسية لغياب استراتيجية عمل وطنية موحدة

مصطفى البرغوثي*

أريد أن أتحدث بالضبط عما ذكره الدكتور رمزي، حول الآثار السياسية المترتبة على غياب استراتيجية موحدة، وأنا أعتقد أنه نحن كحركة فلسطينية وطبعاً كقيادة فلسطينية، صار هناك نوع من الارتباك الاستراتيجي، حتى يمكن أن نسميه فقدان في البوصلة الاستراتيجية، منذ اللحظة التي وقع فيها اتفاق أوسلو عام ٩٣. المسألة ليست مسألة مع وضد، نحن تجاوزنا هذه المرحلة منذ زمن، المسألة هي في إطار استنباط العبر والدروس مما جرى حتى لا نكرر نفس الأخطاء. جوهر ما جرى في عام ٩٣ هو أنه أقتنعنا -طبعاً بمشاركة العديد في عملية الاقناع- بأن الصراع انتهى عملياً وأنا انتقلنا من حالة الصراع الى حالة بناء السلام، وبالتالي الأداة الرئيسية لتحريك الأهداف هي مفاوضات السلام. احتاج الأمر لبعض الوقت حتى يدرك الكثيرين أن وقت جني الغنائم لم يحل، ووقت النزول عن الجبل لم يحل أيضاً، واحتاج الأمر الى وقت أطول لكي يدرك الجانب الفلسطيني أننا كنا في حالة وقف للصراع من جانب واحد، الفلسطينيون عملياً أوقفوا صراعهم، ليس فقط العمليات المسلحة، بل كل أنواع الصراع، كل أنواع المجابهة، كل أنواع النضال، والجانب الإسرائيلي باستثناء فترة قصيرة من الزمن، واصل عملية الصراع بنفس الوتيرة ودون توقف، وكانت استراتيجية إسرائيل وما زالت كسب الوقت لفرض حقائق جديدة على الأرض وتغيير الأمر الواقع وتأجيل متواصل لقضايا الحل النهائي، وزُج الفلسطينيون في مراحل متعددة من الاتفاقات الجزئية والانتقالية، حتى تنهي إسرائيل عملية فرض الأمر الواقع على

* مدير معهد الإعلام والسياسات الصحية والتنمية.

الأرض. والتعبير الأبرز عن هذا الأمر هو بناء المستوطنات: إسرائيل بنت ١٠٢ مستوطنة منذ وقع اتفاق أوسلو، ووسعت المستوطنات القائمة بنسبة ١٠٠٪، وهذه أرقام إسرائيلية وليست فلسطينية، وبقي الجانب الفلسطيني في حالة ردود أفعال، الذي حدث هو أنه فرض علينا - حتى في إطار المفاوضات - قبول المرجعيات الإسرائيلية التي يسمونها الـ *negotiated* الإسرائيلي، وبالتالي أن الذي يجري ليس صراعاً بين حركة تحرر تسعى للحرية والاستقلال واحتلال قائم، وإنما اختلاف تفاوضي، وبالتالي حله يتم من خلال حل المشاكل التفاوضية، إذا أحسنا إيجاد خبراء جديدين في اقناع الناس كيف يتفاوضون في CONFLICT RESOLUTION إلى آخره. الواقع الثاني الذي نشأ هو المساواة أولاً بين الطرفين، كما لو كان الفلسطينيون والإسرائيليون متكافئين، وبعد ذلك - وهذا ما تكرر منذ التفاوضة - تكريس وضع أن إسرائيل هي الضحية في هذا الصراع ونحن المعتدون. ولكن أخطر مبدأ جرى إقراره وجرى التجاوب معه في الواقع ومن السلطة الفلسطينية للأسف، هو أن الأمن هو مفتاح السلام وليس السلام هو مفتاح الأمن، هذه معضلة كبيرة، لأنه بمجرد القبول بمبدأ الأمن مفتاح السلام، نحن نكون قد وضعنا أنفسنا في حالة أننا نحن مسؤولين عن توفير الأمن للاحتلال قبل أن ينتهي الاحتلال، هذا لم يحدث برأيي من قبل - حسب معرفتي المتواضعة في التاريخ.

وربما الخطأ الاستراتيجي الثاني أو المعضلة الاستراتيجية الثانية، - من نحن حتى نقول هذا خطأ وهذا صحيح، فالحياة والتاريخ سيراننا - ربما كانت المعضلة الاستراتيجية الثانية هي تحويل حركة التحرر الوطني الفلسطيني بكاملها إلى سلطة، لم يكن الخطأ إنشاء سلطة ولكن بما أنه كانت هذه مرحلة انتقالية وليست حل نهائي، كان يجب إنشاء سلطة لها صفة انتقالية والإبقاء على حركة التحرر الوطني الفلسطيني كمرجع، الذي جرى هو تفتيت لمنظمة التحرير، لا داعي لأن نضحك على بعض، ما في منظمة تحرير، عملياً جرى تصفية دورها، حتى عضوية المجلس الوطني لم تعد واضحة ولا المجلس المركزي، وكأن المسألة موسمية نستعين بها لاتخاذ قرارات تكتيكية سياسية، ولكن المسألة جوهرية، الخطيئة الكبرى كانت حصر كل حركة التحرر الوطني في داخل السلطة، ولذلك يجب أن لا نتضيق من إخواننا الفلسطينيين في الخارج، في الشتات، في لبنان وفي أمريكا وفي غيرها، لأنهم غضبوا واعتبروا أنفسهم ليسوا شركاء، وبالتالي أوقفوا دورهم في دعم النضال الوطني الفلسطيني، هذه حقيقة، هذا الأمر يجب أن نراه ونحدده. أنا أوافق مع جزء من الذي قاله الدكتور صائب، أننا يجب أن نواجه الحقيقة، إذا لم نعترف أننا أخطأنا في بعض الأشياء، لا نستطيع أن نتعلم، ولا ينفع أن نبقى ندور حول المسألة، يجب أن نقول هنا أخطأنا وأن نكرس مبدأ اسمه المسائلة، لم أر مسؤولاً استقال لأنه فشل في عمله، فشلت استقل، ولو واحد يستقيل، حتى إذا واحد ضميره أنبأه واستقال، تنكب عليه كل الأطراف لاقتناعه للبقاء في موقعه، ليس لأنهم يحبونه، بل لأنهم يخافون أن تفرط المسبحة، هذا واقع.

إذا سمحتم لي أحب أن أريكم خرائط، وكما نرى لا يمكن فهم الصراع الاسرائيلي الفلسطيني دون وضعه في سياقه التاريخي، أي نقاش يجري حول لماذا لا يقبل الفلسطينيون ٧٠٪ أو ٨٠٪ من الضفة الغربية، هذه صفقة عادلة إذا احنا أخذنا ٧٠٪ أو ٨٠٪ وهم أخذوا ٢٠٪ إلى هذه الدرجة وصلت الأمور، لا نستطيع أن نناقش الضفة الغربية وغزة بمعزل عن البعد التاريخي للقضية الفلسطينية. موضوع اللاجئين ليس فقط موضوع أنهم يريدون العودة أو لا، إصرار إسرائيل على شطب موضوع اللاجئين هو لتصفية جذور القضية الفلسطينية، لأنه إذا بقيت هذه الجذور في المعادلة، يصعب عليهم تمرير ما يريدون، هذه خارطة ال ٤٧ وأنا لا أتبيجديد، هذه معروفة لكم، كان على أساسها يجب أن تقوم دولة فلسطينية على ٥٤٪، الذي حصل أن إسرائيل أخذت ٧٨٪ عام ٤٨، ونحن قبلنا ب ٢٢٪، فعليا سنة ٨٨ القرار الاستراتيجي الفلسطيني كان قبول دولة على ٢٢٪، جاء براك بخطته التي تختصر أجزاء كبيرة من الضفة الغربية، وبعد ذلك تفضل شارون- حتى هذا لم يعجبه- وهذه خطة شارون لإنشاء جدار حول الضفة الغربية، هذا السياق التاريخي للعملية، إذا لم نرَ الأمور في هذه السياق التاريخي، سنكون مخطئين، يجب أن نرى ذلك، هذه هي القصة الفلسطينية يا أخوة، ويجب أن نقال، إذا لم تقل الرواية الفلسطينية بشكل منهجي، سوف نفقد المرجعية والبوصلة، المسألة أكبر من ذلك، ليست الحواجز التي تشكل جزءاً من استراتيجية اسرائيل، أنا أعتقد الان أن استراتيجية اسرائيل الأساسية هي تدمير امكانية قيام دولة فلسطينية مستقلة، وخلق الشعب الفلسطيني اقتصاديا واجتماعيا وصحيا وتعليميا وتدمير كل مؤسساته، على أمل أن تحل المشكلة الديموغرافية بحشر الفلسطينيين في كنتونات وجاتوهات ومعازل، وعلى أمل أنه من الضائقة التي يعيشون فيها سيرحلون في نهاية المطاف، هذه هي استراتيجية اسرائيل، والغريب في الأمر أنني لا أرى اختلافات اطلاقا بين الليكود والعمل في هذا المجال، هذه الخارطة تعطيكم أيضا مسرى الأمور، هذه صور المواقع الفلسطينية في عام ٦٧، هي لم تتغير بل بقيت نفس المواقع، بالحجم تغيرت ولكن نفس العدد، لأنه طبعا نحن لم نسمح لنا ببناء مستوطنات فلسطينية في الضفة الغربية خلال هذه الفترة، أنشأت اسرائيل أول شئ المستوطنات، وبعد ذلك لحماية المستوطنات جاءت الحواجز، وبعد الحواجز يأتي الان الجدار، هذه المرحلة الأولى من الجدار، وعند ذلك في المرحلة الثانية من الجدار، وعمليا ستحول ٧٨ موقع فلسطيني الى كنتونات معزولة ومحاصرة، وتؤدي حياة ٧٨٠ ألف فلسطيني، وبعد ذلك هذه المرحلة الثالثة التي لم يقروها بعد، ولكن واضح أنها موجودة في مخططات شارون، وبالتالي هذا هو الهدف الاسرائيلي، بل أكثر من ذلك، الأمر المذهل، أنا عملت نوع من التمرين، وضعت خارطة أوصلو على ال slide، هذه خارطة أوصلو أ، ب، ج، لاحظو عندما نطبق الخارطة على خارطة الطريق، لاحظو درجة التطابق بين الجدار وبين ما كان مقرراً على أساس أ، ب، ج، طبعا (ج) يريدونها، ولاحظوا هذه المرحلة الثالثة، هذه

الخارطة تترجم ما قاله شارون كلاماً حول ضم التجمعات الاستيطانية الى إسرائيل، يعني لا زال يريد إدخال enclaves داخل الضفة الغربية، وهذه هي النهاية، يعني باختصار، استراتيجية الذي حدث أنه لم يكن هناك خلاف بين ما جرى في خرائط أوسلو وبين ما ينفذ الان، لماذا، لسبب بسيط، الذي رسم خرائط أوسلو لا شارون ولا براك ولا بيرس، الذي رسم الجيش الإسرائيلي، والذي يرسم الآن أيضاً الجيش الإسرائيلي، لأن هناك مؤسسة واحدة واستراتيجية واحدة وحركة صهيونية واحدة. عدم إدراك هذا الأمر من ناحيتنا استراتيجياً يجعلنا في موقف الدفاع طوال الوقت، ويجعلنا نفقد زمام المبادرة، ويجعل الاستراتيجية الفلسطينية في مواجهة إسرائيل مجرد تكتيكات.

أنا أعتقد أن الحركة الصهيونية حافظت على توجهها دون أي تغيير في الاستراتيجية، وعندما حدث انعطاف هام، مثل امكانية أن تتحول أوسلو الى دولة فلسطينية قامو بإجراءات استثنائية من طراز اغتيال رابين، ومن طراز انقلاب الليكود الذي عاد بالليكود الى الخلف، ويجب أن نرى أننا نتعامل مع شئ واحد ومع جسم واحد وليس مع أشياء متعددة، الانتفاضة الفلسطينية لم تقم خطأ، وبصراحة لو لم تقم في حينه، كان يجب أن تقوم الان، لأن الانتفاضة ليست العمليات هنا وهناك، الانتفاضة هي أن الشعب الفلسطيني قال أنا أرفض وقف الصراع من جانب واحد، ما دام هم فاتحين علينا الصراع نحن نريد المشاركة فيه، هذه هي الانتفاضة، هذا هو مغزى الانتفاضة، أشكالها وكذا، هذا موضوع آخر، لكن المضمون السياسي الأساسي، أن الانتفاضة هي اعلان الشعب الفلسطيني عودته الى حلبة ودائرة الصراع، وعدم قبوله باستمرار وقف الصراع من جانب واحد، الخطأ في هذه الحالة ليس قيام الانتفاضة، ولا محاولة الانتفاضة استعادة زمام المبادرة الاستراتيجية، وطبعاً نشوب الانتفاضة كان مرتبطاً برفض الإملاءات في كامب ديفد، هذا صحيح، وبالموقف الوطني برفض إملاءات الولايات المتحدة وإسرائيل في كامب ديفد، ولكن الخطأ لم يكن البدء بالانتفاضة ومحاولة استعادة زمام المبادرة الاستراتيجية، الخطأ كان خوضها دون استراتيجية موحدة، وباختلافات وتضاربات، وفي ظل عدم وجود قيادة موحدة، وفي ظل إصرار - حتى في هذه اللحظة - على عدم تشكيل قيادة وطنية موحدة، رغم أن استطلاعات الرأي تشير الى أن ٩٤,٥٪ من الناس يريدون قيادة موحدة، المسألة ليس بأنها ستغدو بديل منظمة التحرير، المشكلة أنها، القضية يا أخوان بسيطة كثير، الناس فهمتها ببساطة وهي بسيطة، جوهر الموضوع أنه لا ينفج واحد أو اثنين أو عشرة، يبقون لوحدهم يأخذون القرار النهائي، يجب أن يخضع القرار لجهود مشترك، سواء كان هذا القرار سياسياً أو كفاًحياً، مثل ما الفصائل والقوى يجب أن تخضع مصالحها الخاصة للمصلحة الوطنية العامة، وقرارها الخاص للقرار الوطني المشترك، السلطة أيضاً يجب أن تخضع قرارها السياسي في كل الأمور، من موضوع اتفاق جنيف الى موقف الرباعية الى القرار الوطني المشترك، هذا هو معنى القيادة الوطنية الموحدة، وغياب هذه القيادة الموحدة قاد برأبي الى خمس اشكاليات.

الاشكالية الأولى: هي **عسكرة الانتفاضة**. هذه كانت خطأ كبير، لأن قوة الانتفاضة الفلسطينية في طابعها الشعبي وليس في عسكرتها، وعسكرتها أدت الى دخولنا في الملعب المفضل للاسرائيليين.

ثانياً: وجود ازدواجية في الخطاب السياسي. من طراز ادانة أعمال كفاحية معينة والقيام بها بنفس الوقت، من قبل نفس الأطراف، من طراز الاصرار على أننا في عملية سلام وكأنه لا يوجد شيء صار، مع أننا نعلم أنها ماتت وانتهت، من طراز البقاء في دائرة ردود الأفعال، من طراز عدم اجراء التحولات الاستراتيجية، الأزمة في آلية صنع القرار الوطني الفلسطيني بعد أحداث ١١ sep، أحداث ١١ sep شتت أم أبينا غيرت الوضع في العالم، خلقت اليات ومرجعيات جديدة، ما في دولة في العالم ما عملت مراجعة استراتيجية إلا نحن، كأنه لم يحدث شيء، وهذا أدى الى نشوء حالة فراغ قيادي، وتجرت بعض الأطراف - يغضب منها الدكتور صائب- على ممارسة أدوار قيادية أخرى، لأنه في فراغ قيادي ليس لأنها تحب عمل هذا الشيء، نحن عندنا نزعة فردية وفتوية عشائرية، والعشائرية صارت فصائلية، لأنه في فراغ قيادي ناجم عن غياب قيادة موحدة، وأنا لا أريد أن نجلد أنفسنا، ونقول أنه نحن مسؤولين عن كل الأخطاء، لا، لنكن موضوعيين، في وضع موضوعي معقد وصعب، وفي أخطاء منا، ولكن الوضع الموضوعي أسبابه عديدة ويجب أن نراها، اختلال ميزان القوى شديد، الانحياز الأمريكي المطلق لاسرائيل، الضعف العربي الذي لم يسبق له مثيل، الانعطاف العنيف في اسرائيل نحو العنصرية والتطرف العنصري، الأمر الذي مهدت له ادارات اسرائيل المتعاقبة، أولهم براك وقيله بيرس وآخرهم شارون، هم أشبعوا المجتمع أنهم في معركة بقاء، أنه يا نحن يا هم، هذا هو الوضع في اسرائيل، وبالتالي هذا المجتمع مشبع بالعنصرية، وهذا يفسر كيف ٧٠٪ يؤيدون اغتيال الشيخ ياسين، و ٦٠٪ يقولون أن اغتياله سيؤدي الى مقتل اسرائيليين، مع ذلك يؤيدوه، لأنهم أشبعوهم بفكرة أنهم في صراع بقاء، يا قاتل يا مقتول، هكذا المجتمع الإسرائيلي الآن يفكر.

واستراتيجية شارون واضحة، تكريس فكرة أن إسرائيل هي الضحية، والمشكلة هي الإرهاب، والصراع مع الفلسطينيين جزء من الحرب العالمية على الارهاب، وتحويل التحالف مع أمريكا الى تتطابق كامل في المواقف، وهذا مغزى الزيارة الأخيرة لشارون لبوش، الذي جرى ليس شيء يمكن تغييره بسهولة، والذي جرى بالمناسبة ليس لأن شارون صار أفصح كثيراً، وليس بسبب أحداث ١١ أيلول، أحداث ١١ أيلول ساعدت كثيراً، الذي جرى هو نتاج- وأنا مستعد لتقديم الوثائق الازمة لمن يريد- عملية متراكمة يقوم بها الليكود واليمين الاسرائيلي للتحالف مع المحافظين الجدد في الولايات المتحدة منذ ٢٠ سنة، شارون أتى ببوش وهو حاكم تكساس وأخذه بجولة بالطائرة وأراه المستوطنات في الضفة، ولم يره سوى المستوطنات، حتى يريه كم هذا مهم لأمن اسرائيل، نحن نتكلم عن ناس يعملون بنظام، بعملية منظمة منهجية، ونحن نرى الان نتائج هذا العمل، وأحد نتائجه استيلاء الجناح المتطرف في الليكود على اللوبي اليهودي بكل قوته في الولايات المتحدة.

وأخر نقطة يسعى إليها شارون هو نزع الشرعية عن الجانب الفلسطيني ونسف مصداقيته، والان استخدام قصة غزة لانها موضوع الضفة واللجئين والحدود والمستوطنات، الغاء كل قضايا الحل النهائي تحت لافتة الانسحاب من غزة، ما في انسحاب من غزة، الذي يجري في غزة - وإذا أتيت وقت ممكن اريكم بعض الخرائط في هذا المجال - هو تحويل غزة الى سجن، شارون يريد أن يحتفظ بالمستوطنات في الشمال، هدموا حتى الآن مئات البيوت في رفح، كل يوم يهدمون بمعدل ٦-٧ بيوت، نحن لسنا بحاجة لأن نحلل شارون، شارون قال أنا سأنشئ وضع أستطيع أن أعود فيه الى غزة في أي لحظة أريد، وسنحافظ على مواقع عسكرية هناك، ولن يكون للفلسطينيين أي منفذ بحري أو بري او جوي ولا ميناء ولا مطار، يجوز أن يقول غداً: نعطيهم ميناء إذا الاتحاد الأوربي يضخ النقود، ولاحقاً مع اول عملية يدمر الميناء، كلها ألعيب، الفكرة الأساسية استخدام موضوع غزة للفت الأنظار عن الموضوع الجوهرى الجارى وهو هذا الجدار، عملية تدمير امكانية قيام دولة فلسطينية مستقلة قادرة على البقاء وقادرة على الحياة. هذا هو الهدف، صوتوا ضده المستوطنين، هذا أحسن، فأصبح حماية سلام ومناصر سلام مسكين، ولكن المتطرفين المستوطنين يضغطون فهو مضطر لأن يعمل تعديلات، وأنا أقول دققوا بما قاله شارون، شارون قال حتى عملية الانسحاب من غزة ستخضع لما يمارسه الفلسطينيون ولتصرفاتهم، يعني وضعها في قالب أنها ممكن تجري خلال سنتين، وأيضاً يعتمد على السلوك الفلسطيني، أنا لا أريد أن أحكي معهم لكن كل شيء أعمله يعتمد على السلوك الفلسطيني في غزة، عملية من هنا وأخرى من هناك انتهت وأوقفنا الخطة! أنا اعتقد أنه لم يكن ينوي ولن ينوي ولن ينسحب من غزة. والخلاف على موضوع غزة ومن يديرها مضحك، وهو يشبه في أحسن الأحوال خلاف اثنين في غرفة سجن من يكون شاويش والغرفة عند السجنان لا أكثر ولا أقل.

حتى نستطيع أن نخرج من الوضع الاستراتيجي الذي نحن فيه، يجب أن نوحده الموقف ولو بصورة مؤقتة، أنا ضد فرض وحدة من فوق على الشعب الفلسطيني ومع اجراء الانتخابات، وحتى نستطيع أن ننظم اجراء الانتخابات يجب أن نخلق آلية منظمة ولو بصفة مؤقتة نكون فيها باستراتيجية مشتركة، وسأعطيكم مثلين على الضرر الذي يمكن أن تلحقه عدم وجود استراتيجية مشتركة، المثل الأول الصارخ هو اتفاق جنيف، معروف أن اتفاق جنيف تم بمباركة السلطة، وفيه مادة أساسية هي التنازل عن حقوق اللاجئين، وفيه استعداد لتغيير حدود ٦٧، واستعداد فعلي للقبول بشرعية بعض الوجود الاستيطاني، هذا المغزى، لا نقدر أن نقول اننا نقبل بوجود بعض المستوطنات لأنها أمر واقع، ونقول نحن مصرون على القانون الدولي الذي يقول لا جواز لشرعية أية مستوطنة، هذا تناقض استعمله شارون واستعمله بوش، بوش قال كل المفاوضات التي تجري والتي صارت، وكل المشاريع المطروحة والمبادرات المطروحة، كلها تتحدث عن عدم العودة الى حدود عام ٦٧ وموضوع اللاجئين لن يتم معالجته، يمكن بعض الناس عندهم رأي أن اللاجئين لن يرجعوا، في فرق بين

التفاوض على حقوق اللاجئين وعلى تطبيق حق اللاجئين، هذان أمران مختلفان، وحتى لو يتنازل أحدهم عن تطبيق حق اللاجئين ويقدم تنازلات استراتيجية في هذه المجال، لانه هذا برأيه يحضر للشعب الفلسطيني دولة مستقلة، هل هناك مجنون مجنون يتنازل عن شيء قبل أن تبدأ المفاوضات، هذا استخدم برأى من أجل زعزعة واضعاف الموقف الفلسطيني، النموذج الاخر لتناقضنا مع نفسنا احيانا، هو محكمة لاهاي، ذهبنا إلى محكمة لاهاي، وكان وفداً ممتازاً، وأداءً فلسطينياً رفيعاً من الطراز الأول وموحداً، وفعلاً يثير الاعجاب، ونحن في لاهاي جوهر الخلاف بيننا وبين الإسرائيليين، هم يقولون أن الجدار من أجل الأمن ونحن نقول أن الجدار لضم الاراضي، قبل المحكمة بيوم نُفذت عملية مسلحة، هذا لمصلحة من؟ أنا فقط أعطيت مثالين مختلفين متناقضين، لكي أريكم كيف هذا يمكن أن يترك تأثيراً سلبياً على الجانب الاستراتيجي.

ونحن نعتقد أن الاستراتيجية الوحيدة الممكنة لإعادة انتزاع زمام المبادرة فلسطينياً، تتكون من خمس عناصر أساسية، المدخل فيها يجب أن يكون أن نعلن للعالم بصراحة ودون تردد أو خوف، أننا حركة تحرر وطني ولسنا في خلاف تفاوضي، وأن نقول للعالم إن دمرو امكانية قيام دولة فلسطينية مستقلة، هناك بدائل وخيارات أخرى للشعب الفلسطيني، لن نعدم الخيارات، لازم نقول هذا بصراحة ووضوح. ويجب التركيز على تصعيد الكفاح الشعبي، واليوم أهم مهمة هي تصعيد الكفاح الشعبي ضد الجدار، لا يوجد طريقة لهز اسرائيل أحسن من النضال ضد الجدار، باعتباره تكريس للاحتلال، اليوم بينون في قلنديا، نحن عملنا هبة في ٢٣ شباط ممتازة، لماذا لم نكمل، هم يحاولون تركيز الاهتمام على غزة، ونحن يجب أن نسحب الاهتمام في هذا الاتجاه، بهذه الطريقة نحن نستطيع أن نحدث تغييراً في الاستراتيجية.

ثانياً: دعم الصمود. مستقبل كل القضية الفلسطينية يعتمد على بقاء أهل قلقيليا فيها، وأهل بدو أيضاً، في خنق اقتصادي قاتل يجري في هذه المناطق، لا يوجد الان أولية أهم من دعم هذه المناطق، ويجب أن يكون هذا جوهر عمل الحكومة، كيفية إعادة توزيع الموارد والامكانيات لدعم بقاء الناس وصمودهم.

ثالثاً. ضرورة أن نحیی النسيج الوطني الجامع بين الفلسطينيين في كل مكان حتى نعظم طاقتنا وإمكانياتنا، ونفتح كل الخطوط الممكنة عربياً حتى في داخل معسكر السلام الاسرائيلي.

رابعاً؛ وكل ذلك يتطلب أن نعالج الأمر الداخلي الذي تجنبنا معالجته طوال الوقت وهو موضوع الديمقراطية الداخلية. وبسبب عدم معالجتنا لمشاكلنا الداخلية، اصبح الآخرون يستخدمون موضوع غياب الديمقراطية والانتخابات كوسيلة لابتزاز تنازلات سياسية، هذا أسلوب ابتزاز يستعمل ضدنا، اذا أردنا تفكيك أداة الابتزاز هذه، يجب أن نركز على بناء ديمقراطية حقيقة داخلية، ونكون طليعة ونموذج.

خامساً: وهذا يعني تكريس مبدأ المساءلة، مكافحة الفساد، وسوء الإدارة، واحداث تطوير داخلي، الذي لم ينجح في عمله يجب أن يرتاح، ويجب احداث تغيرات جوهرية تشعر الناس بعدم وجود الفساد، كما قال الدكتور صائب، الذي يذهب ليعالج على حساب الدولة عوض آخر هو فساد، وأيضاً فساد عندما تذهب الناس إلى مستشفى رام الله والأطباء هنالك لا يعالجونهم لكي يذهبوا إلى عياداتهم الخاصة، وأيضاً فساد عندما يذهب الناس ولا يجدون أية خدمة تقدم لهم، وأيضاً فساد عندما تذهب الى هيئة -لا اريد تسميتها- وتجد مئات الفلسطينيين قاعدين لا يعملون شيء، هذا ليس ذنبهم، هذه مسألة توجيه الموارد واستخدامها.

أنا مع الانتخابات كوسيلة مقاومة. أنا لا أريد ولا أعتقد أننا يجب أن ننتظر إذن من أحد، لا اسرائيل ولا الاتحاد الاوروبي ولا أمريكا ولا أحد، لماذا لا نستعمل الانتخابات كوسيلة مقاومة، ماذا يمنع أن نعمل انتخابات في عين بيروود، أو في بير نبالا، انا أفهم أنه حتى نعمل انتخابات تشريعية يجب أن يكون في حرية تنقل، لماذا لا نعمل انتخابات في نابلس؟ يدخل الجيش الإسرائيلي؟ دعه يدخل، وندع وكالات الأنباء العالمية تصور كيف الدبابات تمنع الفلسطينيين من أن يضعوا ورقة اقتراع. أنا أفضل نظام سياسي لا تقوده حماس، وهذا تعليقي على ما قاله د. صائب حول النظام السياسي والنظام الانتخابي. وحتى نمارس الانتخابات بشكل صحيح، وحتى تكون ديمقراطية بشكل صحيح، ودعوني أخوض في المواضيع الحساسة، نحن نحتاج ليس فقط لقانون انتخابي جديد، نحن نحتاج إلى قانون أحزاب أيضاً، وقانون الأحزاب في أحد بنوده يتحدث عن تمويل الأحزاب. ليس من المعقول أن تخوض الأحزاب الانتخابات بشكل عادل، إذا كل موارد الدولة والسلطة مكرسة لخدمة طرف واحد، وأنا أعتقد أن المجلس التشريعي منفرداً لا يستطيع أن يتخذ قراراً محايداً بتعديل قانون الانتخابات، لأن المجلس التشريعي مسيطراً عليه من طرف واحد، ومن حقه أن يكون له مصلحة، لكن يجب أن نجد آليات من أجل أن يكون هناك توازن مصالح، وبالتالي سيقال كيف قانون أحزاب نحن في حركة تحرر وطني؟ يا ريتنا حركة تحرر وطني، لكن على رأسه، فليكن قانون الأحزاب محدوداً، يتعلق بتنظيم القوى السياسية المشاركة في الانتخابات والذي يريد أن يكون خارج هذا ويحافظ على سرية ندعه، ما في تعارض بين الإثنين، هذا قانون أحزاب ليس من الضروري أن يسري على كل هياكل منظمة التحرير لكن على الأقل يسري على المكونات التي ننتخبها.

الديمقراطية ليست عملية يمكن استعمالها بشكل مجزوء وذلك حتى تعطي نتائج صحيحة، وإلا الناس ستخاف ولسان حالها يقول: يا أخي انتخابات ولا مش انتخابات هم همّ مش رح يتغير حاجة. الديمقراطية بحاجة لآلية نزيهة، لمراقبة وتدقيق الانتخابات، هذا هو برأي الشيء الأساسي.

أخيراً حتى لا أتجاوز الوقت، علينا أن نرى أن هناك محاولة لإحداث انقلاب سياسي فلسطيني داخلي، هذا الانقلاب لن يأتي من المعارضة، ولا من حماس، المحاولة التي تجري لإحداث انقلاب على الشرعية الفلسطينية هي من داخل بنيان السلطة نفسها. هذا هو الواقع. وهناك محاولة للقول لماذا بوش يقول لا شريك. وهناك من يقول: ما في شريك في غزة وبالتالي سوف تسلم السلطة بعد الانسحاب ل reorganized Palestinian authority. يكفي البيان الرباعي، ماذا يعني؟ في محاولات للقول أن السلطة الوحيدة هي التي تتوافق مع المخطط المطروح، وغير ذلك ليست شرعية. كيف بدنا نعارض هذا بتعزيز الديمقراطية؟ لماذا لم يستطيعوا تجاوز نلسون مانديلا ٢٦ سنة وهو في السجن؟ لأن الشعب معه. ونحن بحاجة لقيادة وطنية محددة تحظى بتأييد الشعب. عندما يكون لدينا قيادة موحدة تحظى بالشرعية وتأييد الشعب لا يستطيع أحد أن ينقض عليها، ولا يستطيع أحد أن يجادل هؤلاء شرعيين أو غير شرعيين. أما عندما يكون الوضع فالت وتعدد في السلطات وتعدد في الشرعيات يصبح الواحد هدف سهل للآخرين. وأرجو أن نتمعن في البيانات التي نصدرها. مثلاً ترحيب السلطة ببيان اللجنة الرباعية. البيان فيه إيجابيات كثيرة من طراز أن المرجعية هي القرارات الدولية والقضايا تخضع لاتفاق الطرفين، وجيد الإشارة للمبادرة العربية والجدار سموه barrier وهذا جيد، لكن في موضوع الجدار وفي مبدأ قبول خطة شارون كان هناك خطأ، وأنا في رأيي أي بيان للسلطة يصدر يجب أن يقول ما الصحيح وما الخطأ، نحن لسنا في حالة دونية مثل ما حكي د. صائب، نحن يجب أن نقول ما الصحيح وما الخاطيء ولا نرحب فقط، هذا يخلق confusion سياسي، ارتباك سياسي عند الناس.

المطلوب الآن وهذه هي التوصية التي أريد أن أقترحها: المطلوب التوجه الاستراتيجي وتوحيد الإستراتيجية الفلسطينية والوطنية على المشروع الوطني دون تراجع، وتشكيل قيادة وطنية موحدة مؤقتة تعد وتجري انتخابات في جميع المناطق السياسية، وشكراً.

رؤية استراتيجية لمواجهة مشروع شارون

بسام الصالحي*

أشكر كثيراً معهد أبو لغد وجامعة بيرزيت على هذا المؤتمر، وسأحاول قدر الإمكان الإشارة إلى بعض التصورات الملموسة للخروج من الحالة الراهنة على المستوى الفلسطيني، ولكنني سأبدأ بالإشارة إلى عدد من العوامل التي يجب النظر إليها بصورة فاحصة:

أولاً: إننا نعيش الآن فيما يمكن اعتباره مرحلة جديدة من حياة حركة التحرير الوطني الفلسطينية، وبالتالي لا يجوز أن نتعامل مع المسائل كما كنا نتعامل معها في السابق، بل علينا أن نفحص خياراتنا المختلفة على ضوء هذا التشخيص.

ثانياً: علينا أن نرى انه بعد ١٣ عاماً من عملية السلام حصل تراجع كبير في معسكر السلام الإسرائيلي، أي المعسكر الذي يؤمن بحل على أساس التسوية التاريخية المتبادلة، كما علينا ان نرى أيضاً صورة الإحباط الذي تزايد لدى الشعب الفلسطيني بشكل كبير من إمكانية تحقيق السلام عبر تنفيذ قرارات الشرعية الدولية، الأمر الذي يتطلب بذل جهد كبير فلسطينياً من أجل إعادة القناعة للشعب الفلسطيني بأن هناك إمكانية حقيقية لتحقيق السلام، وهذا شأن يمكن تلمسه في الإحباط اليومي في استطلاعات الرأي، وبالتالي فإن خطة استراتيجية جديدة يجب أن تبني على هذا الأساس ليس فقط داخلياً وإنما دولياً أيضاً، فكما يجب أن يتم السعي لتعزيز معسكر سلام داخل إسرائيل، فإنه يجب السعي أيضاً لتعزيز القناعة في السلام لدى الفلسطينيين من خلال

* منسق الأمانة العامة لحزب الشعب الفلسطيني.

الشرعية الدولية، التي بات يحس المواطن الفلسطيني أنها خذلتها في تحقيق الحقوق الوطنية العادلة للشعب الفلسطيني.

ثالثاً: هناك تغيير موضوعي في تركيبة الحركة الوطنية الفلسطينية، وهناك تنافس في واقع الأمر على قيادة هذه الحركة. هذه الحركة كانت تاريخياً حركة وطنية وقومية منذ نشأتها وحتى الآن، إلا أنه يجب الانتباه إلى التغيير المهم الذي طرأ عليها وهو في انضمام الحركات الأصولية الإسلامية، الأمر الذي يطرح السؤال: هل ستتحول قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية إلى القيادة الإسلامية، أو أن قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية ستتشكل من مزيج، أو ستبقى القوى الوطنية والقومية الفلسطينية في قيادة حركة التحرر الفلسطينية؟ هذا السؤال هو أكبر من موضوع النقاش حول أشكال النضال أو العمليات أو استهداف المدنيين، أنه موضوع يجب أن يعالج بعمق أكبر من السياق التقليدي للمعالجات التي نسمعها في بعض الأحيان. وفي هذا السياق لن يكون المدخل الملائم لمعالجة هذا الموضوع بأي حال من الأحوال مدخل أمني، وفقاً لحالة الأمن الراهن للسلطة، ولا في ظل القدرة الأمنية لها كما تريدها إسرائيل أو الولايات المتحدة أو غيرهم.

هنا وفي العالم العربي عندما نشهد غياب قيادة ذات مضمون ديموقراطي تقود المعارضة الحقيقية فإن القيادة ستؤول في واقع الأمر إلى القوى الإسلامية، ولذلك فالمخرج يبدأ بالأساس من معالجات ذات مضمون سياسي أكثر عمقاً يعيد في البداية للشعب الفلسطيني الثقة بالعملية السياسية، ويطرح أيضاً مضمونا أكثر وضوحاً حول صيغة وبرنامج القوى التي سوف تواصل تولي قيادة حركة التحرر الفلسطينية، في إطار تنافس حقيقي ومشروع وواضح المعالم أيضاً بينها وبين الأطراف الأخرى في الحركة الفلسطينية.

ان هذه القضايا التي أشرت إليها، ليست منفصلة عن سياق المعطيات والمتغيرات الإقليمية والدولية، وسوف أشير في هذا السياق إلى مجموعة من المعطيات الهامة، كي يمكننا على ضوءها، التحدث عن استراتيجية جديدة:

أولاً: أن منطقة الشرق الأوسط باتت الآن ساحة مهمة من ساحات الصراع الدولي وفي المصالح الدولية المختلفة. هذا هو مضمون ما يحصل في العراق وفي منطقة الخليج ولدينا، هذه الساحة تتحول بشكل أكثر فأكثر إلى ساحة تنافس بين المصالح الأمريكية والأوروبية المختلفة، ولا يمكن حل القضية الفلسطينية بمعزل عن تناقضات هذه المصالح المختلفة المرشحة للتزايد، لأن الواقع في المنطقة ذاتها ينمّي هذه التناقضات.

ثانياً: إن هذا الصراع يجري بينا وبين الإسرائيليين في ظل حالة دولية فيما يسمى بمكافحة «الإرهاب»، وأنا أحذر من أن تنجح إسرائيل في تحويل القضية الفلسطينية من قضية تحرر وطني إلى واحدة من قضايا الإرهاب (الدولي).

هذا هو أحد عوامل الصراع الأساسية بيننا وبين إسرائيل، وهذا الموضوع بالتحديد لا يحتمل أي تهاون أو تنازلات، يجب أن تحافظ الحركة الوطنية الفلسطينية على مضمونها كحركة تحرر فلسطينية، وأن تعزل أية محاولة تؤدي بها إلى ان تتحول إلى واحدة من حالات الإرهاب الدولي.

ثالثاً: موضوعة الدولة الفلسطينية المستقلة. منذ اتفاق أوسلو وحتى الآن فإن احد التجلّيات الأبرز للصراع تتلخص في إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، المهمة المباشرة للحركة الفلسطينية تلخصت في تحقيق الدولة الفلسطينية المستقلة، وحل قضية اللاجئين في إطار الحل النهائي للقضية الفلسطينية، وقد جهدت إسرائيل في واقع الأمر من اجل منع تحقيق هذا الحل وفق الرؤيا الفلسطينية. نحن الآن لا نزال نتصارع على مضمون الدولة الفلسطينية المستقلة وحدودها، وفي اعتقادي أنه عندما أطلق الرئيس بوش فهمه للدولة، وعندما قبل شارون والليكود مبدأ الدولة، فإن ذلك أوجع الصراع حول مضمون هذه الدولة وعلى حدودها ووفقاً للمتغيرات الأخيرة التي اشتملتها خطة شارون سيجد الفلسطينيون أنفسهم أمام تساؤل، هل هذه هي الدولة التي نريدها، وهل هذا المضمون للدولة الفلسطينية المستقلة الذي يفرض فرضاً على الفلسطينيين سيحقق جوهر الحل التاريخي المطلوب، أم أنه سيضيف عقبة جديدة أمام سلسلة العقبات التي قد لا ينجم عنها دولة كما لا ينجم عنها سلام؟ وبالتالي نحن بحاجة لأن نتصارع مع أنفسنا ومع العالم وأن نخوض صراعاً حقيقياً أيضاً حول مضمون الدولة الفلسطينية وكذلك حول حدودها، ومن هنا فان موضوع الحدود والسيادة ليس موضوعاً ثانوياً في الصراع، بالعكس هو موضوع سيحتل أكثر فأكثر أبعاده الطبيعية الرئيسية المختلفة.

الشيء الآخر في هذا السياق هو وضع السلطة الفلسطينية. لا أعتقد أن الحديث الآن عن السلطة الفلسطينية بمختلف مستوياتها بدءاً من الحكومة ومؤسسات السلطة والمجلس التشريعي يتم بنفس الصيغة التي كانت مرافقة لنشوء هذه السلطة عام ٩٤ وما تلاه، هناك تغيرات على الأرض وهناك تغيرات في مضمون وطبيعة السلطة الفلسطينية، وفي مضمون الوقائع التي نشأت بصورة خاصة بعد الانتفاضة، وربما يشير الى هذا التغير اتجاهان ملموسان في الجدال الدائر فلسطينياً: الاتجاه الذي يقول انه يجب أن نعزز وحدانية السلطة وإلخ، والاتجاه الآخر الذي يقول بأنه يجب حل السلطة. هذا الجدال انعكاس لواقع تغير النظرة تجاه السلطة ووضعها الجديد، ففي السابق لم يطرح- حتى من خالفوا اتفاق أوسلو حل السلطة على سبيل المثال، كانوا يطرحون رفض الاتفاق مع القبول بشكل أو بآخر بوحداية السلطة، لم يشاركوا في انتخابات، ولكن لم يكن هناك صراع حقيقي على ازدواجية السلطة في ذلك الوقت، أو أية دعوات مباشرة لحل السلطة.

ان الذي ينشط الآن الدعوات لحل السلطة، أو لوحدايتها هو أكبر من دائرة النقاش العادي، وهو يتطلب إعادة فحص مضمون وطبيعة السلطة في ظل حقيقة قائمة أساسية، أنه تم العودة بصورة أكبر لرفض الاختلال على الضفة الغربية وقطاع غزة، وبالتالي الازدواجية الحقيقية لسلطة السلطة ليست داخلية فلسطينية، وإنما هي مع إسرائيل التي سحبت في واقع الأمر

المضمون الأساسي (للتشكل المحدود من سيادة السلطة). ولهذا السبب موضوعياً نحن بحاجة لإعادة فحص كيفية تعامل السلطة مع الوضع القائم في المستوى المباشر. وفي هذا السياق أيضاً يدور السؤال الحقيقي، هل أن الأراضي الفلسطينية هي أراضي محتلة أو أراضي متنازع عليها أو أراضي موزعة بين الاستقلال وبين الاحتلال من خلال الفترة الماضية. ان قرار الأمم المتحدة أمس كان مهماً جداً في أن يعيد التأكيد أن الأراضي الفلسطينية بما فيها القدس الشرقية هي أراضي محتلة، هذا له دلالة كبيرة وأعتقد أنه يجب أن يكون أحد المرتكزات الأساسية في رؤيتنا الاستراتيجية للتغيرات التي يجب ان تأخذ بالاعتبار من الحركة الوطنية الفلسطينية.

فيما يخص السؤال الرئيس: هل يتعزز الآن موضوعياً ميل حركة التحرر الفلسطينية لطبيعتها كحركة تحرر أم يتعزز لصالح اعتبارها سلطة ذات سيادة بشكل أو بآخر تفاوض على عملية إكمال التحرر الوطني؟ أنا أعتقد أن المعطيات العامة المباشرة تدعم أن الحركة الوطنية الفلسطينية تتجه أكثر فأكثر، ويجب أن تتجه لأن تعيد صياغة نفسها في إطار مضمونها كحركة تحرر وطني سياسي. الوقائع القائمة لغاية الآن لا تدعم الفهم الأخر وإذا لم تقم قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية بشقها الديمقراطي والوطني والعلماني بإعادة صياغة دورها في هذا السياق فان ذلك قد يضع علامات استفهام حول مستقبل دورها وقدرتها على قيادة المرحلة القادمة من مرحلة التحرر الفلسطينية، وهذا الاستنتاج ليس مبالغاً فيه لأن استطلاعات الرأي التي كانت تشير إلى ميل فلسطيني كبير في عام ٨٨ وبعد الانتفاضة لحل الدولة الفلسطينية المستقلة على أراضي عام ٦٧ أي في ذروة كفاح وطني كبير وعريض وله حضور عالي في ذهن المواطن الفلسطيني وعلى الصعيد الدولي، هذه النسبة تتراجع الآن لنسبة أكثر من ٤٧٪ لم يعودوا يفتننوا بأن الحل هو في إطار دولة فلسطينية في حدود عام ٦٧، هذا يعني أن الجمهور الفلسطيني الذي يشكل القاعدة الأساسية للقوى صاحبة الحل على أساس الشرعية الدولية يواجه مشكلة في التخاطب مع هذا الجمهور، وإذا استمر إحساس هذا الجمهور بأنه لا توجد إجابات واقعية في هذا المنحى فربما ستكون الصورة لاحقاً أكثر صعوبة. ننتقل الآن إلى القضية المباشرة المرتبطة بخطة شارون والضمانات الأميركية، وسأشير هنا إلى ثلاثة مخاطر أساسية إضافة لكل مل ذكر في إطار هذا المشروع:

الخطر الأول أن تصبح الآلية التي طرحتها إسرائيل، هي الآلية الفعلية والوحيدة لتطبيق خارطة الطريق بحكم التوازنات الدولية. خطة شارون بعد ان قبلت بها الولايات المتحدة ودعمتها هي الخطة الفعلية على المستوى العربي والدولي، مما يعني ان الشعب الفلسطيني يوضع فعلياً أمام هذا (الميكازم) المحدد لتطبيق خارطة الطريق حسب خطة شارون نفسها، وهذا تحويل أساسي مهم -حتى في مضمون خارطة الطريق- يجب أن لا يتم السماح في اعتقادي لإسرائيل أن تمليه ليس فقط على الشعب الفلسطيني وإنما على المجتمع الدولي.

المشكلة الأخرى في هذا المشروع هو أن الولايات المتحدة تتحول فعلياً بسبب موقعها هذا - وليس بسبب تحالفها الاستراتيجي الدائم مع إسرائيل- إلى الحلول محل الشرعية الدولية إزاء قضايا حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، حصل ذلك في الضمانات التي أعطيت لإسرائيل وها هي تكرر ذلك فيما تمنحه أو فيما ستمنحه أو ما طلب أن تمنحه من ضمانات للدول العربية والفلسطينيين، وبذلك فإنها تحل فعلياً أيضاً مكان الشرعية الدولية، أي أن البديل الذي يطرح أيضاً لمعالجة هذا الخرق الأمريكي لموضوع الشرعية الدولية هو في أن يكرس أن المانح للحقوق والضمانات هي الولايات المتحدة وليس الشرعية الدولية، وهذا شيء في منتهى الخطورة سواء قدم في رسالة ضمانات جديدة للأردن، أو برسالة سوف يرسلها بوش لأبي علاء، أو إذا طلب لمصر أو لغيرها.

من المهم عدم تكريس أن تكون الولايات المتحدة المصدر للشرعية الدولية، ولهذا يجب ألا تعول الدبلوماسية الفلسطينية على ما ستتزعه الآن من الإدارة الأمريكية من هنا إلى حين الانتخابات الأمريكية القادمة، بل يجب المحافظة على ان المرجع الأساسي في هذه العملية هو الشرعية الدولية، واستفزاز الأطراف الدولية المختلفة لأن تكون الشرعية الدولية هي الأساس للحكم بما في ذلك الحكم على سلوك الولايات المتحدة. صحيح أن هذا لم يمنع الولايات المتحدة من أن تذهب للحرب في العراق مثلاً، ولكن النتيجة جرت الحرب خارج إطار الشرعية الدولية وجردها ذلك من عناصر مختلفة، ويجب أن يتكرس هذا الأسلوب أيضاً إزاء تعاطي الولايات المتحدة مع خطة شارون والضمانات التي منحها له.

الشيء الثالث في هذا السياق أن حل شارون هو في مضمونه الأساسي محاولة لتكريس مستقبل ومركز الدولة الفلسطينية المستقلة على أساس الوقائع التي ستفرض في قطاع غزة. وهناك تحويل استراتيجي كبير في مشروع شارون، لمفهوم الدولة الفلسطينية. وهنا أيضاً يريد شارون حتى أن يدخل الشعب الفلسطيني في سيل كبير من التناقضات المرافقة لهذا الطرح، وأنا أعتقد بأنه هذه الدولة الفلسطينية بهذا المضمون يجب أن تفحص فلسطينياً بصورة صحيحة، فهي ليست الدولة المنشودة، والمسألة هنا ليست شكلية، وما أشار إليه الدكتور صائب صحيح ليس فقط بالنسبة لتسجيل المواليد او الوفيات او غيره، ولكنه يرتبط بمحاولة عزل مفهوم السيادة على السكان عن السيادة على الأرض. وبالتالي مرة أخرى نحن نشاهد أنفسنا نعيش نفس صيغة أوسلو في أن هناك سيادة على السكان وليس على الأرض، وهذا ما حصل في أوسلو: أن كل الشعب الفلسطيني عملياً أصبح مواطن للسلطة الفلسطينية دون أن تصبح السلطة الفلسطينية ذات سيادة على أرض سلطتها، والآن في هذا الحل أيضاً ستمتد هذه السيادة المواطنة إلى الدولة الفلسطينية (بين عشر أقواس) دون أن يكون هناك تحرير للأراضي الفلسطينية المحتلة عام ٦٧، وهذا في اعتقادي من أخطر القضايا التي يجب أن تبحث. وفي هذا السياق فان شارون ليس قلقاً في واقع الأمر من

خيار الدولة ثنائية القومية أو غير هذا، لأنه لن يعيد المواطنين الفلسطينيين بأي شكل من الأشكال تحت المسؤولية الإدارية لإسرائيل، ولن ترحب بهم أية دولة أخرى كمواطنين فيها بل سيقون لاعتبارات الديمغرافيا الإقليمية مرتبطين في المواطنة بشكل ما من أشكال السلطة الفلسطينية في الضفة أو في غزة، ولهذا فإن البعبع الديمغرافي السكاني الفلسطيني سوف يبقى مرتبطاً بشكل أو بآخر مع آلية ما لسلطة فلسطينية، ومن هنا اعتقد أن أية استراتيجية فلسطينية يجب أن تتضمن عدم تمكين الإسرائيليين من استثمار هذا الوضع، بل حرمانها منه. أخيراً هناك عدة قضايا تمثل مرتكزات لإستراتيجية فلسطينية جديدة في ظل التعقيدات الراهنة، يمكن تلخيصها بما يلي:

أولاً: بدء الإنفكاك عن الشكل الراهن لعملية السلام الحالي. هذه العملية التي استندت إلى المفاوضات المباشرة كما أقرت في مدريد وإلى الرعاية الفعلية للولايات المتحدة الأمريكية وصلت إلى فشل ذريع، يجب أن نقول أنه الموقف الأمريكي الأخير وتجربة ١٣ عاماً أثبتت أنها لا تستطيع أن تنجز الحل للقضية الفلسطينية وبالتالي علينا العودة إلى الأمم المتحدة ومجلس الأمن والمطالبة بعقد مؤتمر سلام دولي برعاية الأمم المتحدة ومجلس الأمن، وأن يشكل هذا المؤتمر مرجعية محددة للعملية السياسية اللاحقة بما في ذلك الأطراف الراعية لها كاللجنة الرباعية، ولكن يجب أن يتعزز دور الرباعية الفعلي في إطار المؤسسة الدولية وليس استمراراً للعملية السياسية الراهنة، بغض النظر عن رسالة بوش لأبي علاء أو لقاء كوندوليزا رايس أو كولن باول. لقد أن الأوان فلسطينياً بأن نطالب بعقد مؤتمر للسلام وبأن تعاد الرعاية الدولية لعملية السلام لمؤسسات الأمم المتحدة بصورة واضحة ولا لبس فيها، وأن نقول نحن من جانبنا كفلسطينيين إن الطرف الإسرائيلي لا يفاوضنا، وإن الولايات المتحدة انتهكت الشرعية الدولية وهذا واضح في أكثر من موقف وبالتالي فإن ما نريده هو إعادة تأكيد الشرعية الدولية لرعايتها حيال عملية السلام، وهذا ليس شئ حرب على الولايات المتحدة أو تطرف، وإنما في واقع الأمر هو شعار واقعي قد يساونا شكلاً على الأقل كبذل محتل مع العراق التي قررت الأمم المتحدة إن آلية الحل في العراق يجب أن تعود لها. لماذا لا يكون ذلك أيضاً في فلسطين، ولماذا قبل الاتحاد الأوروبي وروسيا هذا الموقف في العراق ولا يقبلوه في فلسطين مثلاً؟ إنني أريد أن أميز هنا بين استراتيجية كهذه واستراتيجيات أخرى، إن استراتيجية كهذه عليها أن تسعى من أجل أن تعيد القوى الديمقراطية لزاماً القيادة في الحركة الفلسطينية، وعلى جوهر هذه الاستراتيجية أن يظهر أن قيادة حركة التحرر الفلسطينية لا تزال، ويجب أن تكون، في إطار قيادة ذات مضمون وطني وديمقراطي، وليس أي مضمون آخر قد يلحق أذى أكثر فأكثر في الوضع الفلسطيني على المستوى الداخلي وعلى المستوى الدولي. إنني أتحدث هنا عن قيادة حركة التحرر وليس عن الشراكة فيها وهي شراكة تعددية بطبيعة الحال، ويجب أن تتكرس على أسس ديمقراطية وليس على نفي الآخر، وهي نتاج التركيب الداخلي للقوى السياسية الفلسطينية.

ولكن دون مجاملة، هناك تنافس حقيقي حول قيادة الحركة وليس حول المشاركة فيها، ان من حق حركتي حماس والجهاد ان تتنافسوا من اجل هذه القيادة، ولكن من حق القوى الأخرى أيضا ان تتنافس من اجل استمرار قيادتها لتقود حركة التحرر او أن تحافظ على دورها فيها. إن الحديث عن وحدة وطنية خارج إطار هذا الفهم فيه خداع للنفس وهذا لا يعني بالضرورة أن على التنافس أن يقود إلى حرب أهلية ولكنه صراع سياسي يجب أن يخاض بكل وضوح ووفق آليات ديمقراطية، وان تكون هناك رؤية واضحة للتعامل معه.

القضية الأخرى في هذا السياق انه يجب إدارة تحرك فلسطيني وسياسي ودبلوماسي باتجاه الإعلان عن حدود الدولة الفلسطينية المستقلة، واقصد إعلان الحدود على كامل الأراضي التي احتلت عام ٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، الأمر الذي تسنده قرارات الشرعية الدولية وقد عززه قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة، ومختلف المناقشات في محكمة العدل الدولية، ويسنده واقع أن العالم لا يزال يقر بأن هذه أراض محتلة، وبالتالي ليس المطلوب فقط إنهاء الاحتلال الذي بدأ عام ٦٧ وإنما إنهاء الاحتلال عن كامل الأراضي التي احتلت عام ٦٧، وهناك فرق مهم في المصطلحين: إن حدود دولتنا هي حدود الأراضي التي احتلت عام ٦٧، وإذا بدأت مفاوضات على تعديلات للحدود فمن هذا المنطلق فهناك إجحاف، وليس من منطوق تأجيل أمر الحدود حتى تستكمل إسرائيل ممارساتها، إذ أجحفت إسرائيل فعليا في أسس عملية السلام التي بدأت في اوسلو، التي تضمنت تأجيل قضايا الحل النهائي وبضمنها الحدود، هذا صحيح، وكان الحديث أن الحدود سيتم حسم أمرها في المفاوضات، ما أحدثته إسرائيل على الأرض في واقع الأمر هو خرق أساسي لهذا القانون في عملية التفاوض ودعمته رسالة الضمانات الاميركية لإسرائيل. إن مبدأ التبادل كان مقرراً في كامب ديفيد، وصحيح أن موقف إدارة بوش ليس جديداً بهذا الشأن عن الموقف السابق للإدارة الاميركية، وغير صحيح أن مجموعة جنيف هي التي خلقت هذا الأمر، ولكن الجديد في رسالة بوش لشارون إنها أقرت التغييرات الإسرائيلية من طرف واحد، ولم تقم على التبادلية، بل على الاعتراف بالأمر الواقع الذي خلقته إسرائيل، ومن هنا فان المطلوب فلسطينيا، أن نعيد تمسكنا بحدود دولتنا عام ٦٧ وباعتبارها أراضي محتلة سواء أبقيت إسرائيل عليها او غير ذلك. يجب أن نطالب العالم بأن يعترف أن أراضي عام ٦٧ هي أراضي للدولة الفلسطينية وهي أراضي محتلة، وعلينا أن نعمل من اجل اخذ اعتراف حقيقي بهذه الحدود، أولا من الدول العربية حيث لا يعني ابتكاراً حسم أمر الحدود بناء على المفاوضات في ظل هذا الإجحاف القائم حالياً دون أن يكون هناك قبول أساسي بأن حدود الدولة الفلسطينية هي حدود عام ٦٧، والدول في حال حلول الأزمات قد تتفق على تبادل الأراضي ولكن ليس من موقع أن هذه الأراضي متنازع عليها، وحيث يقوم شارون برسم الحدود من طرف واحد. وبالمناسبة ليس الخطر فقط في مسارات الجدار، وإنما في الخطوة اللاحقة وهي تعبئة كل المناطق خلف الجدار بمستوطنات لتعزيز سلخ إسرائيلي كامل لهذه الأراضي الواقعة خلف

الجدار، وضمها لإسرائيل. ولذلك فعندما نقترح العودة للأمم المتحدة وللمؤتمر السلام ونتحدث عن إعلان للحدود نحن نطالب المجتمع الدولي بحماية دولية عاجلة للشعب الفلسطيني وللأراضي الفلسطينية بما فيها الأراضي التي قد تنسحب منها إسرائيل بما فيها قطاع غزة، وعندما نتحدث عن حماية دولية نحن لا نتحدث عن وصاية، ولكن الحماية الدولية مهمة على الأقل لتأكيد أن هناك ترابط في الأراضي المحتلة عام ٦٧، وثانياً لأن مضمون خطة شارون والموافقة الأمريكية يتيح لإسرائيل استمرار العدوان على قطاع غزة وفقاً لاحتياجات الأمن الإسرائيلي كما ورد في خطة شارون، بالتالي يجب أن يكون هناك شكل من أشكال التواجد والإشراف والرعاية الدولية لما قد يحصل في قطاع غزة أو غيره في موضوع الانسحابات، حتى يبقى الترابط في هذا الموضوع قائماً، وبحيث لا يعود الحديث عن إنهاء الاحتلال عن الأراضي الفلسطينية قطعة قطعة، اليوم في غزة وغداً في جنين، ولا احد يعلم متى في رام الله وهكذا، كما ان مضمون هذا الطرح يقطع الطريق كذلك على شعارات ساذجة وذات طابع فتوي محدود على شاكلة إدارة غزة أو غيره من الطموحات التي ربما تراود البعض في بناء كيان مستقل في قطاع غزة.

شيء آخر في هذا السياق وهو أن نطالب بانطباق اتفاقية جنيف الرابعة على الأرض الفلسطينية المحتلة، وهذا أيضاً مهم، والانطباق يعني على الشعب وعلى الأراضي وعلى كل الأشياء التي تشملها اتفاقية جنيف، وإذا أعدنا، ويجب أن نعيد، المطالبة بتطبيق اتفاقية جنيف الرابعة على الأرض هذا يعني أيضاً أن الوضع السكاني للفلسطينيين هو مرتبط أيضاً بأنهم تحت الاحتلال، وتحمل سلطة الاحتلال مسؤولية الوضع السكاني الفلسطيني. انتم قرأتم بيان الرباعية، بيان الرباعية يتحدث لمن يرى الصورة من خارجها وكأن هناك سلطة ودولة ما ولديها مشكلة أن تنهي الإرهاب وتتعامل مع الطرف الآخر، بينما البيان الأوروبي عن العراق على سبيل المثال يتحدث عن إنهاء الاحتلال! من العجيب أننا نضطر مرة أخرى كالفلسطينيين أن نطالب العالم أن يقر لنا بوضع احتلال! وأنا أعتقد أيضاً أن هذا الواقع يجب أن تبرزه كذلك السلطة، وليس الوهم أن هذا الواقع قد تغير لأن هناك سلطة، هذا وهم خادع. نحن موجودون الآن تحت الاحتلال والسلطة أيضاً تحت الاحتلال وبالتالي يجب انطباق اتفاقية جنيف الرابعة على الشعب الفلسطيني في كل الأراضي المحتلة، وبما يقطع الطريق كذلك على المسعى الإسرائيلي لحل المشكلة الديمغرافية وفق الرواية الإسرائيلية ومن خلال التنصل من تبعات مسؤولياتها كسلطة احتلال. لا يجب أن يظهر وكأن السلطة هي حل للمشكلة الديمغرافية السكانية الفلسطينية. طبعاً إن هذا لا ينهي الاحتلال ولا يزال النضال مطلوباً لأنها، لكن نحن محتاجون أن نعيد قواعد اللعبة إلى طبيعتها الصحيحة، أي أن الشعب الفلسطيني بأسره وأراضيه تحت الاحتلال ويجب حل القضية الفلسطينية بإنهاء الاحتلال.

في الموضوع الداخلي الفلسطيني، اقترح بشكل مباشر عقد اجتماع عاجل يصدر عنه إعلان موحد من المجلس المركزي الفلسطيني والمجلس التشريعي بتشكيل او بالدعوة لانتخاب مجلس تأسيسي فلسطيني يعيد صياغة الوحدة الداخلية الفلسطينية بصورة صحيحة جاذبة أولاً للشعب الفلسطيني بتنوعها وجاذبية للمجتمع الدولي، وأن يتولى هذا المجلس التأسيسي التفاوض فوراً من أجل إجراء انتخابات في كامل الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ٦٧ مع الأمم المتحدة وبإشراف الأمم المتحدة، وهذه الانتخابات في هذا السياق تصبح ذات مضمون مرتبط بإعلان حدود الدولة الذي أشرت إليه، وبالاتفاق على مضمون المجلس التأسيسي، وهذا المجلس التأسيسي أيضاً قد يشكل الرافعة التي تساعدنا - بدل الاستمرار في المطالبة العامة بالإصلاحات وبالجوانب الأمنية، كميّار لوضع السلطة. هذا المجلس التأسيسي يقدم نموذجاً مختلفاً ويكون مستعداً لإجراء فعلي حقيقي لإصلاحات تبدأ عملياً من عملية انتخابية حقيقية وتكون ذات شعار وبرنامج واضح للإصلاح، وتعلن بكل صراحة التزام الدولة الفلسطينية الكامل بكل مواثيق الأمم المتحدة وشرعيتها في كل الجوانب، ولكن هي تطالب العالم أيضاً أن ينهي هذا الاحتلال حتى تتمكن هي فعلياً من تنفيذ التزاماتها. أما معالجة الوضع وكأن الأمن في اليد وليس له علاقة في السياسة، أو أن الموضوع الداخلي الفلسطيني فقط هو إصلاحات مرتبطة بياسر عرفات فان هذا تبسيط كبير للموضوع ولن يحله لا تغيير داخلي شكلي ولا تغيير يفرض بالفرض. وإذا لم يحدث التغيير في إطار تغيير سياسي جدي يشعر العالم والشعب الفلسطيني أيضاً بأن هناك أفق سياسي لعملية التغيير فان التعثر سيبقى قائماً لأسباب مختلفة بما فيها أن الأطراف الداعية حتى للإصلاحات الأمنية لا ترغب حقيقة بأمن المواطن وليس هو دافعها الأساسي، وبالتالي إذا لم يكن الأمن والإصلاح والتغيير إجمالاً مرتبطين بتعزيز الأفق السياسي، بقدر ارتباطهم بالالتزامات الأمنية تجاه إسرائيل، أعتقد أننا نتحدث عن استمرار المشاكل والتعقيدات القائمة فلسطينياً.

إن هذه المداخل لرؤية استراتيجية يمكن أن تشكل بداية لنقاش أوسع وللانفتاح بما يساعدنا على صياغة توجهنا نحو شعبنا، ونحو العالم بصورة أفضل مما هي عليه حتى الآن.

جدار الفصل العنصري وتبعاته السياسية

جمال جمعة*

حول موضوع الجدار يمكن العودة للتاريخ وهذا مفيد، لكن لا نريد الدخول في متاهات خاصة لأن وقتنا ضاع في الفترة الأولى. نرجع إلى أول جدران بُني على أرض الواقع. في الحقيقة بني في العام ٩٥ عند شويكة وحبله في عامي ٩٤/٩٥. والتنفيذ المكثف لهذا المخطط بدأ بعد شهر من اجتياح الضفة الغربية بعد مجزرة جنين ونابلس، الناس كانت تدفن بشهائها وتلملم جراحها، فبدأ مشروع الجدار بكثافة، تتذكرون حملة اجتياح الضفة الغربية فقد كان اسمها السور الواقى، وهناك علاقات واضحة بين الأمور. عندما بدأوا في هذا المخطط كانت القرى محاصرة والمدن محاصرة والوضع سيء جداً، ٢٥٠ آلية بدأت تعمل في نفس الوقت من سالم وجنين وزبوية لجنوب قلقيلية إلى مسحة في الوقت نفسه، خلافاً للإجراءات التي كانت متبعة في مصادرة الأراضي بإعطاء المهلة للاحتجاج والذهاب إلى المحاكم وغيره، علقت الورقة على أشجار الزيتون حتى لا يراها أحد، لا أحد كان قادراً على الخروج من بيته في حينها. أول جدار إسمنتي بني في الضفة الغربية عملياً كان حول قلقيلية، قلقيلية أحسن نموذج يمكن أخذه لتوقع شكل الضفة الغربية في الفترة القادمة بعد انتهاء مشروع الجدران. العرض طويل في الحقيقة لأنه نتاج سنتين منذ بداية الحملة سأحاول قدر الإمكان أن لا أفوت على تفاصيل كثيرة في الموضوع. ومقارنة بسيطة بين الجدران تفيد: جدار برلين كان طوله حوالي ١٥٥ كم والجدار الإسرائيلي سيكون ٧٨٦ كم وارتفاعه حوالي ٩ أمتار، قلقيلة كجيتو يمكن أن لا يكون الاسم دقيق مقارنة بالجيتوهات

* منسق شبكة المنظمات البيئية غير الحكومية.

التي كانت موجودة في جنوب إفريقيا أو في غيره تبعاً لعدد السكان الموجود فيها. أستحضر رأي قاله أحد مراقبي حقوق الإنسان، قال بعد ٣ أيام وأنا في قلقيلية ولا أعرف ماذا أتحدث عن قلقيلية، لكن أقول يمكن أن تذهبوا للمحاكم الإسرائيلية والمحاكم الدولية للضغط على إسرائيل باعتبار قلقيلية هي أحد سجونها، ولاحقاً سوف نأخذها كحالة لدراسة هدف الجدار، من الجهة الأخرى، أنظروا طمس الحقائق وتغييبها: كل من يمر من الجهة الأخرى من الـ ٤٨ يرى ما يحدث في الضفة، هذه هي الصورة المقابلة لها من الخلف هذه أرض قلقيلية أيضاً، قلقيلية مع أنها على الخط الأخضر وتعتبر مدينة حدودية إلا أن الجدار بُني ١٥٠م داخل قلقيلية، قدمت هذه الأرض لشق طريق عابر لإسرائيل، الأرض التي بقيت لزراعة الأشجار والورود لتزيين قلقيلية. حالة طولكرم أوضح، السور حول طولكرم لا يظهر. نفس القضية لكن هنا حفروا بئر ماء زيادة لري الورود والأشجار التي يريدون زراعتها، وتطلع على مصنع الكيماويات الموجود من عام ٧٩ ومحرم دولياً، محرم في إسرائيل، منعت إسرائيل إنشاءه في إسرائيل ما دام كونه مصنع كيماويات فهو خطر على حياة البشر مع ذلك تركوه ضمن طولكرم، مصنع لإنتاج الأسمدة الزراعية مصنع غيشوري، طبعاً هذا الكلام له آثاره. عندما نعود للإحصاءات الصحية تجد أن أكثر مدينة في الضفة الغربية فيها أكثر نسبة إصابة بمرض السرطان هي طولكرم، وطبعاً ليس ببعيد عن الواقع: عندنا ٥ مصانع خطرة من هذا الشكل موجودة في الضفة الغربية ممنوع عملياً إنشاؤها في إسرائيل، إذا أردت أن تعرف الجدار في طولكرم ما هو، تطلع على عامود الكهرباء الموجود خلف الجدار من الداخل، وهذه الأرض كيف مهينة عملياً لزراعة الورد والشجر فبالتالي طمست الحقيقة ولا أحد يفكر في المسألة، أنت في عالم ثانٍ ولا تعرف أن هناك أناس جائعة في الطرف الآخر وأناس يستهدف وجودها وحياتها.

النوع الثاني هو قضية المصطلحات والتي يجب أن نكون حريصين جداً. نحن نسميه جدار فصل عنصري، سنرى كيف هو فصل عنصري ومثل ما تفضل الأخوان في الفترة الصباحية إسرائيل تسميه Fence يبدو أن كثيرين منا استعملوا كلمة Separation (انفصال) ومرة Fence ومرة لا أعرف ماذا وكل واحد اخترع له اسم، هذا التركيب المعقد من الدفاعات بعرض من ٦٠-١٠٠م ليس Fence جزء من جدار برلين كان Fence وكان يسمى Wall، أكيد كلكم لاحظتم ما تشكله هذه الدفاعات عملياً سواء من خنادق أو كهرباء أو مجسات مرتبطة بقواعد عسكرية يتم إنشاؤها على طول الجدار.

حول الآثار التدميرية للجدار أقول: ١٤٦٨٠ دونم تم تدميرها فقط في مساحة الجدار نفسه، كما تم عزل حوالي أكثر من ١٦ قرية في هذه المناطق عزلاً كلياً والآن سأتحدث عن معنى العزل والتي تشغل مساحة ٢, ٥٪ من مساحة الضفة الغربية. طبعاً هذه سلة غذاء الضفة الغربية بالمناسبة، ثاني أكبر حوض مائي الذي تقع عليه قلقيلية وطولكرم تحديداً، والذي كل خضرتنا تأتي منه، بالإضافة لذلك يمر الجدار بحافة الكثير من القرى التي عزلت كل

أراضيها على الجهة الأخرى، ترك حوالي ٥١ قرية دون أرض. من نهاية المرحلة الأولى أعلنوا عن قرار عسكري في ١٠/٢ يعتبر الأراضي التي عزلت خلف الجدار أراض عسكرية مغلقة، والجدار صاروا يطلقون عليه خط الهدنة، أي عملية واضحة لتحويل الحدود، لوضع الناس الذين يريدون الدخول والخروج في ملحقات للقرار، أن هناك نوعين من التصاريح لازم يأخذها أيأ ممن يريد السكن في تلك المنطقة، تصريح إقامة للقرى المعزولة عزلاً كلياً وهم ٢٤ ساعة في أرضهم، وهناك تصريح دخول واستخدام للمزارعين الذين يريدون الدخول. وتم الحديث عن تسهيل هذا الاجراء طبعاً (فتح بوابات)، ٤٨ بوابة فقط ١٦ بوابة منها عسكرية والباقي كلها بوابات عسكرية وبوابات مستوطنين، هذه البوابات طبعاً هي عبارة عن خطوة فقط من أجل الاستيلاء الكامل على هذه الأراضي، بمستوى الإذلال الموجود فيها وتعاملهم مع الناس، التصاريح التي أصدرت فيها تصاريح مؤقتة، وليس هناك أحد سواء كان نشيط سياسياً أو يشتغل ضد الجدار أو أحداً استشهد أحد أقاربه حصل على تصريح، المزارعون الحقيقيون الذين يجب أن يحصلوا على تصاريح ما حصلوا عليها، حصل عليها أناس موجودين في استراليا والسعودية وأناس أعمارهم فوق ٨٠ سنة، وعليه كان واضح عملياً أنه قرار استيلاء على الأراضي. ومن وقتها قلنا يجب أن لا نتعامل مع التصاريح، ويجب وقفها ووضع خطة عمل لمقاومة هذه التصاريح، وعندنا أمثلة كثيرة لهذه التصاريح في غزة وغيرها، وللأسف كان تبني لموقف آخر من السلطة: يجب التسهيل على الناس، لندعهم يأخذون تصاريح. أتمنى لو كان الدكتور صائب موجود لأنه كان منخرطاً في النقاش في هذا الموضوع، طبعاً هناك نموذج عن عملية العزل التي نتحدث عنها، القرية الفلسطينية قرية حبله، هذه نموذج لعمليات العزل. إذا استكملت إسرائيل بناء الجدار فسيعزل ٣٤٣ ألف فلسطيني بين الجدار والخط الأخضر، بمعنى أن ٣٤٣ ألف مصيرهم التهجير ودفنهم باتجاه مراكز المدن من هذه المناطق التي عزلوا بها، نتحدث عن أناس تأثرت وقرى سيؤكل جزء كبير من أراضيها، أي حوالي ٥٢٢ ألف، بمعنى أن حوالي ٣٧٪ من عدد السكان سيتأثرون تأثراً مباشراً، لا يعني أن الذي بمركز المدن لن يتأثروا بموضوع الجدار، لكن هؤلاء خسروا أراضيهم ويتعرضون للتهجير، يتعرضون لعملية تهديد فعلاً وجودهم على أرضهم. طبعاً إذا أردت أن تتحدث عن الحرب الاقتصادية الواقعة هناك على الناس فستتحدث عن ١٢٢ ألف شجرة من أشجار الحمضيات وغيرها التي تم اقتلاعها، هذه عملياً تشكل عماد لاقتصاد الناس هناك.

نأخذ نموذج قلقيلية، ما الذي يحدث في قلقيلية، انظروا مسار الجدار أين، الجدار عملياً هو هذا الخط، أول شيء الجدار يضم المستوطنات لإسرائيل، يعزل الآبار الأرتوازية والأراضي الزراعية الأكثر خصوبة، يلتف حول المستوطنات ويضع قلقيلية على شكل زجاجة، على شكل سجن مفتوح، ويلتف حول ألفيه منشيه وخمس قرى موجودة هنا، وعادة عندما نأخذ أي وفد برلماني أو غيره لنريهم مقولة الأمن الإسرائيلي، نأخذهم على هذه المنطقة، هذه المنطقة وهذه

الخميس قرى يستطيعون الذهاب لإسرائيل أي وقت يشاءون لا حاجز يمنعهم، محشورون مع المستوطنة، فعلميا أين الأمن الذي يتحدثون عنه؟ تطلع على خارطة الجدار، ماذا يعمل؟ هذا النوع الأقرب من الضفة الغربية لتل أبيب، ١٢ كم هذا طبعاً معنيين أن يخلصوا منه، تعرفون أن قلقيلية كانت مستهدفة سنة ٦٧ وتم إخلاءها من أجل تدميرها، وكانت مع قائمة التدمير مع قرى عمواس ويالو وبيت نوبا، فقلقيلية كانت هدفاً للتدمير، طبعاً لماذا هدف للتدمير لأن قلقيلية هي رابضة على الحوض المائي الغربي، ٢٠٪ من ماء إسرائيل تسرقه من هذه المنطقة، فما هي الآثار لهذا الموضوع؟ فيما يتعلق بقلقيلية، هناك عملية نزوح داخلية من القرى التي هنا، قلقيلية كان أسبوعياً يدخلها ٨٥ ألف متسوق من فلسطيني الداخل، اليوم أصبحت معزولة عن الداخل وعن قراها حتى، حتى في التسهيلات التي يتحدثون عنها كلها كذب، نقطة التفتيش الموجودة والمعسكر الموجود على مدخل قلقيلية موجود في النهار، يقيموه فجأة مرتين أو ثلاثة أو أربع مرات، عملية التسهيل لامتصاص النقمة التي صارت على مستوى العالم لأن الكل يأتي إلى قلقيلية ويتطلع إلى ماذا جرى، ٦٠٠ محل تجاري من أصل ١٢٥٠ أغلقت بالكامل! إذا عملياً قلقيلية في وضع خطر جداً ويدقها ناقوس الخطر، ستفرغ من أهلها ويهجرونها، اليوم نحن في القرن ٢١ فحتى السياسات التي كانت في القرن العشرين لم تعد تصلح. إذا أردت أن تهجر فلم تعد الوسيلة في الحافلات وعلى الجسور، في طريقة ذكية للتهجير: إجعل حياة الناس مستحيلة على أرضهم فبالتالي سيتركون مضطربين، وإسرائيل غير مسؤولة عن تهجير الناس أمام المجتمع الدولي وأمام العالم كله! في هذه القرى يعانون أقسى وأبشع أنواع الإذلال، وسأروي لكم قصة على سبيل الذكر حصلت معنا عندما كان وفد برلماني بريطاني موجوداً هنا في راس طيرة مع هذه المجموعة ومع مجموعة من الناس ليتحدثوا.

دخل رجل كبير بالعمر وبغضب فتح الباب، خلعه ودخل يقول («انتو شو بتعملوا هون قلنا له جايبين نسمع عن المعاناه فقال هذول بعرفوا عن المعاناه شيء فقال خليني أقلكم شو اللي صار معي مبارح أشوف إذا حدا بقدر يتحمله، أنا عندي بنت عمرها ١٦ سنة مرضت ودرجة حرارتها ارتفعت هذا الحكي كان في شهر ٢ بطل ينفع لا أكمول ولا مش عارف ايش ركضت فيها على البوابة، على البوابة ترجيت الجندي يسلمني أوديها على عزون على الدكتور، قال لي ولا يمكن هالأ مش وقت فتح بوابة اتصلت في الدكتور وأجا الدكتور على البوابة قال له يا عمي أنا الدكتور خليني ألتقي مع المريض تبني قال له ما فيش إمكانية بدك تلتقي معناته بدك أحكي مع الضابط تبني عشان أفتحلك، قال له أعطيني التلفون قال له ما فيش معي تلفون بعرفش وين، فالدكتور قال لأبو البنت قرب البنت على الجدار وأعطاه السماعه من الشبك يضح البنت، بالأخر أعطاه مزان الحرارة راح الدكتور يركض على الجندي وقال له الله أكبر أنا مش مسؤول عن هذه البنت انتو مسؤولين، قال له الجندي إحنا مسؤولين شو اللي بدك إياه، فالدكتور بطل عنده خيارات قال للجندي لازم أنزل الحرارة

تحت أي ظرف من الظروف ولا البنت بتتشل ممكن تموت ممكن يصير لها أي شيء، ما في فائدة، أجا الدكتور قال للزلمة قريلي البنت على الجدار أبوها شلح جكيته مشان الدكتور يعطيها حقنة من وراء الجدار).

هذا مستوى الإهانات التي تحصل هناك! الرسالة واضحة لا كرامة لك هنا! لا وجود لك هنا! اطلع من هنا! هذا أحد أهم الأهداف.

هناك أيضاً مثال كوخافير وهي واحدة من المستوطنات المبنية في المنطقة الحرام وجزء منها مبني في أرض ال ٤٨ وجزء منها في أرض ال ٦٧. هناك مسافة ٢٠٠ متر يستطيعون بناء الجدار عليها، لكن أين اختاروا بناء الجدار؟ في أرض فلامية، من أكبر منتجي الحمضيات والجوافا في الضفة الغربية وكانت تصدر للأردن في الموسم بكميات كبيرة جدا، أنظر أين اختاروا موقع الجدار في هذه المنطقة. وهذه البوابات التي يعتبروها لتسهيل وضع الناس تفتح ربع ساعة الصبح وربع ساعة المغرب، هذا المزارع من المفروض أن يكون الساعة ٦ صباحاً في حسيه نابلس أو في حسيه قلقيلية مرسلأ بضاعته، سيضطر للانتظار حتى الساعة ٧ حتى يدخل على أرضه وينتظر للمغرب حتى يخرج وينتظر لليوم الثاني حتى يبيعهها! تكون بضاعته خربت من الشمس الحامية هناك! وهذا سعيد الحظ الذي يحصل على تصريح. والتصاريح انتهت، كانت مؤقتة. اليوم إذا أردت تجديد التصريح فهناك قائمة شروط كبيرة: يجب أن تكون الأرض باسمك، يجب أن تدفع ضريبة على الأرض من العام ٩٤ (دخول السلطة) حتى اليوم، ويجب حلف يمين إذا الأرض مسجلة باسمك وباسم أخوك... وقائمة طويلة تحتاج لمعجزة لتحقيقها. طبعا النتيجة أن البيارات بدأت تجف والأراضي والبيوت البلاستيكية خربت، هذا الرجل الذي حكيت قصته عنده بيت بلاستيكي أصر أن يدخل، مضى عليه ٣ أيام لم يدخل على أرضه، يقول هذا محصول السنة ومحصول العيلة كلها، إذا ما دخلت سيموت، كان جوابهم عليه الضرب. الناس تركت بيوتها وأقامت على الأرض حتى تحافظ على أرضها، يداهمون كل ليلة من القوات الخاصة ومن الجيش ويعتقلوهم ويرسلونهم لقراهم مرة ثانية.

النوع الآخر من التدمير الموجود مثال تبعة لكن عملية تدمير منازل أو سوق كاملة تمحي القرية من الوجود. قلقيلية دمروا سوقها التجاري، وطولكرم وجنين نفس الشيء. في حالة نزلة عيسى السوق مُسحت عن الوجود، طبعا هذه أجزاء من السوق، سوق تنمية الاستثمارات، حتى بعد ٩٣ صار المستثمرون من نابلس وجنين وطولكرم يكتفون نشاطهم في هذه السوق. التدمير الأولي تم والتدمير الثاني أكمل تدمير السوق. أول مرة ٨٢ محل تجاري، ولاحقاً أكملوا على بقية السوق. عندما تصل للفلسطيني لا تغدو القوانين الدولية تنطبق على أملاكه ولا على حياته، ولا تدان بالإذاعات. هذه ٧٠٠ عائلة تعتمد اعتماداً كلياً على هذه السوق غير الدالين والتجار الذين يأتون من هنا ومن هنا، ولا أحد يسأل أين ذهبت هذه الناس ولا كيف تعيش اليوم.

لننظر ماذا حصل في نزلة عيسى. نزلة عيسى وباقية الشرقية ونزلة الصنار هي جزء من أحياء باقة الشرقية والغربية صارت غربية وشرقية بعد ٤٨، الجدار مبني قبل هدم السوق بحوالي أشهر، فيها ٦٥٠٠ نسمة عزلهم السور عن الضفة الغربية، ودمر مواردها الزراعية وظلت السوق، قرروا أن يبنوا جداراً إسمنتياً من زيتا لقفين حول هذه المنطقة، وهدموا السوق ودعهم يعيشون! لا أحداً قال لهم ارحلوا! لا أحد هجر هذه الناس! ولكن كيف يكمل السكان عيشتهم؟ هذا سؤال ثان. طبعاً مَنْ يعرف باقة الغربية والشرقية سيبحث عن الخط الأخضر، البيوت متراسة ولم تكن تتخيل أن هناك بيوت نصفها هنا ونصفها الآخر هناك. صارت الناس تقول لك (صرنا زي الجولان يا ريت لو حدا منا تهجر برا، لما واحد منا بصير عنده حالة وفاه ولا حتى في الأعياد صرنا نشاور لبعض من البلكين)

إذا نظرنا للجدار فأولى أولوياته هي عملية التهجير والتبعات الديمغرافية التي ستتحكم بعلاقات وشكل الضفة الغربية مستقبلاً. نأخذ القدس ولا أحد يتحدث عنها والسؤال الذي سألته الشاب عن القدس وأنا أعيد: نتوقف عند القدس ونرى ماذا يجري، لا أحد وضع استراتيجية عمل للذي يحدث في القدس، هذه الجدران التي بنيت في المرحلة الأولى وهذه الجدران أيضاً (يؤثر إلى الخرائط) سأوقف عندها بشكل أكبر.

الأجزاء الزرقاء هي المستوطنات، وهذه القرى والتجمعات الفلسطينية هذا ما يسمى بغلاف القدس من جوش عتسيون من بيت لحم لأريحا. سأنتقل للخارطة وسأحدث قليلاً بالتفاصيل. بناء على ما تقدم في المرحلة الأولى هذه سلسلة المستوطنات التي تربط تل أبيب بالقدس، العمل والتدمير جار في هذه المنطقة: صقاً، بيت عنان، بدو، بيت سريك، قرى هذه المنطقة، ما داموا يبنون جداراً هنا لماذا يبنون جدار بين هذه القرى ورام الله؟ هذا جدار عنصري! في هذه القرى هناك ٤٣ ألف نسمة وعندما توضع بوابة فكل حياتهم صارت في رام الله - بعد ما كانت مرتبطة بالقدس وانتهت بعد أوصلو - صارت مرتبطة برام الله: الجامعات والشغل والصحة وكل شيء موجود في رام الله. تخيل ٤٣ ألف نسمة سيخرجون من هذه المنطقة إلى رام الله يومياً حياتهم ستصبح جحيماً أكثر من الحياة التي رأيناها قبل قليل، وبالتالي ماذا سيغيرهم على الذل والإهانة؟ ماذا سيفعلون؟ سيبحثون عن سكن في رام الله. وهو المطلوب: تقليص عدد السكان الموجودين للحد الأدنى استكمال للمشاريع الاستيطانية الجارية في الوديان.

إذا تطلعتم من ودبان الطيرة باتجاه بيت دقو وباتجاه مكابيم حتى تتواصل مع بعض وتصير امتداداً استيطانياً من الداخل عبر القدس إلى غور الأردن، وبالتالي هنا يتم تحقيق الفصل النهائي بين شمال الضفة الغربية وجنوبها، وتتم السيطرة النهائية على القدس.

هذا التوجه ليس بمعزل عن السياسات الأخرى طبعاً، كل يوم نسمع في الأخبار سواء الاستيلاء على البيوت في سلوان وفي أبو ديس، مستوطنتان تم الإعلان عنهما واحدة في أبو ديس

وواحدة في المكبر، إذا التوسع الاستيطاني الذي يتم داخل البلدن القديمة وعلى أطرافها في الشيخ جراح وفي سلوان، في المكبر وأبو ديس، توسيع الاستيطان في معاليه أوديميم وبسجات زئيف جفعات زئيف باتجاه الغرب باتجاه مكابيم، عملية استيلاء محمومة. هذه كلها مصاحبة لحملات الضرائب على الشوارع، ومضايقة الناس، فبالتالي الهدف منها واضح عملية متكاملة من أجل إخلاء الناس. ستقول صاروا يعملون هجرة معاكسة بعد الجدار، هذا الكلام سيكون ضرره أخطر على سكان القدس. ماذا جرى بعد أوصلو وما الذي يجري في موضوع الجدران؟ لننظر إلى بيرنابالا والجيب وقلنديا وبيت حنينا التحتا وكلها ستكون ضمن جيتو واحد مفتوح لرام الله، من نقطة تفتيش قلنديا لعند النبي يعقوب آخر الضاحية وتلف على طريق أبو جورج وتنزل من وراء بسجات زئيف المستوطنة لعمق القدس حتى تطلع إلى مخيم شعفاط وعناتا وضاحية السلام. ما الذي يجري بعد أوصلو وحتى قبل بدء الانتقال السكاني الفلسطيني نتيجة للضغوط على السكان في القدس؟ بدأ الانتقال للضواحي، حتى المرافق الاقتصادية والتجارية صارت في ضواحي القدس، وصار في تجمعات فلسطينية من القدس حول حدود البلدية، ماذا تفعل إسرائيل الآن؟ تبني جداراً حتى تفصل كل شيء، الفصل سابقا عن القدس وتعزيز الاستيطان داخل القدس، مع الاستيطان المكثف من الجوانب وتفتيت المجتمع الفلسطيني وبالتالي عملية استيلاء بالكامل على القدس، ولا أحد يحلم بعدها في أن يمس القدس وأن يصير كيان فلسطيني للقدس! علما أن التسريبات تشير أن هناك خطة لرفع عدد المستوطنين في الضفة الغربية. سيكون تركيزهم بين شيلو وأريئيل لعند جوش عتسيون لمليون مستوطن في الضفة الغربية! ومن يقول بعد ذلك إخراج المستوطنين من الضفة الغربية! حتى الخارطة الثقافية والتاريخية للضفة الغربية يتم تغييرها هذا مفرق قبسة «أبو ديس والعيزرية» هذا الشارع التاريخي عمره ٦ آلاف سنة من القدس لأريحا، القدس كانت مقر، كل الطرق التجارية القديمة كانت تمر بالقدس، من القدس باتجاه الشرق، ومن القدس باتجاه البحر، ومن القدس باتجاه الجنوب، ومن القدس باتجاه الشمال، لبنان مصر، كل هذا اليوم على الخارطة تغير! اذهب من هنا لنابلس، كلها طرق التفافية وطرق مستوطنات طريق اللبن وغيرها كلها تغيرت، نفس الشيء في طريق العيزرية اليوم صارت طريق معاليه أوديميم والأنفاق وغيره، وما يخطط له لربط معاليه أوديميم مع بسجات زئيف ولفها حول القدس عبر خطة E١ التي يسمونها في المنطقة من الزعيم لمعاليه أوديميم ستصبح منطقة سياحية من الدرجة الأولى، ٥ فنادق ٥ نجوم بالإضافة للمرافق السياحية الثانية، ونحن نائمون ونتلهى بأحاديث من نوع الجدار يفصل من عن من! بالمناسبة الجدار يكمل على الطور من وسط هذه الأشجار، ومن وسط الأديرة، ويلتف إلى أن يصل الزعيم لعند شركة الكهرباء في عناتا، ويكمل طريقه لصور باهر ولبيت لحم وبيت ساحور مع الشارع يحميد عنه قليلا لكن عمليا يشق الطور، في أبو ديس من الجهة الشرقية قبالة كلية العلوم، وهذا الكلام ينطبق على كل الضفة الغربية حتى نرى كيف يتم التحكم في القضية الديمغرافية.

هكذا يجري في شمال الضفة الغربية اليوم وحتى غور الأردن والذي يقول ما من جدار في غور الأردن فالجدار موجود من السبعينات، أول ما بُني المستوطنات الاستراتيجية على شفا الغور، كثافة سكانية فلسطينية قليلة، وصلوها بشوارع التفافية ضخمة، عمليا الجدار موجود بالمستوطنات والشوارع ظل أن نضع شبك صغير، في السواحة أيضاً، السواحة قسمت لأربع قرى، تخرج من السواحة الشرقية لوادي النار إلى جبل المكبر تلف على وادي الحمص صور باهر وعلى بيت لحم، هذه واحدة من شعارات شارون الأساسية.

كان يجب أن نضيف شيء من التاريخ، تاريخ الحركة الصهيونية والجدران فيه. إن الجدار يفصل فلسطيني عن فلسطيني، يفصل فلسطيني عن أرضة ويفصل الفلسطينيين عن المستوطنين، فالتشكيلة النهائية للضفة الغربية ستكون محكومة بـ ٢٠٠ ألف مستوطن أو ٤٠٠ ألف مستوطن، هم يتحكمون في تطور ومستقبل الفلسطينيين الموجودين في الضفة الغربية لأن معهم مفاتيح البوابات، لذلك نقول هذا نظام فصل عنصري ويجب التأكيد على ذلك، المفاهيم يجب التأكيد عليها، وأنا هنا أوجهها كلمة لكل مؤسسات التضامن الأجنبية والسفارات وغيرها: يكفي خوف الإرهاب الحقيقي أنك تغلق فمك وما تقدر ان تقول ما تقتنع به، تسميه جدار أمني، جدار فصل، لكن هذا نظام فصل عنصري ويجب التأكيد على هذا المصطلح حتى تقدر أن تطالب بفرض عقوبات، تطالب بعزل إسرائيل، وهذا الفصل سيدمر أي إمكانية لقيام أية دولة فلسطينية مستقلة، وخطوات أحادية الجانب ستحدد الحدود، وعملياً قتل للقدس نهائياً كجسم فلسطيني، وبالتالي عملياً، كيف يتم الفصل؟

هذه خرائط يمكن بعضها مكرر، هذه المستوطنات الموجودة في عمق الضفة الغربية تفصل من عن من، عمليا هي عملية ضم للمستوطنات والأراضي الزراعية ومصادر المياه لإسرائيل، هذه بعض الإحصاءات حول طول الجدار، الأراضي التي ستضم من الضفة الغربية حوالي ٤٣, ٥٪، والكتنونات الفلسطينية حوالي ٥٦٪ تقريبا، هذه الخارطة وكل الخرائط السابقة كانت تركز على قضية الكتل الاستيطانية أقل أو أكثر عمليا من الموجود هنا، واليوم حتى في خطط الفصل أحادي الجانب تعتمد إسرائيل في قضية نقل المستوطنين سواء من الضفة الغربية أو من غزة على المستوطنات التي كان يتم الحديث في كل المشاريع السياسية عن إمكانية التنازل عنها، هذه الخارطة الاقتصادية الاجتماعية للضفة الغربية. كيف تركيز المستوطنات سيكون في المرحلة الأخيرة، هنا الجدار الشرقي يفصل ماذا عن ماذا؟ أولاً رمز من رموز السيادة ونستطيع تسميته الحدود مع أية دولة عربية، أكبر حوض مائي، الحوض المائي الشرقي، مياه نهر الأردن، أخصب أراضي زراعية، سلة غذاء الضفة الغربية، كل المضايقات على الفلسطينيين هنا، سيتم تجميع الفلسطينيين وتركيزهم في مرتفعات الضفة الغربية، كيف ستعيش هذه الناس وكيف سيكون وضعهم، هذا السؤال وعليه إجابات، والإجابات طرحت سابقا فحسب أو سولو كان من المفروض أن يقام ٩ مناطق صناعية مشتركة على الخط الأخضر، اليوم طور هذا لـ ١٢ منطقة

صناعية، بدأوا حالياً في واحدة منها بمصادرة ٦ الآلف دونم من منطقة جنين قريبة من مستوطنة حنيني، المفروض أن هذه المناطق الصناعية تكون في داخل المستوطنات، نفتح بوابات للفلسطينيين والفلسطينيون يشتغلون مثل ما في ايرز، ويرجعون لبيوتهم، فالجدار في عمق الضفة الغربية يشكل خارطة الضفة الغربية ليس له علاقة بإسرائيل، خطة الفصل من جانب واحد تتحدث عن إزالة مستوطنات، وبالمناسبة هذه المقولة يمكن تفسر إلى حد ما الذي جرى بين جورج بوش وشارون في الفترة الأخيرة. طبعاً سنقول أن خيارنا كفلسطينيين واضح فمع نهاية سنة ٢٠٠٥ يجب علينا كسلطة فلسطينية وكشعب فلسطيني أخذ قرارات صعبة، السؤال المطروح: ما هو الشكل الذي نريده للسلطة الوطنية الفلسطينية؟ هل سنقبل بدولة في هذه الكنتونات؟ والسؤال الثاني إذا قبلنا ما هي مهمات هذه الدولة؟ حارسة للجدار، ولأجل جمع الزبالة من الشوارع، أم لحماية الشعب الفلسطيني وحماية الضرائب؟ أو نرجع للمقاومة من جديد؟ الظروف الدولية ليست في صالحنا فلنفتح المجال للأجيال لنرى ما سيجري.

خطة شارون ومستقبل الإئتلاف اليميني في إسرائيل

جمال زحالقة*

سأبدأ من حيث انتهى جمال وسأروي قصة ربما تعبر عن جانب من السياسة الإسرائيلية. يقولون خذوا كلامهم من صغارهم أو من مجانينهم. سأتحدث عن مقابلة جرت قبل سنتين مع وزير السياحة الإسرائيلي بن يئيلون، وفي هذه المقابلة يقول انه طبعاً مع (الترانسفير) ومن حزب الترانسفير فيسأله الصحفي: هل يعقل انه في القرن الـ ٢١ سيكون هناك ترانسفير وتحملوا الناس في الحافلات وترحلوهم كما كان في الـ ٤٨؟ قال لا ومن قال هكذا؟ نحن عندنا عدة اقتراحات للترانسفير وأهمها الترانسفير الطوعي. الصحفي يسأله يعني ان الفلسطينيين سيتطوعون ويتركون بلادهم؟ قال لأ نحن لا نفكر هكذا لكن سأحدثك عن ماذا نفعل لما امرأة تستصدر أمراً من محكمة يهودية دينية بتطليق زوجها، الطلاق لا يكون ساري المفعول إلا إذا وقع الزوج على قرار الطلاق، إذا لم يوقع، فالطلاق غير ساري المفعول حتى لو صدر من محكمة دينية. فقال إذا واجهنا رجال يرفضون التوقيع ففي هذه الحالة نحن نلاحق هذا الرجل: نسحب رخصة السياقة الخاصة به، نفرض عليه غرامات، نعتقله، نعمل كل شيء للضغط عليه حتى يوقع، هكذا سنعمل مع الفلسطينيين، نضيق عليهم، نسطر عليهم، نعمل حصار، نعمل جدران، نقطع عليهم إمكانية التحرك، نقوم بكل شيء حتى نجعل حياتهم لا تطاق، وحتى هم طوعاً يتركون بلادهم دون أن تأتي بحافلات أو غيرها. فقال الصحفي ولنفرض بعد كل ما عملته الفلسطينيون عاندوا وما تركوا بلادهم؟ قال على الأقل وقتها

* عضو الكنيست الإسرائيلي عن التجمع الديمقراطي العربي.

تريح ان حياة الفلسطيني تصبح صعبة ويبحث عن أسباب الحياة الأولى: عن الطعام والشراب والملبس ولا يكون عنده وقت للقدرة على النضال أو العمل السياسي وفي هذه الحالة هم يتوجهون لنا بالنسبة للكهرباء وللتلفون وللشارع. وهكذا على الأقل الموضوع السياسي يغيب عن الساحة ويبقى فقط موضوع الحياة المدنية وهذه فقط في أسوأ الأحوال وفق السياسة الإسرائيلية. ذكرت هذه المقابلة لأذكر أنه كان واحداً يهودياً يمكن (إلان) يعرفه وهو يميني مكث ٢٥ سنة في السجن ورفض أن يوقع يمكن هو من اصل فلسطيني.

أنا عندي بعض الملاحظات إضافة لما قاله جمال بالنسبة للجدار، الملاحظة الأولى هي ان إسرائيل لم تكشف عن أنيابها بعد في موضوع الجدار نظرا للضجة الدولية والمحكمة في لاهاي. ولكن الأصوات التي سبقت المحكمة كانت واضحة مثلاً شعار رفع لا جدار دون نار بمعنى لا معنى للجدار إذا لم تطلق النار على كل من يقترب من الجدار ولكن الآن يتحدثون بهذه القوة، لكن لما أثيرت قضية إطلاق النار على أناس طلوعوا في المؤسسة العسكرية وأبواق الدعاية الإسرائيلية وقالوا شيء طبيعي تريدون من الناس الاقتراب من الجدار وما تطلق النار عليها؟ هذا الكلام يقولوه في الكنيست ويقولوه في كل محل. قضية لا جدار دون نار سنواجهها بكل قوة إضافة لما واجهناه حتى الآن. هذا الأمر الأول.

الأمر الثاني وهذا من متابعتنا للسياسة الإسرائيلية ومن الخطة الأصلية للجدار. أصلاً الخطة الأصلية للجدار كانت تسمى خطة (بأفرداة زون) المناطق العازلة وفي أناس كثيرين في الضفة الغربية وخاصة في منطقة طولكرم وقبل أن يبنى الجدار تلقوا أوامر مصادرة ضمن وضع مناطق عازلة، لماذا تحدثت عن شارع عابر إسرائيل في تلك المنطقة في طولكرم وقليلية؟ حتى أقول أن هذا كان في المرة الأولى. أنا أقدر أعطيكم السيناريو لما سيجري، بيوت قليلية وطولكرم قريبة من الجدار في تلك المنطقة ولكن بعد الجدار على طول، هناك شريان مواصلات إسرائيلي أساسي هو شارع عابر إسرائيل، يعني يكفي أن ترمي قنبلة يدوية أو تطلق نار هناك حتى تدخل الجرافات الإسرائيلية وتبدأ تجرف في البيوت المحاذية للجدار، ويعملون مثل في رفع. وما قيل عن جعل حياة الناس مستحيلة ليبدأوا في الهجرة فلأسف الشديد في قليلية أناس تركوا بيوتهم وبالآلاف وسكنوها في مناطق ثانية. مضايقة الناس، إطلاق النار، تجريف البيوت هي المرحلة القادمة. الجدار لن يبقى بالعرض الموجود فيه بل سيكون مناطق عازلة.

الملاحظة الأخيرة بالنسبة للجدار انه يفصل بين الفلسطينيين. نحن مليون فلسطيني داخل إسرائيل اليوم عشنا في عزلة حتى العام ٦٧. نتيجة النكسة التقينا بأبناء شعبنا من جديد. في ٢٠٠٤ بعد نهاية الجدار سيغلق علينا من جديد، مأساة إنسانية. لا نعرف حتى مدينة رام الله! هناك آلاف العائلات، نساء من جنين ومن قليلية متزوجات في باقة الغربية كيف سيلتقون بأهلهم، كيف ستحل قضية التواصل وتبعاتها السياسية؟

عندي ملاحظة أيضاً بالنسبة لقضية الماء والسياسة الإسرائيلية. كيف تتصرف سياسياً. كل قضية الماء أزمة مفتعله. حل قضية الماء في إسرائيل يكلف اقل من ١٪ من الميزانية السنوية في إسرائيل، إسرائيل تصدر للعالم كله ارض وانشاء وتكنولوجيا لتحلية مياه البحر وافتتح شمعون بيرس منشأة من هذا النوع في قبرص. لماذا لا يفعلونها عندهم؟ كل سنة يضعون برامج لتحلية مياه البحر ويؤجلون تنفيذها. فمئذ ١٥ سنة يتحشون في الموضوع هذا حتى تبقى قضية الماء قميص عثمان لأهداف سياسية أخرى، لأن هذا له علاقة بالجولان، وله علاقة أيضاً في جنوب لبنان، وفي الضفة الغربية، فالقضية قضية سياسية مفتعلة ١٠٠٪، إسرائيل تستطيع حل مشكلتها ويشربوا من ماء البحر «حقيقة ومش مجازاً زي ما بقولها الأخ القائد».

سأحاول ما ادخل في التفاصيل بالنسبة للسياسة الإسرائيلية اليوم وأضع العنوان الرئيسي للسياسة الإسرائيلية، بعد فشل كامب ديفد جاء شارون للسلطة، وشارون كان عنده شعار وهو الاستقرار، أو التوصل إلى استقرار دون حل دائم، يعني استقرار مع ترتيبات واتفاقيات مرحلية، وحتى يحصل على هذا الشيء اعتقد انه يجب القضاء على القيادة الفلسطينية وتدمير الحركة الوطنية الفلسطينية بالمجمل حتى لا يبقى على الساحة السياسية إلا المدعومين من الأمريكان، حتى لا يبقى على الساحة الفلسطينية سوى تيارين، تيار يرفض كل شيء، والعالم يصفق لقتله وقمعه وتدميره، وتيار يقبل أي شيء ويمكن فرض أي شيء عليه. أما التيار المركزي، الكيئونة السياسية الرئيسية للشعب الفلسطيني وحركته الوطنية فيجب تدميره تدميراً كاملاً، عالم الاجتماع الإسرائيلي (باروخ كمرلنج) سمى هذه العملية عملية (politicize). بمعنى فيه خطاب سياسي فلسطيني من النوع الموجود اليوم يستطيع أن يمرر الحلول التي يريدتها حتى يمرر حلوله فيجب إذن القضاء عملياً على الحركة الوطنية الفلسطينية، وعندها نفتح له الباب حتى يمرر ما يريد، هو يقول وليس أنا، يقول شارون: حاولنا القضاء تماماً على السلطة الوطنية الفلسطينية، لم نستطع أن نفعل ذلك، هو يعترف برغم كل الضربات التي تلقاها الشعب الفلسطيني. نقول نحن مرات انه قضي على السلطة ولكن لنتبه قليلاً انه ما استطاع شارون ان يدمر الحركة الوطنية الفلسطينية، وما استطاع أن يدمر السلطة الوطنية الفلسطينية على الأقل بالمفهوم الذي يمكنه من مخاطبة العالم، لا يوجد سلطة، ولذلك انتقل من سياسة استقرار دون سلام، دون حل دائم إلى عملية استقرار دون شرط دائم، إلى استقرار دون أي اتفاق أو دون أية تسوية حتى لو كانت مرحلية. وعملياً سياسة اتفاق دون سلام مستحيلة، وأعتقد أن المهمات التي اعتمد عليها شارون في سياسته هي مهمات مستحيلة، مثلاً نذكر منها الأمن قبل السلام وهذه هي خارطة الطريق عملياً، بمعنى أنه يحدد أن المشكلة ليست الاحتلال بل مقاومة الاحتلال ويجب القضاء على مقاومة الاحتلال قبل الحديث عن قضية الاحتلال، ليس القضاء على الاحتلال وإنهاؤه قبل الحديث وشرط لبدء الحديث عن الاحتلال بل القضاء على مقاومة الاحتلال، ما دام هناك احتلال فهناك مقاومه. مهمة مستحيلة ومن المستحيل أيضاً الاستقرار دون سلام، كيف يعني استقرار دون سلام؟ الجدار هو احد الآليات وإحدى خطط الانسحاب من

جانب واحد، هي آلية أخرى، وأيضا تغيير القيادة الفلسطينية، يعني يضع مهمات تعجيزية مستحيلة حتى لنفسه ليس فقط للفلسطينيين، كيف سيحصل على الاستقرار دون سلام؟ هذا أيضا سؤال كبير جداً، طبعاً إضافة لهذه الأمور، هو وضع بعض المبادئ في توجهه السياسي، ويعتقد أن المهمة لم تتم في لبنان نتيجة سببين، يعني استنتاجه من حرب لبنان وهو كان الرأس المدبر خلفها، انه ما كان تنسيق كافي مع الولايات المتحدة في هذه الحرب، والأمريكان تدخلوا عملياً ولو في آخر لحظه، وما كان هناك إجماع داخل المجتمع الفلسطيني. لهذا السبب فعلا شارون في الحكومة السابقة كان معني جدا أن حزب العمل يكون معه، وأيضا في هذه المرحلة استمات ان حزب العمل يكون معه، والآن يريد الحزب معه، يقولون حزب العمل ليس مع الحكومة لكن مع شارون، مع شارون تماما ووزير الخارجية الحقيقي هو الآن شمعون بيرس وليس سلفان شالوم، هم دائما في كفتيريا الكنيسيت مع بعض ويتهامسون، ولما يخطب بيرس يهاجم كل الدنيا، هم أصدقاء. يعني اليوم في السياسة الإسرائيلية «الختياريه الثلاث» هم الذين يوجهون السياسة الإسرائيلية، أريئيل شارون، وشمعون بيرس وطومي لقيط، والأخير لا أهميه له «لا يهش ولا ينش»، أصلا ليس شخصية سياسية بل صفر على الشمال، هؤلاء الثلاث كلهم جيل فوق الـ ٧٥ وبالمناسبة كل حديث يدور عن أية خطوات من جانب واحد، أي تسوية أو أي تحرك سيتم، هؤلاء الثلاث هم من يقرر.

فشارون استنتج استنتاجات وأيضا لا يتحرك ملم دون تنسيق مع الأمريكان، يعني اغتيال الشيخ احمد ياسين، الرنتيسي، كل هذه الأمور بالتنسيق مع الأمريكان دون أي شك، قصف موقع في سوريا كان بطلب من الأمريكان، وليس بالتنسيق معهم، يعني إسرائيل ما كانت مهتمة أن تقصف هناك، الأمريكان قالوا لهم «روحوا اضربوا».

وهناك معطيان اثنان يشكلان ضغطاً عليه: الوضع الاقتصادي، والحالة الأمنية. فإضافة للضغط الديموغرافي وهو قائم طوال الوقت ولكن في بعض الأحيان يتحول من هاجس إلى هوس حقيقي، هناك المعطيان أعلاه. وهذه الضغوط الأساسية الموجودة اليوم في السياسة الإسرائيلية قد تدفع رئيس وزراء حالي أو مستقبلي للقيام ببعض المبادرات لتغيير الوضع، لا يستطيع أن يستمر في الوضع كما هو. ونقطة التحول في الجدار، أن الجدار برنامج لحزب العمل ولليسار الصهيوني، الليكود كان رافضاً هذا الشيء، متى قبل الليكود بالضبط ببرنامج الجدار؟

كان في صيف الـ ٢٠٠٢ في مؤتمر قيساريا الاقتصادي عندها ومن يتابع مداورات المؤتمر وقف رجال أرباب الاقتصاد الإسرائيلي واحداً تلو الثاني، أصحاب المصانع الكبرى والبنوك، أرباب التجارة، يعني النخبة الاقتصادية الإسرائيلية، نفس الكلمات كلهم، لم يسمع كلام آخر، رسالة إلى الحكومة الإسرائيلية، حققوا لنا استقراراً أو ابدأوا بعملية سلمية، حتى يكون نوع من الاستقرار، حتى ننعش وقف التدهور في الاقتصاد الإسرائيلي. وحتى نعرف بالضبط معنى التدهور في الاقتصاد الإسرائيلي، في سنة الـ ٢٠٠٢ والـ ٢٠٠٣ والـ ٢٠٠١ التراجع في الاقتصاد الإسرائيلي كان

ينبئ بحالة كارثة تسمى في التحليلات الاقتصادية الإسرائيلية العقد المفقود، لأنه بعد حرب الـ ٧٣ حتى الـ ٨٣ عملياً كان في ١٠ سنوات دون نمو اقتصادي، يسمونها العقد المفقود، ١٠ سنوات ضائعة بالنسبة للتطور الاقتصادي الإسرائيلي ضاعت وما جابت شيء ولا طورت في الاقتصاد الإسرائيلي شيء، فكان تخوف قوي جداً انه مع بداية الانتفاضة ومع هذا التراجع، ان هذا يؤدي إلى ١٠ سنوات أخرى «عقد مفقود» جديد. وأنا في حينه كتبت هذا الكلام وان هذا المؤشر سيجبر الحكومة الإسرائيلية أن تعمل شيء. وبالمناسبة في إسرائيل أغلقت حوالي ٤٠ ألف مصلحة اقتصادية صغيرة، ثمن الانتفاضة حوالي أكثر من ١٠ مليارات دولار، تراجع السياحة، والسياحة تراجعت إلى أكثر من النصف، الأرقام كانت بالنسبة لهم مذهلة فلماذا السبب تدارك الأمر وقال حسناً نبني الجدار. اتفاق لا يريد وكل من توهم انه كان يمكن التوصل إلى اتفاق مع شارون يحلم، فقرر الليكود ان يبني جدار، أو يتبناه كمشروع.

الآن بالنسبة إلى الوضع القائم اليوم سنتحدث قليلاً، كل من التقى بشارون في الايام الاخيرة سمع جملة وحده، شارون لم يرفع يديه ومازال مصمماً على تنفيذ خطته، يعني من فكر أن شارون يمكن أن يتغير، فهذا لن يحصل، يمكن إحداث بعض التغييرات لكن خطة شارون ما زالت قائمة وخاصة انه ما زال يحظى بدعم من الولايات المتحدة بالنسبة لهذه الخطة، لكن لدي ملاحظة بالنسبة للسياسة العربية عموماً، في الفترة الأخيرة كانت خطة شارون هي الخطة الوحيدة في الملعب، المبادرة الوحيدة، والكل يعطي ردود فعل على هذه الخطة، الأميركيان يدعمون والأوروبيون يترددون، شيراك يقول جملة «مش معجبه» الدول العربية موقفها ليس ضد- لنقل هكذا- لم تؤيد ولكن لم تكن ضد تأخذ الموقف المصري الأردني كمثال، ولكن الآن في نافذة ستغلق بعد بضعة أسابيع، ويمكن بضعة أشهر بالكثير، نافذة للتحرک السياسي، هذه خطة شارون توقفت وتجمدت، وهناك فرصة للتحرک إذا في تحرک سياسي عربي، تحرک دبلوماسي عربي، عقد سريع للقمة والخروج بمبادرة عربية، الضغط على الاوروبيين للخروج بشيء ما حتى تقطع الطريق على عودة خطة شارون، خطة شارون ستكون اسوأ من الخطة الأولى، فحتى يرضي بعض الاطراف في داخل حزب الليكود، ستكون محسنة بالنسبة لليمين المتطرف يعني للمستوطنين، ولكن هناك فرصة الآن. العالم العربي يستطيع أن يعمل في معظم الأحوال. أنا أقدم سياسة واقعية، بعد بضعة أشهر هذه النافذة ستغلق، ولكن لا زالت فرصة.

ولكن نحن أمام حالة تكاد تكون غريبة من نوعها، أي عربي يراقب ماذا يتحدث المسؤولون على التلفزيون وحتى عندما تحدثهم مباشرة، طلوعوا بتقلية جديدة، يسألون أسئلة بدل ما يعطون أجوبة، كل المحللين للسياسة الاسرائيلية صاروا بدل ما يقولون ما لديهم من أجوبه، هم إما مراقبين للسياسة الإسرائيلية، وإما صاروا يتفننون في طرح الأسئلة، هل هذا عمل القيادة؟ نحن نطرح أسئلة، الصحفي يطرح أسئلة، الأكاديمي يطرح أسئلة، الشعب، أما القيادي صار يطرح

أسئلة؟ شيء غريب! وأنا أتحدث عن قيادات دول، أناس مسئولون عندهم قدرة على اتخاذ قرار، على التحرك، صارت الموضة الجديدة ماذا سيحدث لو، وهل سيكون كذا وهكذا يعني، وكلها تبدأ بهل وماذا، ومن وما العمل.

أعتقد أن حالة الضعف هي إحدى ركائز السياسة الاسرائيلية اليوم، أي استضعاف العرب. هو (شارون) يقرأ مثل الثعلب السياسي، هذا ثعلب قديم، يشتم رائحة الضعف، يشعر بالضعف، فيقول هذه فرصة تاريخية لنستغل ضعف في العالم العربي ونمرر ما نريد، وما يريد خطة الانفصال احادي الجانب، وهدفه التوصل إلى استقرار دون سلام، يعني هو شارون قاعد على كرسيه، كرسي الاحتلال ومتضايق بعض الشيء، سيغير قعدته، يمد قدميه، يرتاح قليلاً، هذه هي كل الخطة، ليس فيها شيء آخر.

في مجال السياسة الإسرائيلية نتحدث مع أناس في العالم العربي هنا وهنا، فيسألون ماذا عن قوى السلام في إسرائيل؟ ألا يقرؤون، ألا يفهمون، ألا يسمعون، ليس هناك اليوم قوى سلام، معسكر السلام في إسرائيل يؤيد شارون، لا أتكلم عن اليسار الرديكالي الذين يتظاهرون ضد الجدار، هؤلاء أناس يترفعون عن موازين القوى القائمة ويستلهمون مواقفهم من مبادئ إنسانية، مبادئ العدل المساواة بين البشر والتعايش الحقيقي، أما معسكر اليسار الصهيوني، يريدون حلاً ضمن موازين القوى القائمة حتى لو كان حلاً غير عادل، فمعسكر السلام في إسرائيل مؤيد لشارون أكثر من الليكود، مؤيد لشارون وماشي وراؤه، طيب كيف الذي يمشي خلف شارون سيقف ضده؟ فالتعويل على هذا المعسكر الان خطأ، الآن باعتقادي وباختصار شديد: السياسات يجب ان تبني على أساس أن شارون سيعود بخطته، هذه أولاً، هو قال ذلك لكل من اجتمع معه في الفترة الأخيرة، والأمر الثاني هناك نافذة للتحرك السياسي العربي، هذه النافذة بتقديري المتواضع ستغلق خلال اشهر بعد ان يتم التوافق من جديد حول خطة جديدة مع مسميات جديدة ولكن بنفس المضمون تقريبا وأسوأ من السابق، كل الفرضيات كانت لا إمكانية أن يدعمه الأمريكيان، دعموه واتفقوا معه، والأمريكان التزموا لشارون برسالتهم، برسالة بوش لشارون احد البنود الخطيرة جدا ان الولايات المتحدة ستقف ضد اي مبادرة سياسية مهما كان مصدرها لا تتلائم والاتفاق بين بوش وشارون، هذا وعد أمريكي والآن شارون لا زال عنده مشكلة، فالولايات المتحدة هذا الوعد ليست مجبرة على الالتزام به، والآن هناك فرصة للتحرك في هذا المجال، لتحرك استراتيجي. باعتقادي أنه يجب فتح قنوات سريعة مع الحزب الديمقراطي، والمسئولين عن الحزب الديمقراطي الذين لا اعتقد أنهم بأسوأ أحوالهم سيكونون مثل بوش. إسرائيل فاتحة قنوات معهم، يجب أن لا نظل نائمين ننتظر لآخر لحظة، يجب أن نفتح قنوات نشرح لهم مواقفنا. هناك احتمال على الأقل ٥٠٪ أن بوش سيرحل.

تقييم أشكال المقاومة في انتفاضة الأقصى

عمر عساف*

مقدمة

عرفت المقاومة اصطلاحاً بأنها إرادة الأضعف في مواجهة الأقوى، فالقوي -كما الحال - على امتداد التاريخ يمارس ظلمه واضطهاده من خلال قوته واعتدائه وتحكمه بمصائر الآخرين، ومن هنا لا يجد المضطهدون امامهم من وسيلة غير المقاومة لرفع الظلم او تخفيفه عنهم، وبشكل عام ايضا لان إرادة الظلم والقمع كانت وما زالت وستبقى تمارس من خلال العنف لا عبر الاقناع او المنطق فان مواجهة الظلم او السعي لرفعه ايضا كان وما زال وسيبقى عنوانه الاول هو العنف، فالقمع والظلم والاضطهاد ليس نتيجة خطأ يمكن تصويبه عبر الحججة والقانون والعدل ولكنه يمارس بقناعة وقرار واع ويوظف القانون والذرائع لتسويغ الظلم.

لكل هذا كانت المقاومة ايضا عنيفة وواعية، وقليلة هي الحالات عبر التاريخ التي رفع فيها الظلم عبر وسائل المقاومة غير العنيفة، ولكل هذا وانسجاما مع منطق التاريخ والمنطق الديني الذي دعا للتصدي للظلم والاضطهاد بالقوة جاءت الشرعية الدولية في ميثاقها لتشجع النضال والمقاومة بكل اشكالها لرفع الظلم، حيث نصت مواد ميثاق الأمم المتحدة على ان مقاومة الاحتلال الاجنبي حق مشروع للشعوب التي تخضع لهذا الاحتلال وقبل هذا جاء في النص الحديث «إذا غزيت ديار المسلمين اصبح القتال فرض عين على كل مسلم ومسلمة» ورسول المحبة السيد المسيح يقول: إذا لم يكن عندك سيف فبع ثوبك واشتر سيفاً.

* عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين.

وحتى لا نذهب بعيدا ففي الحالة الفلسطينية ارتبط المشروع الاستعماري البريطاني وبعده الاستعمار الاستيطاني الصهيوني لفلسطين بالعنف والقمع الذي تعرض له الفلسطينيون وما زالوا على امتداد أكثر من قرن وربع القرن، فاحتلت أرضهم بقوة السلاح وهجروا في نموذج استعماري لم يشهد التاريخ الحديث مثيلا له ربما الا الاستيطان الاوروبي لأمريكا، وقتل أكثر من ٥٠ مليون سكان البلاد الأصليين، ومن هنا ليس غريبا ان يرتبط سعي الشعب الفلسطيني لاستعادة وطنه وحقوقه المسلوبة باللجوء إلى العنف لدرجة تم خلالها تهمة إساليب النضال الجماهيرية الأخرى، فالشعار والمقولة الذي جسد خلال سنوات الكفاح الفلسطيني في مراحل الأولى كانت «إن الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين» ليس الرئيس بل الوحيد. ولعل في هذا انسجاما مع الشعار الذي رفعه عبد الناصر بعد هزيمة حزيران من «ان ما اخذ بالقوة لا يسترد الا بالقوة» ولا يغير من الواقع أننا نعيش عالما متغيرا، انقلبت فيه المفاهيم فغدا الاحتلال تحريرا والمقاومة إرهابا وغزت مصطلحات جديدة ثقافتنا وعقولنا لتتكيف مع ما يريده الأقوياء.

ملاحظات أولية

من أي منطق نتناول الموضوع؟ او لنقل في أي سياق ينبغي طرح السؤال حول خيار المقاومة؟ وحتى لا يبدو السؤال غريبا نشير إلى أن كثيراً من الأوساط أحيانا تتغلف بغلاف أكاديمي وأحيانا تلبس لبوس الظرف العالمي بعد ١١ أيلول وقبلها انهيار التوازن بين قطبي العالم خلال القرن الماضي، وتربع الولايات المتحدة كقطب وحيد في القوة على الصعيد العالمي، وأحيانا ثالثة من مصالح صغيرة هنا او هناك او تتقنع بقناع الواقعية السياسية، لكل هذا لا بد من الاجابة عن السؤال اما زال خيار المقاومة مشروعاً؟ بعد ان عقدت م.ت.ف اتفاقات اوسلو واعترفت بالدولة العبرية ونبذت العنف في اكثر من مناسبة؟

وفي ذات السياق ينبغي التوقف عند المرحلة والظروف التي تمر بها القضية الفلسطينية في اعقاب هذه الاتفاقات، (اوسلو وما تلاها) أما زالت السمّة الأساسية للمرحلة هي إنجاز التحرر وإزالة الاحتلال عن الارض الفلسطينية؟ ام اننا دخلنا مرحلة جديدة هي مرحلة بناء الدولة، وان هذا الوليد (السلطة الفلسطينية) يفتح الطريق او قد فتحها على الاستقلال الناجز والدولة ذات السيادة وعاصمتها القدس وضمان حل قضية اللاجئين وفق قرارات الشرعية الدولية، وبالتالي فان أدواتنا الرئيسية في استكمال هذا الإنجاز ستكون من خلال معركة المفاوضات التي لا تقل في ضراوتها - وفق اصحاب هذا الرأي - عن المعارك في ميادين القتال.

آثرت ابداء هذه الملاحظة اولا لان انصار هذا الاتجاه قالوا «ان باراك كان كريما» حين قدم ما قدم في كامب ديفيد، وان ياسر عرفات كان مخطئا حين لم يستجب - في حينه - للموقف الامريكى والإسرائيلي، وأيضا من وجهة نظر هؤلاء المعلنين إن عمليات المقاومة قبل اوسلو كانت مشروعة،

أما بعد الدخول في المفاوضات فان هناك طلاقا بائنا بينونة كبرى قد وقع مع خيار المقاومة. وأيضا يواصل أصحاب هذا الرأي إن ليس فقط العمليات الاستشهادية مدانة ولكن حتى التظاهر واشكال الانتفاضة الأخرى لم تعد على جدول أعمال الحركة الوطنية وأنها تتعارض وخيار السلام والمفاوضات الراهن، وكثيرة هي المناسبات والندوات والمواقف التي هاجم فيها انصار هذا التيار حتى المسيرات الاسبوعية التي كانت تتجه للحواجز الإسرائيلية. وفي ظني بغض النظر عن الالفاظ او الصيغ او المناسبات التي يحاول هذا الاتجاه طرح مواقفه فان له موقفا واضحا هو ألا عودة للمقاومة وان طريق المفاوضات هو وحده الذي ينبغي مواصلة السير فيه، وبالمحصلة إن نقبل بما يمكن ان يقنع الامريكويون والاسرائيليون أو نقتنعهم بتقديمه لأن موازين القوى المحلية والإقليمية والعالمية تحدد ما يمكننا الحصول عليه، وفي تقديري ايضا ان السير في هذا الاتجاه حتى نهاياته يعني القبول بخطة شارون واستحقاقاتها المطلوبة فلسطينيا، وهو يذكر بمنطق بعض الاوساط التي ظهرت خلال البحث عن بديل لمنظمة التحرير الفلسطينية واتفاقات كامب ديفيد وشعارها في تلك المرحلة «خذ وطالب».

وفي دحض هذا المنطق ينبغي العودة إلى تجارب الشعوب التي لم توقف نضالها حتى إنجاز استقلالها، في الجزائر وفيتنام وجنوب افريقيا، دوما كانت المفاوضات تسير جنبا الى جنب مع مواصلة المقاومة حتى رحيل المحتلين، وأيضا مع إدراك خصوصية كل حالة إذ لا يمكن جر أية تجربة على غيرها من التجارب لكن العنوان يظل واحدا وهو عدم إنهاء المقاومة الا بتحقيق الأهداف التي انطلقت من اجلها، ودون ذلك فانه وقوع في حبال شارون الذي يقول: أولا يجب وقف العنف والإرهاب وبعد وقفه يمكن الحديث بشأن الاحتلال والحقوق الفلسطينية.

الأمر الثاني الذي لا بد من التوقف أمامه هو معضلة الوضع الفلسطيني بعد إقامة السلطة الفلسطينية التي كانت صلاحياتها منقولة من سلطات الاحتلال، وتحمل مسؤوليات أمنية وفق المعاهدات تتلخص في حفظ الأمن والتعاون الأمني بمختلف أشكاله في حين ظلت المسؤولية الأولى والعامية عن الأمن في يد سلطات الجيش الاسرائيلي، وبالطبع ظل المواطن يفترض ان وجود السلطة يشكل حماية له من قمع الاسرائيلي، لكن هذا لم يتحقق، وربما أضاف وجود السلطة تعقيدا آخرأ أمام المقاومة خصوصا في المراحل التي سبقت انتفاضة الأقصى، إذ وجد المقاومون أنفسهم اما عرضة لملاحقة اجهزة أمنية متعددة او دون حماية من مخاطر الاحتلال الاسرائيلي، وزاد الامر سوءا امام المواطن والمقاومة اثر الاجتياح الاسرائيلي في نيسان ٢٠٠٢ حيث وقفت اجهزة السلطة - بشكل عام - عاجزة عن تعطيل او تأخير الاجتياح الإسرائيلي، وتبين أن العوائق التي وضعت عند مداخل المدن لم تعطل الآليات الإسرائيلية، وان الحديث عن قاذفات الأربي جي والكمائن لم يخرج الى حيز الوجود، بالطبع لم يكن أحدا يتوقع من فصائل المقاومة ان تقوم بهذا الدور الاجزئيا، فهو منوط بالسلطة التي وظفت في اجهزتها عشرات آلاف العناصر ووفرت لهم أنماط التدريب سابقا ولاحقا وهي في كل الأحوال تحتفظ بمقدرات الشعب وامكانياته لتوظيفها في الاتجاه الذي تراه مناسبا.

وزاد الأمر سوءاً حيث أضحت السلطة ورأسها في حصار المقاطعة بحاجة ماسة لتحرك الشعب لحمايتها ورفع الحصار عن مقر المقاطعة والرئيس عرفات، في حين كان المواطن البسيط ينتظر ان يرى الامر معكوساً او على الاقل ان يراه متداخلاً، فقد افترض المواطنون ان تكون استعدادات السلطة المادية للمقاومة افضل مما وقع، وان يكون لها ولقواها دور في حماية الشعب، دون أن يعني ذلك ان احداً راهن او طالب بان تصمد القوات الفلسطينية المتعددة في مواجهة الجيش الاسرائيلي المتفوق في جوانب عديدة لكن المهم وما انتظره المواطنون هو القرار بالمقاومة والمواجهة في حين جاءت تجربة مخيم جنين لتعمق هذه التساؤلات لدى المواطنين.

الإطار الراهن لأشكال المقاومة الفلسطينية

خلال الثورة الفلسطينية المعاصرة التي اندلعت قبل اربعة عقود تقريباً استخدم الفلسطينيون خلال هذه المرحلة انماطاً مختلفة من المقاومة بدءاً من الكفاح المسلح - كما مر - كأسلوب وحيد للنضال، مروراً بالجمع بين النضال المسلح والجماهيري والذي توج بانتفاضة كانون اول ١٩٨٧ وما رافقها من دعوات لا عنفية وقف على رأسها الدكتور مبارك عوض فكان نصيبه النفي من قبل جيش الاحتلال الإسرائيلي، وعدم السماح له بدخول الاراضي الفلسطينية، وانتهاءً باطلاق النار والتصدي للمستوطنين وجيش الاحتلال في اراضي الضفة والقطاع، وانتهاءً بالعمليات الاستشهادية سواء في الضفة والقطاع ضد الجيش والمستوطنين او وراء الخط الاخضر في المدن الاسرائيلية ضد اهداف عسكرية ومدنية إسرائيلية.

ان موضع النقاش في هذه الجلسة يتمحور حول اشكال النضال المتبعة خلال الانتفاضة الراهنة التي اختلقت فيها اشكال المقاومة المختلفة من الاعتصام والمظاهرة السلمية حتى العمليات الاستشهادية، ولكن كيف يتم تقييم اشكال المقاومة الممارسة في الساحة الفلسطينية؟ وهل هذه الأشكال معزولة وفريدة ومتناقضة مع الاشكال التي مارستها شعوب ودول اخرى في حروبها دفاعاً عن حقوقها التي صادرتها عبر العدوان أم اخرى؟ وبالتأكيد إذا كان الحديث الآن يجري عن مختلف اشكال المقاومة يمكننا التوقف عند بعضها:

- المظاهرات والمسيرات الشعبية الجماهيرية السلمية او القريبة من السلمية.
- المقاطعة الاقتصادية للضائع الإسرائيلية.
- مهاجمة جيش الاحتلال الاسرائيلي والمستوطنين في ارجاء الضفة والقطاع.
- العمليات العسكرية ضد الجيش الاسرائيلي وراء الخط الاخضر.

- العمليات الاستشهادية في مراكز المدن الاسرائيلية في الحافلات والاسواق واماكن التجمع.
- اطلاق قذائف صاروخية ضد المستوطنات او التجمعات السكانية الاسرائيلية في محيط قطاع غزة.

اعتقد ان الاشكالية عند البعض في رفض كل اشكال المقاومة - كما مر سابقا - وهذا الاتجاه يمثل اقلية ارى انها معزولة ولا تأثير يذكر لها في الساحة الفلسطينية وبالتالي لن اتوقف لنقاش آرائها ومنطلقاتها التي عرضت لها سريعا من قبل.

اما الاغلبية الساحقة من الشعب الفلسطيني فهي ترى ان خيار المقاومة ما زال قائما، وإن تراجع خلال السنوات الاولى من إقامة السلطة الفلسطينية، وهذه الأغلبية تتباين في اجتهاداتها بشأن اولوية هذا الشكل او ذاك في ظل هذا التوقيت او ذاك. وفي اعتقادي إن تجاوز اوسلو بعد ان انتهت مرحلته الانتقالية ولم يتواصل تنفيذ مراحل اللاحقة، فتح الباب ايضا امام تجاوز القيود التي فرضتها الاتفاقات على الجانب الفلسطيني. فخلال انتفاضة الأقصى استونفت الحرب بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وأريئيل شارون هو الذي يقول «ان حرب الاستقلال - استقلال الدولة العبرية - لم تنته وان ما يجري استمرار لتلك الحرب» وفي الحرب تستخدم كل وسائل القتال، ويظل كل طرف يسعى لتحقيق أهدافه من خلال وسائل القتال، ويسعى كل لتحقيق أهدافه عبر وسائل القتال والعنف، وقد شكلت مقولة «دعوا الجيش ينتصر» شعارا وعنوانا للسياسة الاسرائيلية في مواجهة انتفاضة الأقصى، وغدا واضحا ان برنامج شارون والمؤسسة الامنية والسياسية الاسرائيلية هو «الحاق الهزيمة بالفلسطينيين وفرض الاستسلام عليهم ليقبلوا بما يقدمه الاسرائيليون».

إذا كنا في حرب فما المعيار الذي نستخدمه لتقييم أشكال المقاومة؟ وهل يمكن لطرف من طرفي الحرب أن يتصرف بمعزل عما يقوم به الطرف الآخر سواء تعلق الأمر برد الفعل او المبادرة؟ خلال مراحل النضال الوطني الفلسطيني كان المحدد الأساس لأي فعل نضالي يرتبط بمدى جعل الاحتلال اكثر كلفة، وكان الشعار - وهو صحيح في رأيي - إن الاحتلال سيجبر على الرحيل إذا غدت كلفة الاحتلال السياسية والاقتصادية والبشرية عالية الثمن، وغدت خسارة الاحتلال على التصعد السابقة أعلى مما يجنيه هذا الاحتلال، وفي اعتقادي إن هذا المعيار ما زال صالحا في حالنا الراهنة - انتفاضة الأقصى.

وإذا كنا متفقين على أننا نعيش حربا عدوانية تشنها واحدة من أقوى الدول في العالم ذات جيش هزم جيوشا عربية في معركة استمرت ستة أيام لا غير، وبالتالي فان الحديث عن معارك ومواجهة بين جيشين أمر غير ممكن، وهذا ما حاولت إسرائيل الترويج له أن الحرب بين

جيشين وأنساق البعض بحسن نية للحديث عن الفصل بين القوات المتحاربة، ولأن الحرب غير تقليدية، فإن الفلسطينيين مضطرون لإتباع أشكال مقاومة غير تقليدية، في هذا السياق قالت إحدى الشخصيات البريطانية في إحدى الندوات « وفروا للفلسطينيين طائرات اف ١٦ ودبابات ثم طالبوهم بعدم القيام بعمليات استشهادية» ولعل لنا في النموذج اللبناني والعراقي مثالين واضحين، فحين كانت قوات المارينز والقوات الفرنسية في لبنان وكذلك في الصومال كان تنفيذ العمليات الاستشهادية سببا مباشرا في رحيل هذه القوات، وعندما هزم الجيش العراقي الرسمي خلال أسابيع، وهزمت القوات المدافعة عن بغداد خلال ساعات أمام القوة العسكرية الأمريكية الجبارة، فقد تمكن مقاتلو «الفلوجة» - وهي مدينة صغيرة من إلحاق هزيمة - ولو معنوية - بأقوى جيش في العالم حين اتبعوا وسائل قتالية غير تقليدية، في وقت أقدم هذا الجيش الذي يتحدث عن التحرر والأخلاق والديمقراطية بقتل مئات المدنيين في هذه المدينة باستخدام طائرات اف ١٦ واف ١٨ وهو يدرك أنهم مدنيون، ويقوم باستخدام العنف ضد المعتقلين بوسائل غير حضارية ولا أخلاقية التي لولا انكشافها في وسائل الإعلام لبقيت طبي الكتمان في أرشيف الجيشين الأمريكي والبريطاني. وإذا كنا غير غرباء عن هذا العالم إلا يجب القياس بذات المعيار الذي استخدمه العالم خلال القرن العشرين؟ فإذا كانت الحرب الثانية قد حسدت حوالي ٥٠ مليونا ترى كم كان عدد الجنود من هؤلاء؟ ربما تقول بعض التقديرات إن أقل من ٢٠٪ من هؤلاء جنود، وإن الآخرين مدنيون، والجميع يعرف ما ترويه كتب التاريخ عن الغارات المتبادلة ضد المدن الإنجليزية والألمانية والروسية، ولم يكن هذا فقط في بداية الحرب او خلال اتساع وتصاعد وتيرتها بل في أواخرها أيضا، كان السوفيت الذين تكبدوا افدح الخسائر خلال الحرب يقولون ان السؤال الموجه لكل منهم كل يوم «هل قتلت ألمانيا؟؟ ولم يكن السؤال هل قتلت نازيا؟ وعند اقتراب الحرب من نهاياتها وبعد أن بقيت اليابان وحدها في الحرب أرسل إمبراطور اليابان رسولا لأمريكا- «الكونت برنا دوت» الذي قتلته العصابات الصهيونية في فلسطين فيما بعد- ليعرض استسلام اليابان، إلا أن الرئيس الأمريكي رفض ذلك وأصر على تجربة أسلحته النووية ليقتل حوالي ٣٠٠ ألف مدني ياباني في هيروشيما ونجازاكي. هذه هي الحرب يحدد طرفاها معا قواعد اللعبة وحدودها، وفي ظل اختلال التوازن التكنولوجي الحربي فان الطرف الأضعف يبحث عن وسائل ستفشل القوة العسكرية التقليدية وتقلل من اختلال ميزان القوى لصالح الآلة الحربية.

وإذا كنا نقيم أساليب وأشكال المقاومة الفلسطينية من منطلق إننا نخوض حربا ندافع فيها عما تبقى من أرضنا، وفي ظل تكريس الاحتلال الذي يشكل وجوده أسوأ أشكال العنف التي تستدعي اللجوء إلى كل الوسائل المتاحة للمقاومة كما أقرتها الشرعية الدولية، فان هذه الأشكال لا تمثل غايات بذاتها لكنها تقاس بمدى ما تقرب الشعب من أهدافه في التحرر والاستقلال وما تعود به هذه الأشكال من نتائج. فمثلا في ظل ما لحق بإسرائيل من خسائر سياسية واقتصادية ومعنوية خلال

الأشهر الأولى من انتفاضة ١٩٨٧، وبعد أن فشل الخيار العسكري في قمع الانتفاضة تعالت الأصوات داخل المجتمع الإسرائيلي التي كانت تقول بان «امن إسرائيل يمكن تقويته من خلال مساومات إقليمية وهذا أفضل من الوضع الراهن» في حينه.

لعل ما يؤسف له في حالة انتفاضة الأقصى عدم الاستفادة من تجربة انتفاضة ١٩٨٧، وربما يعود السبب في ذلك الى تباين تجربتي الداخل والخارج في التعامل مع الأحداث، فمنط القيادة الفلسطينية ونموذجها وتوازنها وآلية عملها في قيادة م.ت.ف، لم تكن ذات التجربة التي شهدتها المناطق الفلسطينية المحتلة قبل إقامة السلطة الفلسطينية والتي امتازت بسمتين أساسيتين الأولى: ديمقراطية العلاقة بين الأطراف المكونة للقيادة وعدم هيمنة أي طرف على غيره من جهة، وعدم المداراة في القضايا السياسية وأساليب العمل من جهة أخرى، والثانية: التصاق القيادة بالجماهير بشكل أكبر وتمثل همومها واحتياجاتها لتنعكس في شعارات القيادة الموحدة ويرتبط بهذا ميدانية القيادة الموحدة.

من هنا غلب على عمل قيادة الانتفاضة الحالية صيغة المنتدى السياسي أكثر مما هي هيئة أركان تقود الانتفاضة وتوجه فعاليتها، وتحظى بثقة الجمهور الفلسطيني وقواه الفاعلة، فتلتزم إلى حد كبير بتوجهاتها وحتى بتكتيكاتها النضالية.

المقاومة الجماهيرية

لعل الوسيلة أو الشكل الأول الذي اتخذته الانتفاضة كان المشاركة الجماهيرية (المسيرات، المظاهرات، الاصطدام مع قوات الاحتلال) وبديهي إن نجاح وتواصل الفعاليات الجماهيرية مرتبط بعدة عوامل ومقومات لم تتمكن قيادة انتفاضة الأقصى من توفيرها، فهي لم تحظ بثقة الجماهير ولم تنجح في جعل الجماهير تلتف حولها، ولذا ظلت بياناتها حبيسة أوساط ضيقة تكاد تقتصر على الأوساط السياسية ولم تصل إلى قطاعات واسعة من الجماهير ولم تتلمس همومها، كما لم تستطع اعتماد لجان فرعية لها في المحافظات والمواقع لتظل على صلة باحتياجات واستعدادات الجماهير، ولذا كانت المشاركة الجماهيرية ردود فعل على الأحداث الموقعية المحلية أكثر من اعتمادها على توجهات مركزية توحد هذه المشاركة فتجعلها أكثر تأثيراً، وهكذا أخذت تتراجع تدريجياً المشاركة في الفعاليات الجماهيرية من منطقة لأخرى أو على صعيد المنطقة الواحدة، لتقتصر في مراحل مبكرة من الانتفاضة على مسيرة الجمعة المركزية في رام الله والتي غدت مجال تندر بعض الأوساط، وتساعد الحديث عن نجوم الفضائيات الذين يخرجون للاستعراض والمقابلات الصحفية وحسب.

وينبغي الإشارة هنا إلى أن بعض الأشكال المرتبطة بالنضال الجماهيري قد تراجعت أو غابت، مثلاً

العمل التطوعي الذي انتشر على نطاق واسع للتخفيف من سياسات الاحتلال وممارساته تراجع او غاب مع كل ما يحمله من قيم، وموضوعة المقاطعة الاقتصادية للبضائع الإسرائيلية التي تحمل معاني عديدة أيضا تراجعت متابعتها لاعتبارات عديدة، واحدة منها ارتباط مصالح بعض الوكلاء بالاقتصاد الإسرائيلي وعدم اهتمام السلطة - بسبب التزامات اوسلو - بحظر التعامل مع البضائع الإسرائيلية.

إن احد أسباب غياب الالتزام بالفعاليات الجماهيرية يعود إلى جملة أسباب منها ما يتعلق بترهل البنى التنظيمية للقوى الفلسطينية، وإخفاقها في تكييف هذه البنى ومتطلبات الانتفاضة، وكذلك اعتماد الصيغ التنافسية الجهوية ليعتبر كل نفسه مسئولا أول ولا احد يملي رأيه عليه، ومن هنا تعددت الرؤوس القيادية. كما يرتبط غياب الفعالية الجماهيرية بما الحققة وجود السلطة وهيمنتها على الاتحادات الشعبية والنقابات وما قاد ذلك من تفكك لهذه الاتحادات بعد أن غابت الانتخابات عن هيئاتها، وغدا القائمون عليها مرتبطين بالسلطة من جهة ولا يحظون بثقة قطاعاتهم من جهة اخرى، كما أن طريقة إدارة السلطة لأمر المجتمع والحديث عن الفساد والإفساد خلق حالة من النفور من السلطة والإحباط لدى أوساط كثيرة جعلها تتساءل عن جدوى النضال، ومن اجل أي هدف تناضل وتضحى، بالطبع إلى جانب الدمار القيمي الذي لحق بالمجتمع الفلسطيني خلال المرحلة التي سبقت الانتفاضة.

المقاومة المسلحة

كل ما سبق كانت عوامل ساهمت في تراجع الزخم الجماهيري للانتفاضة بل دفعت أوساطاً غير قليلة في النخبة السياسية الفلسطينية لتقول إن الانتفاضة أدت رسالتها وألا ضرورة لتقديم مزيد من الضحايا فقد وصلت رسالة الانتفاضة إلى كل أرجاء العالم منذ شهورها الأولى. لكن النتيجة الأخرى لتراجع المد الجماهيري للانتفاضة تمثلت في اللجوء إلى عسكرة الانتفاضة وإلى المظاهر المسلحة استعراضا أحيانا كما في الجنازات التي كانت تطلق خلالها آلاف الطلقات في الهواء، او إطلاق النار على المستوطنات بشكل تظاهري واستعراضى دون إلحاق أي ضرر او تأثير فاعل فيها، وهو ما عرف تهكما في حينه «برصاص الأعراس». إن هذه الملاحظة لا تقلل من أهمية وفعالية المقاومة الباسلة والفاعلة في هذا المجال، فقد برزت مقاومة عملت بشكل فاعل ومؤثر وذات هدف استراتيجي تمثل في تهديد المستوطنين والجيش الإسرائيلي في أنحاء مختلفة في الضفة، وعلى الحواجز، حيث نفذت عمليات بطولية ذات طابع عسكري محترف ضد قوات الجيش وفي أعماق المستوطنات، وهذا بدوره شكل عبئا كبيرا على الجيش الإسرائيلي والمستوطنين، وخلق توازنا نسبيا في إعداد الجرحى والقتلى والشهداء من الطرفين، وقياسا بما وقع في جنوب لبنان حين اضطرت إسرائيل للخروج من جنوب لبنان أيار ٢٠٠٠ كانت خسائر الجيش الإسرائيلي والمستوطنين عالية جدا إذا قيست بما وقع في جنوب لبنان خلال فترة زمنية محددة.

في اعتقادي إن الجانب الاستعراضي في التعامل مع هذا النمط من العمل العسكري في ظل وجود السيطرة الإسرائيلية جعل عناصر وكوادر وقيادة هذه المجموعات الباسلة مكشوفة للمخابرات الإسرائيلية، التي لم تتوقف عن تجنيد عناصرها وعملائها في مختلف أنحاء الضفة الغربية، وهذا بدوره سهل على الجيش الإسرائيلي لاحقاً اعتقال أو اغتيال عدد كبير من المقاومين، والذين لم تثبت بشكل عام أية فاعلية أو دور لهم خلال اجتياح الجيش الإسرائيلي للمدن الفلسطينية، ربما احد أسباب ذلك غياب الاحتراف أو التدريب العالي لدى الغالبية الساحقة ممن انخرطوا في هذا الجانب، يستثنى من ذلك بعض عناصر الأجهزة الأمنية التي تمتعت بقدر ما من التدريب مكنها من المشاغلة من حين لآخر.

لعل الخطأ الفادح الذي وقع فيه عناصر هذا النمط من المقاومة هو انه لم يدرك التعقيدات الأمنية المترتبة على اتفاقات اوسلو من جهة، وراهن على أن المناطق الخاضعة للسيطرة الفلسطينية مناطق آمنة واعتبرها قواعد آمنة ومحرة، ولذلك سرعان ما وجدت هذه المجموعات نفسها مكشوفة لسلطات الاحتلال الإسرائيلي وغير قادرة على توفير الحماية، وبالتالي التفكير في مواصلة نشاطها المسلح بعد الاجتياح الإسرائيلي، وغدت في غالبيتها الساحقة مطاردة تنتظر الاعتقال أو توقفت عن النشاط لحماية الذات، وقليلة هي المجموعات المحترفة التي ظلت ناشطة في عدد من المناطق خصوصاً في شمال الضفة وجنوبها، وظلت السلطات الإسرائيلية التي وفرت لها معلومات استخباراتية تلاحق وتجتاح المدن الفلسطينية خصوصاً جنين، نابلس، طولكرم بحثاً عن هذه المجموعات.

وبالتأكيد فان تقييم احد أشكال المقاومة يرتبط ليس فقط بعملية الريح والخسارة المادية المباشرة بل أيضاً بما يعود من نتائج سياسية للقضية الوطنية. إن الموقف من هذا الشكل من المقاومة ضد الجيش والمستوطنين يحظى بإجماع وطني إلى حد كبير إذ تعتبر قرارات الشرعية الدولية الأراضي الفلسطينية في الضفة والقطاع أراضي محتلة تكفل الشرعية الدولية للواقعين تحت الاحتلال مقاومة الاحتلال بكل الوسائل المتاحة بما في ذلك المقاومة المسلحة، ولا بد من التطرق للمستوطنين في أراضي الضفة والقطاع بما فيها القدس العربية، فهؤلاء المستوطنون لا يجوز أن يطالب احد أن يتعامل معهم الفلسطينيون باعتبارهم مدنين ذلك أن مجرد وجودهم فوق الأراضي الفلسطينية بشكل عدوانا وعنفا ضد المدنيين الفلسطينيين، وهم ينظمون دورياتهم العسكرية لقمع الفلسطينيين واقتلاع أشجارهم وقتل أبنائهم؟ كيف يمكن اعتبار المستوطنين غير ممارسين للعنف في أية لحظة، فمعظم المستوطنين صوتوا قبل أيام لصالح استمرار الاحتلال وتكريسه في استفتاء الليكود بشأن خطة شارون، وهل هناك عنف أسوأ من الاحتلال ذاته؟

هناك شكل آخر مارسه الكتائب المقاومة في قطاع غزة وهو إطلاق القذائف على المستوطنات والتجمعات السكانية الإسرائيلية في المناطق القريبة من قطاع غزة، واستخدمت في الحديث عن

هذا النمط مبالغت من مثل توازن الردع او توازن الرعب، وفي هذا حقا مبالغة لكنه أيضا يجيء ردا على العدوان والهجمات الإسرائيلية عبر الطيران، وهو يعبر بشكل او بآخر عن التمسك بخيار المقاومة من جهة وإحباط الادعاءات الإسرائيلية بخيار الأمن للمستوطنين وفرض الاستسلام على الفلسطينيين، وبشكل او آخر لم يستطع شارون تحقيق أهدافه بتوفير الأمن للإسرائيليين.

هنا يتوقف البعض عند هذا الشكل ليقول أن قصف المستوطنات أدى إلى نتائج سلبية حيث تقدم السلطات العسكرية على تدمير البيوت القريبة من المستوطنات وتقصف لتلحق الضرر بالمتلكات والضحايا بين الفلسطينيين المدنيين. في اعتقادي، أية مقاومة وأية حروب لا يمكن حسابها بمقياس الربح والخسارة الكمييين وحسب فقد سقط من الشعب الجزائري اكثر من مليون شهيد في حين لا يقارن هذا بعدد القتلى الفرنسيين الذي لم يتجاوز عشرات الآلاف ولعل ضحايا الشعب الفيتنامي كانت أضعاف خسائر الجيش الأمريكي لكن النصر كان للفيتناميين وخلال الحرب العالمية الثانية فقد الاتحاد السوفيتي اكبر عدد من الضحايا لكنه خرج منتصرا من الحرب وليس هذا على صعيد الضحايا البشرية بل في مختلف المجالات، ومن هنا فان الاستهتار بهذا النمط من المقاومة غير صحيح دون ان يعني ذلك عدم وجود ثغرات كبيرة شابت كل أشكال المقاومة بما له علاقة بالتخطيط والتنفيذ والحفاظ على حياة المقاتلين وتحقيق أفضل النتائج بأقل الخسائر إذ ما زالت العشوائية نمطا يتعلق بتربيتنا وسلوكنا وتعكس ذاتها في مختلف المجالات صغيرة او كبيرة.

المدنيون والعمليات الاستشهادية

ربما أثار كل ما سبق من الأشكال نقاشا هنا أو هناك، وتباينات على قاعدة أي الظروف أفضل، حبذا لو جرى تصويب هذه الفعالية أو تلك وما جدوى الإفراط هنا أو هناك، لكن ما أثار نقاشا أوسع هو الموقف من العمليات الاستشهادية وتحديدًا في أوساط التجمعات السكانية الإسرائيلية (حافلات، نواد ليلية، أسواق... الخ). معروف أن العمليات التي تتطلب حياة منفذها ليست فريدة او تخص الوضع الفلسطيني، فقد مارسها الكاميكازي في اليابان في الحرب العالمية الثانية، وخلال العدوان على قناة السويس أيضا نفذ غول جمال عملية استشهادية، وفي الساحة اللبنانية عرفت هذه العمليات خلال وجود المارينز في لبنان ومارستها الثورة الفلسطينية خلال العمليات التي تمكن الفدائيون فيها من اجتياز الحدود واحتجاز رهائن أو اختطاف حافلات (آذار ١٩٧٨) عمليه دلال، ومعالوت ترشيحا ١٩٧٤، وغيرها عشرات بل مئات العمليات، حيث كانت امكانيات العودة بسلام تقترب من الصفر. وفي اعتقادي أنه لا يغير من الأمر شيئا فالفدائي الذي يهاجم بسلاح شخصي ومتفجرات ويحتجز رهائن تعرف قيادته أن العودة السالمة غير واردة ولا يغير من الأمر شيئا أن الإمكانيات هنا متعددة بمعنى الوقوع في الأسر أو الاستشهاد، هذه العمليات كانت تستهدف

مواقع عسكرية أو مدنية كالحافلات أو المدارس، وكان معروفا أيضا أن السلطات الإسرائيلية ترفض الدخول في أية مساومات أو مفاوضات مع الفدائيين، لكن هذه العمليات كانت تتم في ظروف دولية مختلفة.

الخلاف الأبرز في تقييم هذا النمط من المقاومة عند البعض حول مشروعيتها، وعند آخرين في توقيتها وجدواها السياسية من حين لآخر، وعند غيرهم في توظيفه ولاية أهداف يمكن أن يوظف إذ يجب أن يكون هذا وغيره من أشكال المقاومة موظفا لتحقيق أهداف سياسية وهو رحيل الاحتلال وإقامة الدولة المستقلة وتطبيق قرارات الشرعية الدولية المتعلقة باللاجئين الفلسطينيين، وأن يكون بعيدا عن مسألة رد الفعل وفش الخلق والثأر والانتقام وحسب، ربما في هذا المجال ينبغي إعادة التقييم والاعتبار للتوظيفة التي يؤديها هذا الشكل أو ذاك ومتى يكون مقبولا محليا ودوليا وكيف يتم ربطه بالتوظيفة السياسية واستراتيجية معلنة الأهداف وهو جلاء الاحتلال ودون ذلك يغدو— كما أية وسيلة مقاومة لا تخدم هدفا سياسيا— هدفا وغاية في حد ذاته.

ما ينبغي أن يكون ملموسا وواضحا في استهداف المدنيين هو أن هذا الاستهداف منوط ومرتبط بالظروف السياسية والدولية والإقليمية وكذلك بواقع الصراع في المنطقة، فخلال الحرب العالمية الثانية مثلا تم تدمير مدن ألمانية عن بكرة أبيها ولعل «درزدن» كانت مثلا واضحا للتدمير المتعمد والمقصود ليس للانتصار في الحرب وحسب ويل ولجعل الشعب ألماني ومدنييه وأطفاله يدفعون ثمن الحرب التي شنها هتلر، وبالطبع كانت هيروشيما ونجازاكي أمثلة أخرى للاستهداف المتعمد والمقصود ليس فقط لهزيمة العداء بل وبما يحمل طابع الانتقام والثأر وان لم يعلن ذلك بوضوح، وخلال الحرب الأمريكية ضد فيتنام كان الطيران الأمريكي يقصف ويدمر أهدافا عسكرية ومدنية في شمال فيتنام لتقتل عشرات الآلاف من المدنيين الفيتناميين في محاولة لإلحاق الهزيمة بالجيش الفيتنامي، والى جانب نموذج فيتنام فخلال النصف الثاني من القرن العشرين مثلت العمليات الجوية الإسرائيلية في قصف مصر خلال حرب الاستنزاف استمرارا لذات العقلية، وظل نموذج مدرسة «بحر البقر وقانا» مثلا لاستهداف المدنيين، وماذا عن مجزرة «ملجأ العامرية» في بغداد خلال العقد الأخير من القرن العشرين، كل هذا سيقال فيه انه جاء عرضا خلال الحرب ودون قصد مع أن مصداقية هذا الادعاء تظل موضع شك، وكيف يمكن تفسير ما نشر عن تخطيط إسرائيل لقصف سدود عراقية على نهر دجلة والفرات شمال بغداد لإغراقها لو لم تكف أمريكا إسرائيل عناء الرد على الصواريخ العراقية خلال حرب الخليج الثانية.

إن حساسية استهداف المدنيين أخذت أبعادا أوسع مطلع القرن الحادي والعشرين جراء هجمات الحادي عشر من أيلول واتجاه العالم ليسم كل من يستهدف المدنيين «بالإرهاب»، وتحقق ما يشبه الإجماع الدولي في الموقف من هذه المسألة، ولأننا لا نعيش بمعزل عن

العالم كان وما زال من الضرورة أخذ هذا الأمر بالاعتبار من جهة، ولأن الضرر الذي يلحق بالشعب الفلسطيني جراء العدوان الإسرائيلي المتواصل على المدنيين الفلسطينيين يلحق ضرا فادحا من جهة ويحظى بتغطية أمريكية لهذا العدوان من جهة أخرى، ولأن تجنب المدنيين الصراع والأذى هو جزء من تراثنا وتاريخنا «لا تقتلوا شيئا ولا تقتلعوا شجرة...» يشكل نموذجا في التعامل مع المدنيين خلال الصراع، من هنا كانت الدعوة التي أجمعت عليها القوى الوطنية والإسلامية بعد حوارات ماراثونية طويلة تدعو إلى تجنب المدنيين من الطرفين الأذى وتحيدهم من القتال. لكن الأمر له طرفان ودون التزام الطرف الآخر بقواعد معينة لا يمكن أن يلتزم بها الطرف المقابل إلى ما لا نهاية، فالسلطات الإسرائيلية والمستوطنون يستهدفون كل يوم حياة وكرامة ومصدر رزق الشعب الفلسطيني بهدف ترحيلهم من أراضيهم. وعلى الأقل من فتح باب الاغتيالات للقادة السياسيين كانت الطائرات الإسرائيلية، ومن اغتال «أبو علي مصطفى» هو الذي فتح الباب لاغتيال زئيفي، ومن أصدر أوامر باغتيال قادة حماس السياسيين هو المسؤول عن ردود الأفعال تجاهها.

صحيح أن ردود الأفعال هذه ينبغي أن تأخذ بنظر الاعتبار ظروف وتوقيت هذه الردود وانعكاسها على القضية والمصالح الفلسطينية.

من هنا يمكن مناقشة الأمر بمسؤولية عالية ودون النظر بجدية تحريم هذا الشكل أو ذاك في كل الظروف. وتبقى الشرعية الدولية مرجعية مشروعية أشكال المقاومة، ورفض التعامل «بدونية» يبقى عنصراً آخر في تحديد وتوجيه أي من أشكال المقاومة.

خاتمة

وإذا كان علينا في الساحة الفلسطينية أن نتجنب تعدد البرامج السياسية وبالطبع تعدد الاجتهادات الفردية في ممارسة هذا الشكل النضالي أو ذاك في هذه المرحلة أو تلك، وحتى لا نقع في ازدواجية المعايير للتقييم، وحتى لا يوضع أحد نفسه حكما لتقرير ما يجوز سياسيا وما لا يجوز، وما يجوز كفاحيا وما لا يجوز، ولأن الجميع شركاء في هذا الوطن ضحوا وما زالوا من أجله وحرصوا وما زالوا على مصالحته، ولكل ذلك يجب أن يكونوا شركاء في القرار وفي تحديد ما هو مقبول سياسيا وما المحظور، وما الأشكال الجماهيرية والكفاحية المطلوب استخدامها لتحقيق هذه الأهداف، وهذا يتأتى خلال حوار وطني قطع شوطا كبيرا ويجب استكمالها على قاعدة من يشارك في تحمل عبء النضال يحق له بل يجب عليه المشاركة في تحديد أهداف هذا النضال وأفضل أشكال المقاومة لإنجاز هذه الأهداف في هذه المرحلة أو تلك. صحيح أننا جميعا في سفينة ولا يجوز لأحد أن يثقب موقعه ولكن يجب أن نحدد معا

إلى أين تتجه هذه السفينة، لان من يقودها لا يعرض مصيره وحده للخطر ولكن مصيره ومصير الآخرين.

وتبقى الملاحظة الأخيرة التي يجب أن يتوقف عندها كل منا : الم تتوقف المقاومة بكل أشكالها لفترة غير قصيرة وفتح الباب على مصاريعه أمام المفاوضات وحدها ، فهل توقف العدوان؟ إن إحصاءات التوسع الاستيطاني تقول غير ذلك ومصادرة الأراضي تشير إلى تصاعد العدوان وتواصل الاحتلال، صحيح إن ظروفنا معقدة ولسنا الطرف الأقوى في المعادلة وقد لا نستطيع فرض حل متوازن، ولكن يمكننا الحيلولة دون فرض حل استسلامي، وإذا لم نقاوم بأي شكل هل يتوقف العدوان؟ وهل يكون الشارع الإسرائيلي اقرب إلى السلام؟ لا يبدو الأمر كذلك، فالعدوان مستمر توقفت المقاومة او تواصلت؟ ومن هنا لا خيار إلا بمواصلة المقاومة والتصدي للعدوان وفتح الطريق أمام حقوقنا الوطنية وفق قرارات الشرعية الدولية.

حركات التضامن الدولية، أهميتها وكيفية تطويرها

خالدة جرار*

مقدمة

إن فشل سياسات الحكومات في الاستجابة لمطالب ومصالح الشعوب، واتخاذها لمواقف مناقضة لاختيارهم، قد دفع لبلورة حركات اجتماعية مناهضة لتلك السياسات، وقد نظمت هذه الحركات نفسها في إطار منتديات وهيكل تناقش البدائل لسياسات الحكومات. وفي مركزها كان الموضوع الفلسطيني، والحرب على العراق ومناهضة الليبرالية الجديدة.

وبعد أشهر من الانتفاضة الثانية أعيد تشكيل حركة التضامن الدولية للتضامن مع الشعب الفلسطيني خلال اجتماع لناشطي السلام الدوليين في جنوا بايطاليا في أواسط عام ٢٠٠١، وكان ذلك استجابة لسلسلة من الاجتماعات التي بادرت لعقدتها شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية مع ممثلي هذا الحركات في رام الله لتطوير فكرة التضامن الدولي الشعبي لتوفير الحماية للشعب الفلسطيني، في ظل تصاعد عمليات القمع والقتل والاعتقالات والاستيطان وهدم البيوت من الاحتلال الإسرائيلي، وقد بدأت الحركة من خلال وفود تضامنية أوروبية وأمريكية بالبعثات، ثم تطور التواجد الدولي إلى شكل حملات أكبر كان أبرزها: الحملة مع بداية الاجتياح الإسرائيلي لمدن الضفة الغربية بتاريخ ٢٩/٣/٢٠٠٢، وحملة دعم المزارعين في موسم قطف الزيتون «٢٠/١٠/٢٠٠٣ - ١١/٥/٢٠٠٣»، وحملة ضد جدار الضم العنصري التي بدأت من تاريخ ٢٢/١٢/٢٠٠٢ - ٢٠٠٣/١/٢. وأخيراً المشاركة في فعاليات المنتدى الاجتماعي العالمي في بومباي في الهند في شباط ٢٠٠٤.

* مديرة مؤسسة الضمير لرعاية المعتقلين.

وقد حققت الحركة نجاحاً في إعادة طرح موضوع التضامن الدولي مع الشعب الفلسطيني المحتل إلى الواجهة، بعد ضعفها بل غيابها إثر توقيع اتفاقيات أوسلو، وقد أزعجت هذه الحركة الإسرائيليين، فأخذوا يمحاربتهم على مستويين، خارجي تمثل باتهامها بمعاداتها للسامية، وداخلي «في الأراضي المحتلة» بمنع العديد منهم من الدخول، وإبعاد عدد من نشطاء الحركة ومنعهم من العودة، واعتقال عدد منهم ومداهمة أماكن تواجدهم، إلى أن وصلت المضايقات إلى الحد الدموي الذي بدأ بقتل المناضلة «راتشيل كوري» التي داستها الجرافة الإسرائيلية في ٢٠٠٣/٣/١٦ أثناء محاولة منعها لهدم منزل في رفح، تبعها مقتل الناشط الأمريكي «بريان أفيري» إثر إصابته برصاصة في الرأس في جنين، وأخيراً الناشط البريطاني «توماس هورندال» الذي توفي بعد أن كان يعاني من الموت السريري.

إن بلورة نشاط جدي لحركة التضامن الدولية أزعج إسرائيل إلى حد كبير، فقد أدركت الوفود التضامنية حجم الانتهاكات التي تمارسها إسرائيل بحق الفلسطينيين، وكانوا شهود عيان ورسول إلى مواطنهم أدى إلى أن تأتي نتائج الاستفتاء في أوروبا لتؤكد اعتبار حوالي ٥٣٪ من الأوروبيين إسرائيل العقبة الأساسية في منطقة الشرق الأوسط، ما دفع إسرائيل لقمع هذه الحركة وإرهاب أعضائها وقتل بعضهم وذلك لمنع قدوم متضامين آخرين. وقد لعبت هذه الحركة دوراً هاماً في مقاومة جدار الضم والفصل العنصري وكان لها دوراً في تجنيد أعضاء برلمانات للتوقيع على عرائض ضد إقامة الجدار.

قد تكون استراتيجية تفعيل حركة التضامن الدولي من الاستراتيجيات الأساسية لمقاومة الاحتلال، وهذا يتطلب تفعيل وتطوير دور هذه الحركة، وطرحها لآلية مقاطعة إسرائيل على جميع المستويات، بمعنى حملة على غرار تلك التي شنت ضد نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا، والتي كان لها تأثير كبير في إنهاء هذا النظام.

مدخل

التفاعلات والتحركات التي يشهدها العالم ارتباطاً بموضوع العولمة، والحروب، وسياسة القطب الواحد أصبحت مسألة مركزية سواء على صعيد الاقتصاد أو السياسة أو الثقافة، وفي سياق هذا التشابك غدت الحركات الشعبية المناهضة للعولمة تحظى بالتفاف جماهيري متزايد، وباتت تشكل قوة جذب للشعوب الفقيرة والمضطهدة والفئات الاجتماعية المهمشة.

في هذا الوقت نشهد تنامي قوى شعبية على مستوى العالم في محاولة لحماية إنسانية الإنسان، ومواجهة الاحتلال، والخيار العسكري لفرض «الديمقراطية»، والتصدي لديناميات السوق العالمية التي تسيطر عليها الشركات العابرة ومتعددة الجنسية، والتي تهدد بتفاقم التناقضات الاجتماعية

داخل كل دولة، وبين الدول الغنية والفقيرة، وبين الشمال والجنوب، كما تهدد البيئة، وتؤدي إلى زيادة معدلات الفقر والجهل والأمراض، وتفجير صراعات تحت عناوين خادعة، مثل صدام الحضارات أو صراع الأديان.

وقد شهدنا بروزاً للمنتديات المتعددة التي تنظمها الحركات الاجتماعية المناهضة للعولمة، تلك المنتديات التي تشكل تنوعاً للنضال ضد سياسة الليبرالية الجديدة في حالات متنوعة، ويمكن ملاحظة قمة جوهانسبرغ للتنمية المستدامة، والمؤتمر غير الحكومي لمناهضة العنصرية في ديربان والمنتديات الموازية للمنتديات الاقتصادية الكبرى، ولاجتماعات منظمة التجارة العالمية مثل سياتل وجنوا وكيبك وبيروت، والمنتديات الإقليمية العالمية كالمنتدى الأوروبي والإفريقي والآسيوي والمتوسطي والعربي التأسيسي الذي سيعقد في حزيران القادم من هذا العام، والمنتديات الوطنية مثل منتدى بولونيا، ونابولي وبرشلونة، وصولاً للمنتدى الاجتماعي العالمي الذي يشكل سنوياً محطة لقاء لآلاف الحركات الاجتماعية المناهضة للعولمة، التي تلتقي رغم تنوعها وتعددتها، تناقش القضايا وتبادل الآراء وتحدد برنامجاً لنشاطها بين منتدبين، كلها تجمعها مناهضتها لسياسة الليبرالية الجديدة التي تعمل بتواطؤ مع الحكومات الوطنية، وتجمعها مجموعة المبادئ الأساسية التي تم الاتفاق عليها في تموز من عام ٢٠٠١ من مجموعة من الحركات الاجتماعية كناظم لعملها.

لقد تطور المنتدى الاجتماعي العالمي من مجرد حدث ينعقد بموازاة المنتدى الاقتصادي العالمي للبحث في التحديات الاقتصادية للعولمة كما هدف المنتدى الأول، إلى الاستنتاج بأن عالم آخر ممكن في المنتدى الثاني، ثم طرح المنتدى البدائل المحتملة وسبل تحقيقها في المنتدى العالمي الثالث، وصولاً إلى المنتدى الرابع.

من الواضح أن انهيار الاتحاد السوفييتي كقطب آخر في مواجهة القطب الأوحده، قد دفع بالحركات الاجتماعية بأن تشكل البديل لسياسة الليبرالية الجديدة، سواء بالمنتديات أو الاجتماعات أو حتى المظاهرات وأعمال واسعة وموازية لكل اجتماع لمنظمة التجارة العالمية أو للدول العظمى G٨، وتكتسب هذه الاجتماعات في أحيان كثيرة أعمال عنيفة يقوم بها الآلاف من المتضررين من سياسة العولمة الاقتصادية على وجه الخصوص، فهؤلاء الآلاف من العاطلين عن العمل، أو ممن فقدوا مصدر رزقهم الوحيد أو الأيدولوجيين أو الفوضويين أو المدافعين عن البيئة أو الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية أو المهاجرين... الخ، يعبرون عن احتجاجاتهم بطرق مختلفة ومتعددة، أي أن هناك من يحاول مواجهة سياسة القطب الواحد.

وتشكل هذه المنتديات مكاناً لتجمع الحركات التضامنية العالمية. وعناوين التضامن كثيرة، يجمعها مواجهة سياسة الليبرالية الجديدة، وما يميز فعاليات هذه المنتديات هو الحضور القوي للقضية الفلسطينية، كقضية جامعة، لا بل تعدى ذلك بأن لوحظ أن المظاهرات الحاشدة التي

شهدتها العواصم الأوروبية ضد الحرب على العراق لم تخل من رفع للأعلام الفلسطينية. فكيف تبلورت حركة التضامن الدولي لدعم نضال الشعب الفلسطيني، وما هي أهميتها، وكيف يمكن تطويرها؟ هذا ما سأعالجه في ورقتي.

نشأة حركة التضامن الدولية

نشأت فكرة تشكيل حركة التضامن الدولية، خلال مؤتمر عقد في مدينة جنوا بإيطاليا في حزيران ٢٠٠١، حيث اتفق في هذا المؤتمر على إرسال وفود شعبية دولية إلى الأراضي الفلسطينية تمثل المجتمع المدني العالمي تحت شعار «حملة الحماية الشعبية للشعب الفلسطيني» GIPP. وقد جاء هذا الإعلان استجابة لمبادرة أطلقتها شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، وبلورتها عبر اجتماعات مع العديد من رؤساء الوفود الدولية المتضامنة مع الشعب الفلسطيني. وقد استوجب بلورة الفكرة تشكيل تجمع أهلي فلسطيني يضم تجمعات لمؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني تحت اسم الحملة الشعبية الدولية لحماية الشعب الفلسطيني.

الحملة الشعبية الدولية لحماية الشعب الفلسطيني

مبررات الحملة وأهدافها

في ظل عجز الحكومات، واستمرار هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية والصمت الأوروبي والدولي تجاه جرائم الحرب التي يمارسها الاحتلال الإسرائيلي وتجاهل المطلب الفلسطيني العادل بتوفير حماية دولية للشعب الفلسطيني الأعزل، انطلقت الحملة الشعبية الدولية لحماية الشعب الفلسطيني كمبادرة شعبية بديلة لتوفير حماية دولية شعبية في أيار من عام ٢٠٠١، وبمبادرة من شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية.

وقد بادرت شبكة المنظمات الأهلية لتشكيل لجنة وطنية لمؤسسات المجتمع المدني التالية:

١. شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية.
٢. الاتحاد العام للجمعيات الخيرية.
٣. الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية.
٤. المجلس الفلسطيني للسلام والعدل.
٥. مركز سبيل اللاهوت للتحرر.

٦. أعضاء من المجلس التشريعي.

٧. جمعية الشبان المسيحية/ جمعية الشابات المسيحية

٨. ISM

وتلخصت أهداف الحملة بـ:

١. توفير فرص للوفود كشهود عيان للإطلاع على الانتهاكات الإسرائيلية بحق المدنيين الفلسطينيين بكافة أشكالها.
٢. ردع أو إعاقة جزء من العنف الإسرائيلي بحق الفلسطينيين في حالة وجود تواجد دولي.
٣. توثيق تجربة الوفود الدولية في تقديم تقارير وكتابة مقالات وعقد مؤتمرات صحفية في بلادهم حول تجاربهم هنا.
٤. التعرف على تاريخ الصراع الفلسطيني ونقل الحقائق إلى المجتمعات الدولية.
٥. متابعة هذه التجربة والتواصل، لاستثمارها في بناء جهاز تشبيك فلسطيني دولي، وتوفير حماية دولية.

كما قامت الحملة الشعبية الدولية بوضع آليات لعملها تمثلت بـ:

١. الاتصال بمنظمات المجتمع المدني في الدول المختلفة من أجل إطلاعهم على هذه الحملة وضمان مشاركتهم.
٢. تعزيز العمل الفلسطيني المشترك وتوفير كافة التسهيلات المطلوبة من أجل ضمان نجاح الحملة.
٣. تطوير وسائل إعلامية من أجل تغطية نشاطات الحملة من خلال الصحافة المكتوبة والمرئية وعبر صفحات الإنترنت.
٤. المتابعة وتبادل التقارير بين الجهات المنظمة والفئات المشاركة.

التنظيم

ينظم عمل الحملة الشعبية لجنة تنسيقية، تضم في عضويتها جميع المؤسسات المشاركة في الحملة تتلخص مهماتها بـ:

- ◆ وضع سياسات عمل الحملة الشعبية الدولية بشكل أساسي.
- ◆ متابعة برامج الوفود والتأكد من تحقيق أهداف الحملة.
- ◆ الاجتماعات الدورية.
- ◆ وضع الوفود في صورة التطورات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية.

◆ تمثيل الحملة في المؤتمرات الصحفية، والمحافل الدولية.

وتقوم لجنة لوجستية بالتحضيرات الفنية ذات العلاقة.

النشاطات التي تم تنفيذها

ميدانيا: قامت الحملة بترتيب مجموعة من برامج الوفود والتي تتلخص بـ:

١. زيارات ميدانية لمناطق متضررة.
٢. زيارات للمخيمات الفلسطينية.
٣. لقاءات مع نشطاء العمل المدني، وقيادات ميدانية.
٤. المشاركة في الفعاليات الميدانية، مظاهرات أو أية فعاليات تقوم القوى الوطنية والإسلامية بتنظيمها.
٥. مراقبة الانتهاكات على الحواجز العسكرية والعقوبات الجماعية التي يمارسها الإسرائيليون بحق الشعب الفلسطيني.
٦. زيارات لبيوت شهداء وبيوت تم قصفها، وزيارات جرحى الانتفاضة.
٧. زيارات لمناطق الاستيطان والطرق الالتفافية.
٨. زيارة القدس القديمة ومخيماتها، كأولوية ضمن برنامج كل الوفود.
٩. زيارات ميدانية لمنطقة الجنوب في غزة (خان يونس، منطقة المواصي، المطار، رفح).
١٠. الحملات: تم تنظيم ثلاث حملات مركزية، الأولى تزامنت مع الاجتياح الإسرائيلي لمدينة الضفة الغربية بتاريخ ٢٩/٣/٢٠٠٢، قامت خلاله مجموعات التضامن بكسر نظام منع التجول المفروض على رام الله، والدخول إلى مقر المقاطعة المحاصر بالدبابات والآليات العسكرية، والتمترس في داخلها في ظل التهديدات الإسرائيلية للرئيس عرفات، وللمعتقلين الفلسطينيين المحتجزين في المقاطعة ومنهم الأمين العام للجمعية الشعبية احمد سعادت، والمعتقلين المتهمين بقتل وزير السياحة الإسرائيلي، وقد استطاعت هذه الوفود أن تمنع تدهور الوضع في المقاطعة، وتزويد المحتجزين في داخلها بالأدوية والماء والغذاء وترافق مع ذلك نشاط لبقية أعضاء الوفود خارج المقاطعة شملت التواجد مع عدد من العائلات الفلسطينية وخاصة في المناطق الخطيرة، زيارة الجرحى في المستشفيات، تنظيم اعتصامات أمام مقرات البعثات الدبلوماسية.

الحملة الثانية: نظمت الحملة تحت شعار دعم المزارعين الفلسطينيين في قطف الزيتون، وقد امتدت الحملة من تاريخ ٢٠ أكتوبر وحتى ٥ نوفمبر ٢٠٠٣، حيث قام المتطوعون الدوليون بمساعدة وحماية المزارعين خاصة في المناطق القريبة من المستوطنات. وقد نظمت الحملة بالتعاون مع الأطر والمؤسسات الأهلية المحلية.

الحملة الثالثة: حملة مناهضة جدار الضم والفصل العنصري، نظمت الحملة تحت شعار «لا لجدار برلين» وقد كان أوج الحملة في الفترة الواقعة بين ٢٢/١٢/٢٠٠٢ وحتى ٢/١/٢٠٠٣. شملت تنظيم فعاليات ميدانية في المناطق المقام عليها الجدار، كما شملت تحركات دولية على مستوى البرلمانات المختلفة والمؤسسات الدولية.

ومع التهديدات بشن الحرب على العراق شاركت الحركات التضامنية في مختلف أنحاء العالم بمظاهرات حاشدة في مختلف المدن الأوروبية، كما نظمت في فلسطين مظاهرة حاشدة ضد الحرب.

ومع توقع تأثر المناطق المحتلة بتصعيد إسرائيلي خطير مع بدء الحرب على العراق، دعت الحملة الشعبية الدولية لتواجد وفود تضامن دولية في الأراضي المحتلة في الفترة الواقعة ما بين ١/١٥ - ٣/١٥/٢٠٠٣.

أنواع الوفود التي استقبلتها الحملة

هناك تنوع في طبيعة الوفود التي تحضر إلى المنطقة، فهي تتنوع بين نشطاء في ميدان العمل الأهلي، صحفيين، مجموعات طلابية، مجموعات تضامن، نشطاء سياسيين أعضاء برلمانات وآخرين.

كيف تعاملت إسرائيل مع الوفود

شنت إسرائيل حملة عنيفة ضد حركة التضامن مع الشعب الفلسطيني باتجاهين: الأول على المستوى الدولي من خلال اتهامها بمعاداتها للسامية، في الوقت نفسه شنت إسرائيل حملة هنا، فقد منعت العديد من الوفود التضامنية من القدوم إلى الأراضي المحتلة وقامت بإعادتها من المطار ومن الحدود، وقامت بمداهمة مقار عديدة تتواجد فيها تلك الوفود مثل بيت ساحور ونابلس، كما قامت باعتقال وإبعاد العديد منهم، إلى أن أخذت البعد الدموي مع اقتراب الحرب على العراق والذي تمثل بقتل المناضلة راتشيل كوري ٢٣ عاماً - الناشطة الأمريكية، التي سحقتها جرافة عسكرية أثناء تصديها لهدم بيت في رفح مساء الأحد ١٦/٣/٢٠٠٣، ثم تبعها المناضل «بريان أفيري» ٢٤ عاماً الذي لقي مصرعه إثر إصابته بعبارة ناري في الرأس في مدينة جنين، ثم ناشط السلام البريطاني «توماس هورندال» الذي توفي بعد دخوله في حالة موت سريري بتاريخ ١٢/٤/٢٠٠٣.

وقد هدفت هذه العملية إلى إرهاب الناشطين الدوليين وإجلائهم عن الأراضي المحتلة، وترافق ذلك مع إصدار الجيش الإسرائيلي لبيانات تعلن أن هؤلاء الناشطون يعيقون حركة الجيش. وأخيراً اتخذت إسرائيل من ذريعة قيام أحد البريطانيين بعملية داخل إسرائيل، سبباً إضافياً لمنع قدوم النشطاء الدوليين.

استخلاصات

لقد مثلت حملة الحماية الشعبية عنواناً وطنياً أهلياً للتضامن الدولي مع الشعب الفلسطيني، واستطاعت تفعيل المشاركة الشعبية في المقاومة سواء في فعاليات ضد الجدار أو الحواجز أو اختراق الحصار ومنع التجول، وبذلك فهي تساهم في تعزيز شكل المقاومة الشعبية المطلوبة إلى جانب كافة الأشكال المشروعة في النضال ضد الاحتلال، ويرأى فإن استراتيجية تعزيز المقاومة الشعبية، إلى جانب استراتيجية تفعيل حركة التضامن الدولي مع الشعب الفلسطيني، واستراتيجية تعزيز صمود الناس في ظل السياسة الإسرائيلية التصعيدية قد تساعد في مواجهة الوضع السياسي الحالي، ولا بد من تطوير آلية التأثير لهذا الحركات، من خلال اعتماد آلية المقاطعة الشاملة لإسرائيل على مختلف المستويات.

لقد حققت هذه التجربة العديد من النجاحات، في الوقت نفسه واكبها العديد من النواقص والثغرات من نوع ضعف التنسيق أحيانا وبروز نزعة الانحسار في التجاوب مع أنشطة الحملة في الآونة الأخيرة، وضعف التغطية الإعلامية وبشكل خاص العربية والفلسطينية، لكن الأمر الهام هو كيف يمكن الحفاظ على هذه المبادرة وتطويرها.

ويمكن للاقتراحات التالية أن تساهم في تطويرها:

١. وضع استراتيجية لتطوير عمل الحملة الشعبية الدولية، تركز على تعميق المشاركة الشعبية في حملة الحماية، وتؤمن أفضل مشاركة جماهيرية في إطارها.
٢. تطوير آليات لمتابعة عمل الوفود عند العودة إلى بلدانهم من خلال إيجاد قنوات اتصال دائمة مع المؤسسات والهيئات التي يمثلونها.
٣. العمل من الوفود على التأثير على الأعضاء البرلمانيين، من أجل التأثير على سياستهم.
٤. التأثير على الرأي العام في بلدانهم من خلال عرض تجارب الوفود.
٥. نقاش استراتيجية عمل مشتركة «فلسطينية ودولية تركز على تعزيز المشاركة الشعبية الفلسطينية في مواجهة الاحتلال» مظاهرات حاشدة تقتحم الحواجز...
٦. التركيز على استراتيجية مقاطعة إسرائيل على مختلف المستويات «مقاطعة اقتصادية، مقاطعة الأكاديمية، مقاطعة شاملة كتلك التي رافقت دعم نضال جنوب إفريقيا ضد نظام الفصل العنصري، وقد كانت مبادرة النشطاء في بلجيكا في مقاطعة إنتاج المستوطنات الإسرائيلية وما رافقها من مبادرة فلسطينية» بتشكيل المرصد الفلسطيني، ذات تأثير إيجابي ألقى الاحتلال.

كل ذلك يتطلب تطوير عمل المظلة الفلسطينية «GIPP» وتوسيع دائرة تأثيرها، وأهمية دعم المبادرات القطاعية التي ترفع شعار المقاطعة لإسرائيل، من خلال وضوح موقف فلسطيني يوفر الأساس لحركات التضامن الدولية لإدارة حملة شاملة وعلى جميع المستويات.

وفي النهاية لا بد من النظر بإيجابية لأهمية حركات التضامن الدولية، في دعم نضال الفلسطينيين من أجل إنهاء الاحتلال، ففي ظل نظام الهيمنة الأمريكية والسياسة السافرة في دعم استمرار الاحتلال، وتبعية وضعف الموقف الأوروبي، وتواطؤ الموقف العربي، لا بد من أن يكون البديل هو الحركة الشعبية التي تتجلى في حركات التضامن، وربما حان الوقت لمحاولة استنهاض حركة شعبية عربية لدعم النضال الفلسطيني والضغط على الموقف الرسمي العربي.

ربما الحصاد لن يكون سريعاً لكنه يؤسس لخيار بديل، ومن المفيد الإشارة إلى أنه تم مؤخراً تشكيل ائتلاف في بريطانيا من حوالي ٢٠٩ مؤسسة بريطانية قاموا بجمع توقيعات ل ١٩٢ عضو برلمان ضد إقامة جدار الفصل العنصري، كذلك قامت حركة التضامن الأيرلندي بجمع توقيع ل ٢٧٥ عضو من أعضاء البرلمان الأوروبي، على عريضة تطالب بفرض مقاطعة اقتصادية على إسرائيل بسبب انتهاكها لحقوق الإنسان وحتى إنهاء الاحتلال.

المراجع

- وثائق شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية.
- سايتز، شارمين. حركة التضامن الدولية مع فلسطين على مفترق طرق، مجلة الدراسات الفلسطينية، (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠٠٣).
- الشهال، نهلة. إسرائيل: هجمة مدروسة على الحركات المساندة للنضال الفلسطيني، صحيفة الأيام، عدد ٢٦٢٢، ٢٠٠٣.

الإصلاح والمأسسة كمتطلب داخلي شعبي

عزمي الشعبي*

كما فهمت مطلوب مني أن أتقدم بتصوير حول «هل يمكن أن يكون الإصلاح مدخلاً للخروج من حالة الانسداد في حياة الفلسطينيين» وأي مدخل في الإصلاح هو مدخل للعمل ككل، وأعتقد أن الذين وضعوا هذا المدخل انطلقوا من إن موضوع الإصلاح قضية حقيقة في حياة المجتمع الفلسطيني وليس قضية مفتعلة. البعض قد يطرح سؤالاً: هل حقيقة أن قضية الإصلاح هي قضية حقيقية، حاجة فلسطينية أم هي قضية مفتعلة؟ وحتى لا أطيل عليكم فأنا لست باحثاً بالمعنى الكلاسيكي، وإنما عايشت موضوع الإصلاح في السلطة كطرف مباشر فيه من مواقع مختلفة، عايشته أيام كنت وزيراً في السلطة، ومن ثم عايشته في المجلس التشريعي، ثم عايشته مع مؤسسات المجتمع المدني، وعندما أصبحت عضواً في اللجنة الوطنية للإصلاح، بمعنى رأيت الموضوع من الداخل أكثر من رؤية باحث يرصد من الخارج ويحلل.

أسمع من أطراف ذات تأثير حقيقي من أن الواقع الفلسطيني لا يتطلب إصلاحاً ومع ذلك أرى إجماعاً في حياة الفلسطينيين من أحزاب وقوى اجتماعية ومؤسسات حكومية وأهلية حول الحاجة إلى إصلاح، وهذا يعكس الشعور أننا لم ننجح في تحقيق ما كنا نطمح لتحقيقه في إطار برنامجنا للمرحلة الماضية، وهذا الشعور بالعجز يكاد يتحول أحياناً من شعور لدى العامة إلى شعور لدى مراكز اتخاذ القرار والقيادات والأحزاب، وبالتالي يصبح واقعاً. ما الذي يمنع الشروع بالإصلاح إذا كان هذا الرأي كاسح في

* عضو المجلس التشريعي الفلسطيني.

إطار قناعة الفلسطينيين بالشعور بالعجز والفشل؟ والإصلاح يعني اعتراف واقعي ان هناك فشل وأن هناك أخطاء وأجساما فشلت وأن هناك أشخاصاً فشلوا وسياسات فشلت، وبالتالي المطلوب مراجعة كل ذلك، في إطار المؤسسة والسياسات.

بالتأكيد السؤال المشروع: لماذا منذ عام ٩٧ بدأ هذا الموضوع يطرح في الساحة الفلسطينية؟ نحن في ٢٠٠٤ وما زلنا ندور في حلقة اسمها الإصلاح، ولا نعرف من أين نكسر الحلقة نحو الانطلاق، وباستمرار نعود إلى نفس النقطة وكأننا في دائرة مغلقة. الإصلاح يعني وضع القضايا على الطاولة. بالتأكيد الاحتلال طرف أساسي ومهم يمنع الإصلاح وليس له مصلحة فيه، وأحيانا يفرض على الفلسطينيين من خلال ما يقوم فيه من إجراءات وضغوط تغيير أولوياتنا وتشوش خططنا بما فيها خططنا نحو الإصلاح، وخاصة بعد تولي شارون السلطة والذي هدف بشكل واضح لتهميش السلطة، ضربها، إضعافها ثم منع تجديدها، ومنع نشوء أية بدائل إصلاحية، بل إبقاء هذا الجسم كجسم مريض لكي يشكل له المبرر والغطاء حتى يقوم بما يقوم فيه في غياب وجود طرف فلسطيني. هذا جانب يتعلق بالاحتلال نضعه جانبا.

الجانب الثاني هو تداخل الأجندات الدولية والمحلية. لا نستطيع أن ننكر أن الشعب الفلسطيني وبسبب طبيعة قضيته فالوجود الدولي في فلسطين هو وجود حقيقي، والوجود هذا لا يمكن تجاهله وهناك تأثير له، جزء من هذا التواجد مطلب فلسطيني لنا مصالح فيه، بدءاً من الدعم المالي والتمويل الرئيسي للفلسطينيين، وتقديم المساعدة، وطلب الحماية الدولية إلى طلب تدخل دولي في مواجهة الإجراءات الإسرائيلية، وصولاً إلى وساطة الدول مع الإسرائيليين... كل ذلك يؤكد على أن الوجود الدولي في فلسطين هو وجود غير مصطنع بل حقيقي وعليه لا يمكن تجاهل أن هذا الوجود له أجندات، والأجندات المحلية الدولية أحياناً توضع في شكل متعارض وأحياناً تحل الأجندة الدولية محل الأجندة المحلية، ومن تجربتي الخاصة لاحظت أن هناك تقاطع أحياناً بين الأجندات الأجنبية الدولية والأجندات المحلية الفلسطينية في الإصلاح، وهذه القضية تعني أن الاحتياج للمجتمع الدولي للإصلاح لبنية السلطة يتقاطع أحياناً في بعض القضايا ما يربك ويعطي سلاحاً للذين يرفضون الإصلاح لتبرير عدم دفع العملية، بحجة أن هذا متطلب دولي أجنبي. ثم بعد ذلك جاءت المقاومة من مراكز نفوذ بسبب نمط قيادي استمر عبر المنظمة ثم عبر السلطة وتجذر بوجود إمكانيات لنشوء شرائح أو مراكز نفوذ أكثر قليلاً من إطار المنظمة، كونه صار في سلطة بمعنى صار في إمكانيات للإستفادات المباشرة لمراكز النفوذ خلال السيطرة على هذه السلطة، وبالتالي هناك مقاومة داخلية للإصلاح جاءت بسبب النمط القيادي الفردي الذي لا نستطيع نحن أن ننكره. وعندما نتحدث عن النمط القيادي الفردي لا نعني فقط شخص عرفات، وإنما على النمط القيادي، الذي يقوم على أساس الفرد والأفراد وغياب الخطط وغياب المؤسسة وغياب دورها بدءاً من طريقة اجتماع القيادة الذي يرغب الرئيس دائماً أن يكون فيها الوزراء والأمن واللجنة التنفيذية

واليوم يدعى ممثلون عن الفصائل والذي يحب أو يرغب من المجتمع المدني أهلاً وسهلاً؛ كله في إطار جسم غير مؤسس معوم وهمي ليس له مرجعية، ولا إطار قانوني، وفي نفس الوقت تغييب دور المؤسسة ك لجنة تنفيذية قائمة بذاتها، مجلس وزراء قائم بذاته، تغييب خطط العمل المعروفة والمعلنة والمعدة والواضح فيها في إطار هذه الخطط من هم الشركاء وما هي الأهداف المباشرة وما هي النشاطات المطلوب تنفيذها، ما هو الجدول الزمني والتكاليف، ومن هي الجهة التي تقيم، بعد ذلك لمن تقدم هذه التقارير ونتائج العمل. واضح ان هناك نمط قيادي يعمل عكس ذلك.

يبقى موضوع التعارض بين الوطني والتحول الديمقراطي أو بناء المؤسسات في المجتمع الفلسطيني وهو موضوع مصطنع، من الممكن أن نحافظ على آلية تغطي الجانبين في البرنامج الفلسطيني، وهو برنامج أكيد مزدوج، هناك ما زال برنامج للشعب الفلسطيني هو إنجاز حقه في تقرير المصير وإقامة دولته ودحر الاحتلال وهذا هو الأساس، ولكن في نفس الوقت طبيعة التسوية السياسية التي ولجناها تعطينا فرصة لبناء أنوية مؤسسات هذه الدولة الديمقراطية من خلال مأسسة المؤسسات بطريقة واضحة، فيها الإطار التشريعي والإطار القانوني واضحا، فيها المرجعيات واضحة وفيها آليات العمل والسياسيات التي تقوم فيها السلطة الفلسطينية واضحة.

والمراجعة التاريخية بسيطة: كيف تعاملت هذه القيادة مع موضوع الإصلاح وهذا لا بد من المرور السريع عليه. في ٩٦-٩٧ صدر أول تقرير لرئيس هيئة الرقابة العامة أن هناك تجاوزات في إطار الإدارة العامة، هذا التقرير تناوله المجلس التشريعي والرئيس وضعه في الدرج. هذا التقرير المجلس التشريعي استخدمه وبنى عليه تقرير المجلس التشريعي عام ٩٧-٩٨ الذي كان اول تقرير فلسطيني داخلي يتحدث عن ضرورة الإصلاح في بنية السلطة وفي آليات عملها وفي سياساتها، وركز على أهمية محاسبة مراكز النفوذ التي بدأت تستخدم الوظيفة العامة لمصالحها الخاصة.

كان هذا شأناً فلسطينياً- فلسطينياً لم يكن هناك لا دخل للإسرائيليين ولا للأمريكان ولا للرباعية في هذا الموضوع، والرئيس لم يتعامل مع هذا التقرير والقيادة ظلت تجادل وتقدم وتؤخر إلى أن تآكلت نتائج هذا التقرير. ثم جاء تقرير روكارت وهو من مجلس العلاقات الخارجية، وهذه كانت أول مرة تأتي المحاولة من الخارج للإستقواء بالقوى الدولية للضغط على الرئيس عرفات وعلى القيادة للقبول بفكرة الإصلاح، وكلنا نعرف تقرير روكارت الذي ساهم في صياغته فلسطينيون، ولكن كان يراد لهذا الشيء الفلسطيني أن يستخدم مظلة دولية للضغط على السلطة، وعلى العكس من تقرير المجلس التشريعي الذي تم تجاهله، جرى التعامل مع نتائج تقرير روكارت، فالرئيس عرفات أمر بتشكيل أول لجنة وزارية برئاسة الدكتور نبيل شعث

وعضوية أبو شريعة ورمزي خوري لتنفيذ توصيات روكارت، ثم القصة عندكم! فعندما تتشكل لجنة من هذا الشكل تستطيعون تقدير النتائج، فشطبت كلمة الإصلاح وكتب الرئيس عرفات مكانها كلمة تطوير، وطبعاً هذا يعكس عقلية أخرى.

جاء بعد ذلك تقرير المجلس التشريعي على أثر فشل السلطة الفلسطينية في رد الهجوم الإسرائيلي على أحداث أيلول، ٢٠٠٠ والذي اجتاحت فيه مواقع السلطة الفلسطينية وثبت أن مؤسسات السلطة لم تستطع أن تتحمل العبء أو تقدم الحد الأدنى من الخدمات أثناء الاجتياح، وأن قوة الأمن الرئيسية والتي تستهلك ما يقارب ٣٥٪ من الموازنة العامة بدت وكأنها ميخرة وغير موجودة، وفي ظل غياب لأي دور قيادي. أمام هذا الشعور بادار المجلس إلى إجراء مراجعة، وتحت الضغط جاء الرئيس عرفات إلى المجلس وقال أنه مستعد للإصلاح، فكانت المبادرة الأخرى وهو أول تقرير للمجلس حول رؤيته للإصلاح في الوثيقة الرسمية التي أصدرها في نهاية العام ٢٠٠٠. كان ملخصها أن أساس المبادرة نقطتان أساسيتان، تعديل في البنية من خلال مجلس الوزراء ورئيس وزراء يكون مساءلاً أمام المجلس. فشل هذا الاقتراح، ضغط الرئيس وشطب هذا الموضوع من المذكرة، ولم ننجح في تمريره داخل المجلس التشريعي. ثم مر موضوع تحديد الانتخابات وموضوع قانون السلطة القضائية وإصدار قانون ومجموعة إجراءات أخرى.

بعد ذلك تآكل هذا الملف وجاء الضغط الدولي هذه المرة من خلال خارطة الطريق والرابعة. وخارطة الطريق ربطت -وهي مبادرة دولية هذه المرة وانظروا كيفية التبادل مرة مبادرة محلية ومرة مبادرة دولية- موضوع الإصلاح وفقاً لاحتياجات خارطة الطريق كإجراءات في خارطة ملزمة للسلطة، ولم تكتف بتحديد إجراءات مطلوب من السلطة تنفيذها في إطار الخارطة والالتزام بها، وإنما أتبع ذلك بتشكيل قوة عمل: مجموعة عمل من الأربعة زائد أربع دول أضافوهم task force، وهذه وضعت بنوداً محددة لأجندة للسلطة الفلسطينية. هذه الأجندة كانت تقول أنه مطلوب منك خلال ١٠٠ يوم أن تعمل واحد اثنين ثلاث محددين بمطالب معظمها احتياجات أمنية لإسرائيل، إجراء تغيير في بنية السلطة بعضها احتياج إسرائيلي وبعضها احتياج فلسطيني، وبعضها ركز على موضوع الإجراءات المالية والإدارة المالية والإدارات العامة للسلطة، وخطة منفصلة تحت الطاولة لموضوع إصلاح الأجهزة الأمنية- غير معلنة- لكنها جزء من الالتزامات لإعادة بناء الأجهزة لأمنية وأساساً ربطها بوزارة الداخلية وإعادة بناءها من جديد. وهنا أيضاً السلطة استجابت لذلك وشكلت لجنة وزارية برئاسة ياسر عبد ربه ومجموعة من الوزراء، وبدأت هذه اللجنة تمثل خطتها للإصلاح وتقدم تقاريرها للكوارتير، وعقد أكثر من مؤتمر في الخارج وذهبت هذه اللجنة الوزارية وقدمت إنجازاتها إلى الكوارتير ولم تأت لتقدم ذلك لا إلى المجلس التشريعي ولا إلى أي طرف فلسطيني.

لقد ذكرت كل ذلك حتى أقول: أن السلطة تعاملت مع الإصلاح حسب الأجندة الدولية وبالاستجابة تحت الضغط، وتعاملت مع الإصلاح حسب الأجندة المحلية بإدارة الظهر. بمعنى آخر السلطة تعاملت مع موضوع الإصلاح كموضوع للمساومة السياسية، وهذا أخطر شيء! أصبح موضوع الإصلاح جزء من المساومة لقيادة مضغوطة محاصرة ضعيفة منهكة، وفي الفترة الأخيرة لم يعد الموضوع مساومة وإنما أصبح حياة أو موت بالنسبة لهذه القيادة، وأصبحت مفاوضاتها أن تساوم مقابل البقاء ومقابل العودة إلى طاولة المفاوضات وليس مساومة من أجل إنجاز حقوق أو إلى آخره.

هذا ما أردت قوله حول الإصلاح. أما إذا تكلمنا عن مجالاته فالكل كتب والكل يعرف المطلوب: في القضاء كتبنا وكل واحد فيكم يستطيع أن يأخذ من عندي ما كُتِب عن القضاء. ما المطلوب من المجلس التشريعي كتبنا، من السلطة التنفيذية، الإدارة العامة، ديوان الموظفين، هيئة الرقابة العامة، أجهزة الأمن، المالية، مكتب الرئيس، والهيئات العامة الكثيرة المتعددة، سياسة التشغيل، مواجهة الفقر والبطالة... كل هذا موجود كتوصيات فلسطينية ودولية، وهناك خبراء عقدوا مؤتمرات وأوراق عمل. ليس هذا المهم فالمهم هو آلية الإصلاح، الآلية ودون وجود خطة للإصلاح، دون جسم قوي يقود عملية الإصلاح من خلال إعطاء الصلاحية وتخويله في ذلك، ودون أن يجري ذلك في إطار البيت الفلسطيني والمؤسسات الشرعية للشعب الفلسطيني باعتباره احتياج فلسطيني.. فهنا الخوف من التقاطع أحيانا بين الاحتياجات الفلسطينية والاحتياجات الدولية. نحن نستطيع إذا وضعنا خطتنا بشكل واضح أن نحدد ما هو المطلوب من المجتمع الدولي، وبأساس دورهم الأخلاقي في أن يضغطوا لمنع إسرائيل أن تعطل عملية الإصلاح لأن إسرائيل هي التي تعطل في أحيان كثيرة موضوع الإصلاح لأسباب خاصة فيها. يبقى دور المجتمع الدولي هو أن يحمي الفلسطينيين ويحمي خطتهم للإصلاح من الإجراءات الإسرائيلية، وتبقى الخطة والمكان الذي سوف يجري فيه الحوار وتشريع ذلك في قانون ويجب أن يشرع ذلك ليس باعتباره شيء يمكن إدارة الظهر له، وذلك من خلال قانون يؤتى به إلى المجلس التشريعي ويشرع ويحدد فيه الخطة وأهدافها وآلية تنفيذها والأطراف الشريكة. وعندما نقول الأطراف الشريكة الحكومية وغير الحكومية، وعندما نتحدث عن خطة شاملة فهذا يعني إصلاح في داخل الحكومة وفي داخل المؤسسات التشريعية وفي داخل القضاء وفي داخل مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات التمثيلية للقطاع الخاص.

ثانياً: ليس من نمط يقوم على أساس المؤسسة والتخطيط وليس هناك هذه الطريقة في العمل التي هي فكرة المأسسة وفكرة وجود خطط. وثالثاً فإن الوضع القيادي المحاصر اليوم لا يسمح لها بأن تقود عمل شامل من هذا النوع وفي الوقت الذي حياتها مهددة، في الوقت الذي يكون فيه دورها موضع مساومة، أن تكون موجودة أو غير موجودة. في ظل هذه الظروف هذه القيادة لن تستطيع أن تصلح، من متابعتي للمؤتمر أمس واليوم ستلاحظون أن هناك قضية مشتركة في

هذا المؤتمر وهي في الشعور بالتآكل القيادي عند الشعب الفلسطيني، الشعور بغياب لأي دور قيادي. ودون وجود قيادة قادرة على أن تقلع بأي برنامج نضعه بما فيه برنامج الإصلاح لن نستطيع أن نقلع. هناك شعور بالحاجة أننا يجب أن نعيد توليد قيادة للشعب الفلسطيني تستطيع أن تحمل هذا العبء وهذا الهم بأشكاله المختلفة، هذا شعور تحدث عنه صائب عريقات عندما تحدث عن الانتخابات. لماذا تريد انتخابات؟ لأنك تحتاج لقيادة جديدة. تحدث عنه مصطفى بمطالبتة بقيادة موحدة مؤقتة، ويسام عندما طالب بمجلس تأسيسي من أجل التحضير للانتخابات. إذن الكل يؤشر أن هناك حاجة فلسطينية لوجود ماتور يقلع بكل شي بما فيه خطة الإصلاح، هذا الماتور هو إعادة بناء قيادة قادرة على أن تقود ذلك، وأنا أقول أن الصراع يدور اليوم بين وجهات نظر كثيرة: بوش الذي يريد قيادة جديدة للفلسطينيين غير عرفات، عريقات يريد إعادة تجديد الشرعية لقيادة عرفات بالانتخاب، وبعض القوى تريد انتخابات ومن ينجح ينجح، والبعض يقول نريدها موحدة والآخر يطالب بها مشتركة... الخ. وهناك شارون الذي لا يريد الانتخابات، لا يريد قيادة جديدة، يريد الابقاء على هذه القيادة المشلولة كمبرر وغطاء للاستمرار في برنامجه.

وجهة نظري التي طرحتها في المجلس التشريعي والتي أقول أنه أن الأوان تكريماً لمعهد أبو لغد الذي علمنا فكرة المعرفة والصراحة والشفافية وللأخ إبراهيم أبو لغد - الله يرحمه - أقول:

أن الأوان كي يعلن الرئيس عرفات عن موعد الانتخابات، وبحيث لا يشارك فيها، وأن يطلب من قيادة فتح إجراء الانتخابات الداخلية في الحركة من خلال عقد مؤتمرها العام.. أي المطلوب أن يحذو الرئيس عرفات حذو مانديلا الذي اختار أن يغيب عن الصورة خلال فترة الانتخابات الثانية في جنوب إفريقيا كي تبرز قيادة جديدة.. إن على الرئيس عرفات أن يفتح الطريق أمام نشوء قيادة جديدة للشعب الفلسطيني بوجوده ومباركته وليس على أنقاضه كما يريد البعض.

الانتخابات الفلسطينية المفترضة: أهميتها وممكّنتها في المرحلة الحالية

إياد البرغوثي*

بعد سماع المتحدثين بالأمس واليوم كان يجب أن تتغير الورقة مرتين، أمس غيرتها ولكن لم يكن من الممكن أن أغيرها الآن. يبدو ان موضوع الانتخابات صار موضوعاً استراتيجياً عند القوى السياسية الفلسطينية، ويتهيأ لي أن هذا فيه شيء من الصحة وفي نفس الوقت فيه شيء من القصور عند الحركات السياسية التي لا ترى إلا الانتخابات مخرجاً من هذا الذي نواجهه. والذي أخشاه أننا إذا تعاملنا مع الانتخابات باعتبارها المنقذ الأخير فحتى هذا المنقذ لا ينفع ونفقد الخيارات.

على أي حال جميع المتحدثين وربما جميع المهتمين فلسطينياً في موضوع الانتخابات يتحدثون عن أن الانتخابات مسألة هامة ومسألة ضرورية، من خلال رصد المواقف العملية للاتجاهات السياسية المختلفة وللسلطة، وأن هناك أيضاً أسباب داخلية للورقة عنوانها يتمركز حول أهمية وإمكانية الانتخابات- وأنا أعتقد ان هناك علاقة جدلية بين الأهمية والإمكانية، والذي ليس ممكناً هو في النهاية غير مهم، ونحن لا نستطيع أن نذهب للمريخ وبالتالي ليس مهماً الذهاب للمريخ. كذلك في اللحظة التي نكون فيها غير معنيين بموضوع مثل الانتخابات سنجد التبرير لعدم أهمية الانتخابات، وبالنسبة لنا هو في ساحة الممكن وبالتالي الذي ليس مع الانتخابات ويقول عنها مهمة وهو معها إنما هو يعتقد أنها مسألة غير ممكنة بطريقة أو بأخرى، أو بتفسيرات مختلفة. إذن لماذا لا نرجع للسؤال المهم: لماذا لم تجر الانتخابات الفلسطينية حتى الآن؟

* استاذ علم الاجتماع في جامعة النجاح الوطنية.

بين إنشاء السلطة في أوسلو وبداية الانتفاضة بداية المرحلة الأمنية المزعجة كان هناك ٦ سنوات وكان بإمكان وزارة الحكم المحلي أن تنظم انتخابات فلماذا لم تنظم؟ كان هناك من هو مرتاح فلسطينياً لأن الانتخابات « غير ممكنة »، ما زال الكثير من المؤسسات لا تنظم انتخابات وما زال النظر إلى الانتخابات يتم ليس ضمن عملية ديمقراطية للنظام السياسي الفلسطيني ولتحقيق إنجازات وطنية من خلال هذه الانتخابات إنما بمقاييس الريح والخسارة. نحن تابعنا في مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان انتخابات مجالس الطلبة. لاحظنا في الفترة الأخيرة أن نفس الحركة السياسية ممكن أن تكون مع انتخابات مثلاً في جامعة النجاح وضد الانتخابات في بيرزيت وهذا تناقض.

وبالطبع من حيث أهمية الانتخابات فلسطينياً فهي شكل من أشكال تكريس السيادة وتكريس المشاركة من أجل الديمقراطية وهي حل ممكن لتلافي تعدد السلطات التي تكلم عنها صائب أمس، وكذلك حل مشكلة الانفلات الأمني وإمكانيات الحرب الأهلية مثلاً للناس الأكثر تشاؤماً، وبالتالي هناك شيء من الحق في الحديث الحاد عن عدم السماح بتعدد السلطات، إنما يجب أن نأخذ بعين الاعتبار أن الاحتلال هو أهم عامل في الإبقاء على تعدد السلطات. الاحتلال هو الذي يسلب السيادة أصلاً للسلطة وليس التنظيمات الفلسطينية الأخرى التي يجب أن يقيم سلوكها السياسي فيما إذا صار سيادة قانون وفصل للسلطات. الوضع عندنا يشبه إلى حد كبير الوضع في العراق. فالذي لاحظ رد فعل مجلس الحكم العراقي على إنشاء قوة جيش في الفلوجة من قبل بريمر الذي وضع ضابط سابق في الحرس الجمهوري على رأسها، لاحظ أن ردة فعلهم كان أنه لا يجوز هذا لأن فيه تعدد سلطات. بالنسبة للإسرائيليين عندنا شيء يشبهه بالنسبة للأمريكان في العراق.

فيما سمي بالدعوة لحل السلطة أنا لم أرَ الأمور هكذا سابقاً. الدعوة لحل السلطة لا يعني ان كل واحد يذهب للدار، الحديث كان عن تغيير في الوظيفة التي أنشأت من اجلها السلطة عالمياً ليصبح لها وظيفة محلية وطنية بغض النظر عن الطريقة. هناك اتفاق على شكل مقاومة واضح، لأن هناك اتفاق ان الاحتلال واضح، وبالتالي مشكلتنا في عدم الاتفاق على جوهر الاحتلال.

نحن نريد دولة مستقلة، حرية، وتقرير المصير. هذه قضايا ثلاث ليست بالضرورة متطابقة، قد تكون دولة ولا تكون حرية! نريد موقف صريح. إذا كنا نريد الشكلية، وإمكانهم أن يعطونا ليس دولة بل إمبراطورية بشكل أو بآخر إنما نفتقد إلى الحرية ونفتقد إلى الشفافية ونظل نتكلم عن الفساد، أو أردنا الحرية والوطن وبالتالي يصبح الحديث عن الحدود، ومعروف الحديث عن القضايا الخلافية مع الإسرائيليين الحديث عنها يتم بالتالي بطريقة أخرى. على أي حال، الديمقراطية او الانتخابات التي هي جزء من عملية ديمقراطية النظام السياسي الفلسطيني، أهميتها في المكاشفة، المكاشفة تشكل عقبة أمام الفساد. وبالمناسبة دعوة الدكتور عزمي للرئيس

عرفات أن يتخلى عن مهامه ويتيح المجال للآخرين، أنا أعتقد أن بإمكان الرئيس عرفات التفكير في هذا إذا كان يضمن مصيره السياسي ما بعد الاستقالة. المسألة بحاجة لنظام يحدد ليس فقط الاستقالة إنما كيفية التصرف مع الأشخاص بعد ما يستقيلون، ونحن لاحظنا حتى الذين استقالوا من المجلس التشريعي أو من مؤسسات معينة كانت استقالاتهم دون تأثير ولم يستفد النظام السياسي أو الحركات السياسية بأكملها من استقالة حيدر عبد الشافي ولا المجلس التشريعي استفاد من استقالة حيدر عبد الشافي وعبد الجواد صالح، ولا عرف إذا آخرين استقالوا، أنا أعتقد ان حيدر تفاجئ! لقد فكر أنه بعد استقالته ستندلع حرب عالمية! ما صار شيء، والأمور ظلت كما هي.

على أي حال، الانتخابات أهميتها واضحة إجمالاً بالنسبة للوحدة الوطنية وبالنسبة لشكل النظام السياسي وبالنسبة للمواطنة والانتماء، والمسألة تبقى في إمكانات الانتخابات التي هي عملياً نقاش حول أهمية الانتخابات بالنسبة للقوى الفلسطينية المختلفة. سأتحديث قليلاً عن ترتيب القوى الفلسطينية بالنسبة للاهتمام بالانتخابات. المهتم الأول بالانتخابات هي اللجنة المركزية للانتخابات لأن هذه وظيفتها، وبالمناسبة اللجنة المركزية للانتخابات ما جاءت بطريقة شرعية ديمقراطية، بطريقة سلسلة ومن داخل النظام، هي أنشأت بضغط من اجل الإصلاح من الأمريكيان والأوروبيين، وبالتالي هي جزء من عملية التغيير الشاملة غير المنبثقة من العامل المحلي أساساً وغير المنبثقة من اهتمام صاحب القرار، متطلبات أو آمال العامل المحلي. اللجنة المركزية للانتخابات الجيد فيها إنها تعمل على أساس أن الانتخابات غداً وهذا جيد، غير آخذين بعين الاعتبار أنه لا يبدو أن هناك انتخابات ومع ذلك أنا أحسدهم على هذا الحماس، مثل واحد يركض وهو يعرف أن لا شيء بالنهاية. ومع ذلك أنا وعدت علي أن لا تحدث كثيراً عن اللجنة، اللجنة بحاجة للاهتمام بأدائها وأعضائها للإبقاء على ثقة الناس فيها لأن أية خلخلة بهذا ستكون مزعجة جداً وبالتالي لا أعرف إذا كان ذلك ممكناً.

المهتم الثاني من حيث الدرجة بالانتخابات هو بعض المنظمات غير الحكومية والذي هو جزء من اهتمامها كمشروع، وبالتالي هي وظيفتها إنها تعطي هذا الاهتمام، طبعاً هذا أيضاً مفيد بغض النظر منبثق من قناعات أو هو نتيجة لعمل، إنما هناك أداء جيد للمنظمات غير الحكومية المهمة، وإن كان الناس لا يتفقون فيها كثيراً.

المهتم الثالث بالانتخابات هم الأحزاب السياسية، وهذا المهتم المسافة بينه وبين الأول والثاني مسافة كبيرة، بعني أنا لا أر في أدبيات الأحزاب السياسية اهتماماً بموضوع الانتخابات، بل يطرح كقضية موسمية، قضية أصلاً إشكالية أحياناً عند بعض الأحزاب السياسية. بعض التنظيمات السياسية لا تؤيد المشاركة في الانتخابات ولن تشارك في الانتخابات وتتحديث: لماذا لا يوجد

انتخابات، انقلب الموضوع إلى جدل سياسي مع السلطة أكثر من أن هناك أناس معينون بتغيير في النظام السياسي من خلال هذه الانتخابات، الأحزاب يجب أن يفعل دورها من أجل إجراء الانتخابات.

الأخير الأقل اهتماماً بالانتخابات هو السلطة طبعاً، يبدو أنه لا يوجد قرار سياسي، لا يوجد إرادة سياسية باتجاه إجراء انتخابات فلسطينية. طبعاً الحديث يتم عن الأمن وعن الاحتلال كسبب وباعتقادي أن هذا كله ليس بدقيق، الأدق هو رؤية صاحب القرار السياسي لا موازين القوى الموجودة على الساحة، ورؤية صاحب القرار السياسي ليست شمولية بل وأحياناً ليست تفصيلية، أعتقد أن رد فعل صاحب القرار السياسي أكثر حدة عندما يعرف أن حماس فازت في نادي أبو شخيدم مثلاً عن أن القوات الأمريكية ممكن أن تجتاح منطقة الشرق الأوسط! أبالغ قليلاً من أجل تعريف. لنفترض أن بعض مراكز استطلاع الرأي ترى أن شعبية حماس ارتفعت أكثر من اللازم في الخليل، رأساً ترفع سماعة الهاتف: «ألو دير بالك من الخليل».

إذا الانتخابات لن تكون حقيقية ولن تكون ديمقراطية لا داعي لها لأن ذلك يخرب أكثر من عدم إجراءها، لنظّل دون انتخابات على أن نعمل انتخابات غير ديمقراطية وغير نزيهة وغير واثقين إنها مسألة جدية.

بالنسبة لبعض المعوقات الخارجية، العامل الحاسم هو العامل الداخلي إنما هناك معوقات خارجية بالنسبة للانتخابات، والأول الذي هو الاحتلال هو رمز لعدم السيادة ورمز لعدم الديمقراطية ورمز لعدم الأمن، الانتخابات مسألة معقدة ليس فقط الوصول إلى صندوق الاقتراع ووضع الورقة، هناك عملية تسجيل وهناك عملية نشر الأسماء للاعتراض والاقتراع... كل هذه الأمور التي من الصعب جداً إن تجري تحت حراب الاحتلال كما يقولون. العامل الثاني هو أمريكا بوضعها تغيير عرفات كشرط لإجراء الانتخابات، الأمريكيان لم يعودوا يعتقدون أن الانتخابات يجب أن تغير عرفات، صار يجب تغيير عرفات من أجل الانتخابات، وهذه مسألة معقدة فحتى لو عرفات فكر في طريقة لترك منصبه سيتمسك أكثر على اعتبار أن هو ديمقراطي أكثر من الولايات المتحدة، أليست كذلك الديمقراطية عند الأمريكيان. المشكلة الأخرى هي مشكلة التمويل، والتمويل مسألة مهمة في الانتخابات وربما تستغربوا -والدكتور علي يعرف أكثر مني- أن الانتخابات تحتاج حوالي ٢٠ ألف موظف حتى يتم إجراءها، عدد ضخم ويحتاج لموارد هائلة. باعتقادي أن التمويل ما زال يقتصر على مراحل ما قبل إجراء الانتخابات: قضايا التدريب والإعداد....

الأوروبيون أيضاً هم عامل في عدم إجراء الانتخابات رغم أن من المفروض أن يكونوا الدافع لإجرائها. طبعاً الأوروبيين مشكلتهم أنهم ماسكين العصا من الوسط ويحاولون أن يروا الإسرائيليين ماذا يريدون والأمريكان ماذا يريدون ولا يرون الفلسطينيين ماذا يريدون. من الضروري أن لا ترى الفلسطينيين ماذا يريدون من أجل أن تظل الأمور سالكة. الأوروبيون ممكن أن يلعبوا دوراً أكثر

إيجابية في موضوع الانتخابات، هم الأكثر ثقة من الجانب الفلسطيني وليس فقط من الجانب الفلسطيني الرسمي بل حتى الجانب الفلسطيني الشعبي، هم لأسباب عديدة الأكثر قرباً للعقلية الفلسطينية عندما نتحدث عن الخارج. طبعاً هناك ضرورة لإيجاد مؤسسة قوية لإجراء الانتخابات، لجنة الانتخابات المركزية تؤدي دورها جيد لكن لديها تجربة تحتاج لتحليل ودراسة للانتخابات السابقة، لماذا الانتخابات السابقة لم تكن ناجحة كثيراً، لماذا ثقة المستطلعين في استطلاعات الرأي حوالي ٨٢٪ يقولوا أنهم لن يعودوا لانتخاب من انتخبوهم في المرة السابقة، مسألة إعادة الدراسة مسألة مهمة.

القضية الأخيرة التي أريد أن أتحدث فيها أنه حتى لو جرت انتخابات ديمقراطية وعادلة ونزيهة في الضفة الغربية وقطاع غزة سيبقى النظام السياسي الفلسطيني منقوص، ما دمنا نتحدث عن مهمات وطنية هي الأهم بالنسبة للشعب الفلسطيني، ويستثنى الفلسطينيون في الخارج. سيتحدث أسامة عنهم، يجب أن يكون ممثلين للفلسطينيين من الخارج وهناك حديث أكاديمي عن ذلك.

فلسطينيو الشتات: بين الواقع والطموح

أسامة أبو عمارة*

قد يبدو للوهلة الأولى أن الحديث عن الانتخابات الفلسطينية المحتملة والدور الذي يمكن أن يؤديه فلسطينيو الشتات فيها ينطوي على مفارقة بالنظر إلى ما يعانيه الشعب الفلسطيني نتيجة لوضعه كـشعب مناضل يعيش الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، فالبعض يقول إن أولويات الساعة ومستلزماتها لا تسمح حتى بالتفكير في هذه المسألة، ناهيك عن إجراء هذه الانتخابات فعلاً.

إن المشكلة الرئيسية ليست أن نحدد ما إذا كانت الانتخابات الفلسطينية أمراً مرجحاً أو غير مرجح أو أمراً منطقياً بل تتمثل في أن نحدد تلك القوى السياسية الفلسطينية الحالية التي يعينها مشروع الانتخابات وتلك التي لا يعينها أو التي لم يكن يعينها هذا المشروع أبداً. إن تحليل مدى تغير النواحي السياسية والاجتماعية والقانونية المتعلقة بوضع الفلسطينيين في الشتات، حتى وإن كان تحليلاً ضحلاً للغاية وإن لم يثبت الضرورة المطلقة في عقد الانتخابات، فسيكون له الفضل على الأقل في كشف العواقب المؤلمة التي تعرض لها فلسطينيو الشتات نتيجة عدم مشاركتهم في أية انتخابات.

لكن، وقبل كل شيء، من هم هؤلاء الفلسطينيون الذين يطلق عليهم تارة تسمية فلسطينيي الشتات وتارة أخرى تسمية لاجئين أو نازحين أو مهجرين أو منفيين؟

* رئيس جمعية «البديل المدني» فرنسا.

إن الحديث عن فلسطيني الشتات هو عملية محفوفة بالمخاطر لأن هذا المصطلح يضم خليطاً متنوعاً نتيجة عدد من العوامل الاجتماعية والتاريخية التي تتغير من مكان لآخر ومن زمان لآخر. وقبل أن نخوض في هذا الموضوع، علينا توفير بعض الإيضاحات عن مصطلحات مستخدمة باستمرار، ولها أسس دلالية وقانونية مثقلة بالعواقب وتستحق أكبر اهتمام ممكن، وقد استخدم بعضها وفقاً للظروف لوصف المجتمعات التي تم طردها من ديارها عند تأسيس دولة إسرائيل. وهذه المصطلحات مهمة، فبالإضافة للإطار الدلالي البحت لهذه المصطلحات فإن استخدامها شكّل محاولة لتضمين وضع هؤلاء المهجرّين في إطار مفاهيمي أعد مسبقاً بغية تسهيل حل مشكلتهم لاحقاً. وسنعالج في ما يلي إثنين من التعريفات المطروحة لهذه المصطلحات:

١. من وجهة نظر دلالية، هل من المناسب استخدام مصطلح «الشتات» الذي طالما استخدم لوصف فلسطيني المهجر للحديث عن وضع كثيراً ما يعتبر الفلسطينيون أنه استثناء تاريخي؟

فمنذ أن بدأ الباحثون يدرسون أنواع الشتات المختلفة في العالم، ظهرت أنواع ثلاثة من التعريفات بشكل متتابع ألا وهي التعريفات المفتوحة والتعريفات القاطعة والتعريفات ما بعد المعاصرة (ستيفان ديفوا). ويمكن تطبيق كافة المعايير التي اختارها مستخدمو هذه التعريفات المختلفة على وضع فلسطيني الشتات، ومن هذا المنظور يمكن اعتبار مصطلح الشتات مصطلحاً مناسباً لوصف هذه المجتمعات الفلسطينية.

غير أن الشتات الفلسطيني - إذا قارناه بغيره من أنواع الشتات - يتميز بعدم استقرار وضعه إطلاقاً بالنظر إلى كافة التغيرات الحاصلة في بيئته السياسية سواء أكانت هذه البيئة داخلية أم خارجية. ولتوضيح هذه الظاهرة نورد على سبيل المثال (من دون الحديث عن الاحتلال الإسرائيلي المتتالية وعن آفاق الترانسفير) الارتباط الإداري بين الضفة الغربية والأردن وبين قطاع غزة ومصر في مرحلة أولى، وقيام الملك حسين بفك الارتباط مع الضفة الغربية أثناء الإنتفاضة الأولى، ومن ثم ترحيل الفلسطينيين بشكل جماعي من الكويت أثناء الحرب الأمريكية العراقية الأولى، وترحيلهم عن ليبيا بعد اتفاقية أوصلو وفق أهواء القائد الليبي. وبالإضافة إلى هذا العذاب يجب أن نضيف معاناة الفلسطينيين المضطهدين في مختلف الدول العربية التي يفترض فيها أن تستضيفهم.

إن الضعف الذي يعاني منه الفلسطينيون في بلدان الاستقبال لا يعزى لطبيعة الأنظمة السياسية السائدة في تلك البلدان فحسب بل ثمة عوامل فلسطينية داخلية تساهم في

هذا الوضع بشكل كبير وينبغي الحديث عنها بالفعل. فعندما نتحدث عن الشتات يرتبط بهذا المفهوم مصطلح «التضامن المجتمعي» لدرجة أن بعض المفكرين يعتبر أن وجود مثل هذا النوع من التضامن هو عامل لا غنى عنه في تعريف الشتات. غير أننا إن قلنا إن الفلسطينيين في بلدان الاستقبال ينقصهم التضامن المجتمعي فإننا نضرب بحسّ الإنتماء لدى الجالية وهو حس واضح تماماً لدى الفلسطينيين. إذاً فالتفسير يكمن في مكان آخر.

على مدار الحقبة التاريخية التي تهمنا لم يظهر حسّ التضامن المجتمعي الفلسطيني إلا على شكل تضامن أسري أو قبلي على أبعد تقدير لضمان وجودهم الذي تعرض لتهديدات متعددة بسبب التغيرات الظرفية، ما يقودنا إلى طرح التساؤل التالي:

هل تم توجيه حسّ التضامن المجتمعي هذا (خارج فترات الكفاح الأكثر توتراً)، بشكل يتجاوز الإطار القبلي و/أو الأسري من أجل وضع سياسة بقاء حقيقية، سياسة محددة مسبقاً تنخرط فيها غالبية عناصر الشتات بعد أن تقتنع بأن هذه السياسة هي الوحيدة الكفيلة بضمان استمراريتها؟ وبعبارة أخرى، هل تمكّن فلسطينيو الشتات من إيجاد طريقة عمل تعمّم على كافة فلسطينيي الشتات وتضمن لهم كافة عناصر البقاء كمجتمع شتات مثل «التجارة العرقية»، أو تحالفات سياسية إقليمية مستقرة، أو طريقة توالد مركزية وطوعية وكلها شروط لا غنى عنها لوجود ديناميكية «شتات» حقيقية؟

وبالنسبة للنموذج الفلسطيني فإن حسّ التضامن المجتمعي لم يظهر إلا من خلال القضية الوطنية وحولها، أما في ما يتعلق بجوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والفكرية الأخرى فإن هذا الحسّ لم يظهر.

وفي ما عدا فترات الكفاح المكثف لحماية المصالح الوطنية الفلسطينية فإن كل شيء يحصل وكأن طبقات المجتمع الفلسطيني المختلفة تعيش في عوالم متوازية لا تلتقي أبداً.

وفي بداية الإنتفاضة الأولى ظهرت لأول مرة شبكات المساعدة بين الفلسطينيين، وتحديدًا شبكات التنظيم الاجتماعية في وقت لم تكن فيه قوات الاحتلال تكثر إلا بقمع هذه الإنتفاضة، وبينما لم تكن منظمة التحرير الفلسطينية قد بسطت نفوذها في المنطقة بعد. وقد تميزت القيادة الموحدة للإنتفاضة بميزة تاريخية ألا وهي أنها أول مبادرة فلسطينية شعبية أصلية تكون قاعدة الهرم الاجتماعي فيها، حتى وإن كان ذلك لفترة قصيرة، المنقذة وصاحبة القرار السياسي في آن معاً، وقد تمكنت هذه

السمة الحصرية التاريخية، بغض النظر عن نتائجها وعن الأخطاء التي ارتكبت، من تحويل الأنظار بعيداً عن أشكال التقصير المختلفة التي ظهرت في المجتمع الفلسطيني في مراحل أخرى من تاريخه.

فعلى سبيل المثال، قيل الكثير عن الأسباب التي أدت إلى إنشاء دولة وحيدة هي دولة إسرائيل بعد خطة التقسيم وحرب عام ١٩٤٨ من دون إنشاء دولة فلسطينية. لا شك في أن جزءاً كبيراً مما قيل صحيح غير أن السبب الرئيسي وراء عدم إنشاء دولة فلسطينية هو أن المنظمات اليهودية في حينه كانت مستعدة لإنشاء دولة، وكان لديها مشروع واضح المعالم ودقيق تماماً على خلاف الفلسطينيين (بسمة قضمانى درويش). إن ما يفتقر إليه الفلسطينيون هو تصوّر للمؤسسة - الدولة بمفهومها البنوي، وهو تصور ما زال ينقصهم حتى بعد ٥٦ عاماً، ما يساهم بشكل فردي وجماعي في هشاشتهم السياسية أساساً، وفي هشاشتهم الاقتصادية والنقابية والمهنية أيضاً في مختلف بلدان الاستقبال.

واليوم، نرى أرتيل شارون يلوح بخطة الفصل عن قطاع غزة بينما يهرول المسؤولون الفلسطينيون للرد على هذا المشروع من خلال زياراتهم إلى القاهرة وواشنطن لكي يسمعو ما سيملى عليهم من مواقف وسلوك. إن مثل هذا التصرف من قيادة نزل شعبها إلى الشارع مطالباً بمواصلة مقاومة الاحتلال لا يدل على نقص في التصور المؤسسي فحسب بل يعكس ثقافة سياسية لدى النخبة توارثتها الأجيال منذ الحقبة العثمانية، حيث كانت سياسة النخبة تتمثل في اتخاذ المضطهدين (بالفتح) أو حلفائهم الطبيعيين حماة ومستشارين. لقد أضرت ثقافة التحالفات المعاكسة للتيار كثيراً بالمصالح الوطنية الفلسطينية لا بل ساهمت بشكل كبير في تكميم صوت الشعب الفلسطيني وفي تقليص نطاق صلاحياته الديمقراطية الأساسية.

كيف نتخلى عن ثقافة الخضوع هذه؟ لا ينبغي طرح هذا السؤال على النخبة لأن النخبة لا تقدر على تصور التخلي عن هذه الثقافة في عملها، بل ينبغي طرح السؤال على من يفترض بالنخبة أن تمثلهم.

٢. من وجهة نظر قانونية، ما من نص في القانون الدولي يُعنى تحديداً باللاجئين الفلسطينيين، وبالتالي فلا يوجد تعريف مقبول بشكل عام لوجهة النظر القانونية للاجئين الفلسطينيين (رائد فتح الله). والفلسطينيون يستعينون كثيراً بالقانون الدولي، وبالفعل، فإذا كان القرار ١٩٤ يشير من دون أي غموض إلى حق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة إلى ديارهم فينبغي أن نشير إلى مجموعة من البنود المتعلقة في نصوص الكثير من القرارات والمعاهدات، يبدو أنها وضعت خصيصاً من أجل الفلسطينيين

وقد تنقص كثيراً من عدد الأشخاص الذين يقر القانون الدولي بإمكانية تمتعهم بحق العودة هذا.

أ. إن قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة رقم ٢٠٣ والمتعلق بإنشاء وكالة الأنروا ينص في فصله المتعلق بأبناء اللاجئين الفلسطينيين على ما يلي: يمكن لأبناء اللاجئين الذين ولدوا بعد ١٤ مايو/أيار ١٩٤٨ الحصول على مساعدة من الأنروا إذا كان آباؤهم مسجلين في سجلات الأنروا، أما الأطفال الذين ولدوا لأمهات مسجلات في سجلات الأنروا ولآباء غير مسجلين فيها فيستثنون من الحصول على هذه المساعدة (رائد فتح الله). إن هذا القرار يضر بشكل صارخ بحقوق المرأة الفلسطينية من جهة، وي طرح مع مرور الوقت مشكلة شائكة ألا وهي إجراء إحصاء سكاني للفلسطينيين في الشتات، فمن هي المؤسسة الوطنية أو الدولية القادرة اليوم على توفير إحصاء دقيق لعدد فلسطينيي الشتات ولذريتهم، وما هي المعايير التي ستستخدم لتحديد الأشخاص الذين سيتم إحصاؤهم؟ (تشير التقديرات الأخيرة في عام ١٩٩٥ إلى أنه ثمة ٩.٦ مليون لاجئ مقابل ٢.٣ مليون تضمنتهم في الأصل سجلات الأنروا).

ب. تشير معاهدة جنيف لعام ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين في مادتها «١ د» إلى أن هذه المعاهدة لا تسري على الأشخاص الذين يتمتعون حالياً بحماية أو بمساعدة من إحدى مؤسسات أو وكالات الأمم المتحدة ما عدا المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وعندما تتوقف هذه المساعدة أو الحماية لأحد الأسباب من دون أن يكون وضع هؤلاء الأشخاص قد حل بشكل نهائي وفقاً لقرارات الجمعية العمومية للأمم المتحدة ذات الصلة، يحق لهم بشكل كامل الانتفاع بهذه المعاهدة، كما تنص المعاهدة في مادتها «١ هـ» على أن هذه الاتفاقية لا تسري على أي شخص تعتبر السلطات المعنية في البلد الذي يسكن فيه أنه ينتفع بالحقوق ويخضع للواجبات المفروضة على مواطني ذلك البلد.

٣. من وجهة نظر سياسية داخلية فلسطينية «إن ظهور حركة وطنية فلسطينية كان من الظواهر التي ترتبت على الشتات... فلطالما اعتبرت منظمة التحرير الفلسطينية نفسها منظمة شتات هدفها تجميع «عناصر» القضية الفلسطينية المختلفة (بسمه قزمانى درويش) كما أن «رأي اللاجئين في المخيمات لطالما شكل عنصراً حاسماً في قرارات القيادة المركزية الفلسطينية... وشكل السبب وراء عدم تمكن منظمة التحرير طوال فترة طويلة من أن تقرّ علناً بفكرة بناء دولة فلسطينية صغيرة إلى جانب دولة إسرائيل لأن هذا كان سيعني التخلي عن الهدف المتمثل في عودة لاجئي عام ١٩٤٨ إلى ديارهم».

فلو كان رأي لاجئي المخيمات حاسماً بالفعل لانعكس ذلك على الصعيد المؤسسي الفلسطيني من خلال اتباع منظمة التحرير سياسة مغايرة تماماً. ففي الواقع، كان لدى منظمة التحرير الفلسطينية في أوجها دائرة للشؤون السياسية تعمل كوزارة خارجية حقيقية، ومكاتب تمثيلية في معظم أصقاع الأرض تقريباً بما في ذلك في الأمم المتحدة، وكانت بمثابة بعثات دبلوماسية، وكان لديها جهاز أمني يضاها في فعاليته أفضل وزارات داخلية الدول العربية، ومراكز دراسات مختلفة ظلت منشوراتها مشهورة على مر الزمان، ومجلس وطني بمثابة برلمان حقيقي مفصل لقيادة لا تعاني من الانتقادات، ونقابات لكافة المهن، وجمعية هلال أحمر وبعض المؤسسات الخيرية. وللأسف، فإن الوزارة الوحيدة التي كانت تنقص هذه القيادة هي وزارة شؤون اللاجئين... فالممثل الشرعي والوحيد المنبثق عن الشتات لم يجد من الضرورة بمكان أن يكفل الأشخاص الذين من المفترض به أن يمثلهم، أي بعبارة أخرى، ناخبه المحتملين.

وفي ذروة نفوذ منظمة التحرير الفلسطينية والتي هي عادة غيورة على القضايا الفلسطينية، لم تر هذه المنظمة فائدة في أن تتبارى مع الأتروا، على الأقل في ما يتعلق بالمادة « ١١ » من معاهدة عام ١٩٥١ السابق ذكرها. ونحن إن قلنا إن القيادة الفلسطينية لم تكن تتمتع بالكفاءة الكافية في هذا المجال نكون نرمي لهذه القيادة طوق النجاة، ذلك أنه ثمة أسباب أخرى أكثر هيكلية وراء هذا التخلف والعجز سنذكر في ما يلي بعضاً منها:

أ. إن الشاغل الوحيد للنخبة السياسية الفلسطينية منذ أن وجدت هو النضال من أجل بقائها في السلطة وهي لا تزال اليوم، تماماً كما كانت في الماضي، على تمام الاستعداد لتقديم أكبر التنازلات من أجل المحافظة على السلطة. وبالنظر إلى ذلك، يسهل أن نفهم أن الكثير من القرارات السياسية والاستراتيجية لا يمكنها أن تأخذ المصلحة الوطنية كعنصر رئيسي تركز عليه في تحليلاتها من جهة، وأن نفهم أيضاً لماذا لم يتسن إضفاء الطابع الديمقراطي على المؤسسة السياسية الفلسطينية من جهة أخرى. لذا فمن باب مضيعة الوقت أن نواصل تأمل حصول أي تغيير عفوي في سلوك هذه القيادة.

ب. في بداية السبعينات من القرن الماضي، أقر مؤتمر قمة الدول العربية اعتبار منظمة التحرير مثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني، ما أتاح للقيادة المركزية الفلسطينية أن تظهر على الساحة الدولية وأن تحقق نجاحات دبلوماسية كبيرة في ما بعد. أما على الصعيد الفلسطيني، فإن هذا الوضع الجديد لمنظمة التحرير حرك الأمل كثيراً

لدى فلسطينيي الشتات الذين رأوا فيه إنفتاحاً على الديمقراطية وأداة للتعبير الجماعي عن هويتهم، غير أن هذه الآمال ما لبثت أن إنهارت فالجميع يدرك اليوم العواقب السلبية لمثل هذا القرار ولن نذكر إلا أحدها: أن قيادة منظمة التحرير استخدمت هذا الاعتراف الدولي على الساحة الداخلية الفلسطينية لكي تمنع ظهور أي شكل من أشكال المعارضة ضدها. ونحن إن درسنا محاضر الانتخابات النقابية المختلفة التي عقدت خلال السبعينات والثمانينات من القرن الماضي لأدركنا ذلك تماماً. إن هذه السلطة الحصرية مع ما يترتب عليها من انتهاكات بقيت بين يدي قيادة منظمة التحرير حتى بداية التسعينات حيث بدأت المنظمة تفقد من نفوذها لأسباب خارجة -مجدداً- عن إرادتها.

ت. في عام ١٩٨٢، شكل قرار انسحاب منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان بداية الفصل الحقيقي بين القيادة المركزية الفلسطينية وفلسطينيي الشتات، إذ انفصلت النخبة السياسية الفلسطينية عن قاعدتها وانهمكت في مشروعها الرامي إلى المحافظة على السلطة من دون منازع أياً كان الثمن، وبدأت تقوم بنشاطات دبلوماسية بحثة كانت في واقع الأمر تتمثل في تقديم التنازل تلو الآخر حتى وصلت النخبة إلى حافة الهاوية. وقد يصح القول إن الانتفاضة الأولى أنقذت منظمة التحرير من الانهيار في عام ١٩٨٧ غير أنه ينبغي أيضاً أن نشير إلى ما يلي: إن المسبب الرئيسي وراء اندلاع الانتفاضة الأولى في ٩ ديسمبر/كانون أول ١٩٨٧ كان تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة نتيجة للاحتلال، وتحديد أوضاع سكان مخيمات اللاجئين. ومجدداً، فإن فلسطينيي الشتات (حتى وإن كانوا هم أنفسهم الذين طردوا من هذه الأراضي) هبوا لنجدة منظمة التحرير الفلسطينية علماً أن الشيء الوحيد الذي تغير كان هذه القاعدة الجديدة من المطالب الاجتماعية والاقتصادية وهي مسائل لم تكن منظمة التحرير تعيرها الاهتمام في ما سبق.

ث. في نهاية الانتفاضة الأولى بدأت مسيرة المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، وهنا نطرح السؤال التالي من دون الخوض في تفاصيل هذه المسيرة: ما هو السبب الرئيسي الذي دفع بالقادة الإسرائيليين فعلياً للمشاركة في هذه المسيرة في حين أن سيادتهم العسكرية في المنطقة كانت في ذروتها؟ إن الإجابة على هذا التساؤل سهلة للغاية اليوم: جذب منظمة التحرير الفلسطينية في حلتها الجديدة، أي سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني المفرغة تماماً من أي محتوى، والتي لم تعد تشكل إلا أداة سياسية طيعة بين يدي القادة الإسرائيليين، حتى تقوم هذه الأداة التي تفتقر إلى منظور استراتيجي وإلى الحس التكتيكي بالمصادقة

رسمياً على المشروع الصهيوني الذي يمكن أن نقول عنه أي شيء ما عدا أنه مشروع سلام. إن معرفة ما إذا كان هذا التلاعب قد تم بموافقة القيادة الفلسطينية أو من دونها هو أمرٌ قليل القيمة على الصعيد التاريخي، ولا يغير بأي شكل من الأشكال واقع الأمر، وتجربة محمود عباس كرئيس وزراءٍ رغبت فيه إسرائيل ثم وضعت إسرائيل نفسها في المأزق هي دليل على ذلك.

ج. لا يشعر فلسطينيو الشتات أياً كان مكان سكنهم بأنهم مهمشون فحسب بل يشعرون بأنهم مستثنون تماماً من مراكز صنع القرار في ما يتعلق بالمواضيع التي تخصهم بالدرجة الأولى كحق العودة مثلاً. ونتيجة لذلك فإن الهوة ما انفكت تزداد اتساعاً بين فلسطينيي الشتات والقيادة الرسمية الفلسطينية، فما يعتبره فلسطينيو الشتات حقاً لا يمكن التنازل عنه، يعتبره بعض المسؤولين الرسميين الفلسطينيين مجرد بطاقة على طاولة المفاوضات.

ح. على الصعيد الإداري أو الرسمي يتفرج فلسطينيو الشتات اليوم عاجزين ويستمعون إلى الضجيج غير المتجانس وشبه الدائم الذي يحدثه قادة السلطة الفلسطينية، فبعض الوزراء السابقين الفلسطينيين بدأوا يلعبون أدواراً، ويقومون بمبادرات على الصعيد الوطني وأحياناً على الصعيد الدولي أكبر من تلك الأدوار التي كانوا يؤديونها عندما كانوا داخل السلطة الفلسطينية. إن القادة السياسيين لحركة المقاومة يتم اغتيالهم وما من شيء في موقف قادتنا يدل على أي تغيير وإن كان بسيطاً في الاستراتيجيات المتبعة.

خ. ما الذي يحصل اليوم؟ إن قادة السلطة الفلسطينية وقادة المعارضة يتناقشون بشأن فرصة إنشاء قيادة موحدة، والناطق بلسان حركة حماس يطالب لحركته بجزء من هذه القيادة يليق بمسؤوليات حماس. وبعبارة أخرى فإن حماس تطالب بتمثيل داخل القيادة المحتملة القادمة على أساس أحد المعطيات التي لا يمكن قياسها ألا وهي درجة مشاركتها في المقاومة الفلسطينية. ونقول هذا وكلنا احترام لحماس، علماً بأن حركة فتح كانت قد وصلت إلى قيادة منظمة التحرير على أساس المبدأ ذاته، ولكن، إذا كانت أعمال المقاومة تعطي بالضرورة شرعية سياسية معينة، فإن هذه الشرعية لا ينبغي أن تغطي على الإجراءات المعترف بها دولياً كإجراءات قانونية متبعة للحصول على تمثيل. وثمة شعور شبه عام لدى فلسطينيي الشتات يمكن تلخيصه على النحو التالي: إن الحاجة الملحة لا تكمن في إيجاد قيادة جديدة بل في تحديد قواعد اختيار هذه القيادة الجديدة.

إن ما ذكرته للتو لا يحمل في طياته أي جديد، إذ يبدو جلياً بالنسبة لكافة الأطراف على الساحة الفلسطينية بأنه لم يعد بإمكان القيادة الفلسطينية أن تواصل سياستها الحالية لفترة طويلة هذا إذا كانت تتحكم في مصير نفسها بالفعل. ونقول مجدداً إن المآزق السياسي الذي وضعت القيادة الفلسطينية نفسها فيه هو نتيجة خيار راهنت هذه القيادة من خلاله بكافة أوراقها على مواقف المجتمع الدولي وعلى التحالفات مع الحكومات الإقليمية والتي أثبتت الأحداث الأخيرة فيها، إن كانت هناك حاجة للإثباتات، مدى الإفلاس السياسي والوطني الذي تعاني منه (الموقف تجاه الحرب في العراق، أو تجاه الوضع في الأراضي المحتلة، فشل القمة العربية في تونس، إلخ).

لقد آن الأوان بالفعل للقيادة الفلسطينية أياً كانت أن تعتمد على قواها الداخلية وهو أمر لا يمكن أن يتم إلا من خلال مشاركة شرائح واسعة من المجتمع الفلسطيني في فلسطين وفي الشتات في الحياة السياسية الفلسطينية بشكل عام من جهة، وفي اتخاذ القرارات الهامة من جهة أخرى.

ويجدر بنا أن نفهم اقتراح عقد انتخابات عامة فلسطينية على هذا الأساس وألا نرى في هذه الانتخابات مجرد رغبة في إدخال الديمقراطية فقط لمجرد إدخال الديمقراطية. إن انتخاب مؤسسة برلمانية بطريقة شفافة بحيث تمثل هذه المؤسسة كافة الفلسطينيين في شتى أرجاء المعمورة هو أحد الأمور التي ستضمن بقاء القضية الفلسطينية، ولا ينبغي تقديم هذه الانتخابات على أنها بديل لأنواع المقاومة والنضال الفلسطيني الأخرى بل تأتي كمكمل لا غنى عنه لهذا النضال.

وإذا ما غيرنا طريقة عملنا المؤسسية الداخلية فمن المرجح أن الموقف الدولي إزاء القضية الفلسطينية قد يتحرك، كما أن ذلك سيغلق الباب أمام كافة محاولات تدخل الأنظمة العربية في الشؤون الفلسطينية.

تعد الانتخابات الآلية، الوسيلة الفضلى لاضفاء الشرعية على المؤسسات الاجتماعية، وهي بهذا المعنى لا تحتمل النقاش، وإن كان يمكن للنقاش ان يشمل التوقيت والظروف وغيرها من المسائل الجانبية.

إن أهمية المشاركة في أية عملية انتخابية، بغض النظر عن إمكانية هذه المشاركة أو عدمها، يجب أن تظل مطلباً وطنياً، وجزءاً من أية نقاشات حول الانتخابات.

والأهمية الثانية لهذه المشاركة تنبع من أنها على صلة مباشرة بالبعد التمثيلي للمفاوض الفلسطيني.

وفي ظل وصول مفاوضات الوضع النهائي لمأزقها الحالي (ومنها موضوعة العودة) فإنه من الشرعي تماماً أن يمثل الشتات ويشارك في أية انتخابات لأية مؤسسة ستأخذ على عاتقها البت في مسائل الوضع النهائي.

إن انتخاب أية مؤسسة تمثيلية لعموم الفلسطينيين يمكنه أن يسهم في حل العديد من القضايا الشائكة والملحة. منها قضايا المستوى الداخلي، إذ من غير المعقول أن يظل شعار ترتيب البيت الفلسطيني قائماً، في الوقت الذي يستثنى فيه قطاع واسع من الفلسطينيين أنفسهم من العملية الانتخابية.

وإذا كان من الصحيح وجود ظاهرة الانفلات الأمني في الشارع ولكن الأخطر هو ظاهرة الانفلات السياسي في سلوك السلطة الفلسطينية، والسؤال الذي يطرح بتقديري في الشارع الآن هو بالضبط «من الذي يقرر في فلسطين»؟

المبادرات السياسية نظرة تقييمية

قدورة فارس*

انطلقت الثورة الفلسطينية كحركة ثورية تنشد تحرير فلسطين. هكذا كان مشروعها السياسي: تحرير كامل الأرض الفلسطينية.

إن الحل السياسي وفقاً لهذا المشروع كان يتمثل بإزالة دولة إسرائيل وإقامة دولة فلسطينية مكانها، وظلت هذه السمة المميزة لقوى الثورة الفلسطينية لوقت طويل بغض النظر عن منطلقاتها الفكرية والسياسية. أما المحطة الأولى التي بدأت تشعر فيها منظمة التحرير الفلسطينية بالحاجة لوجود مبادرة سياسية فقد كانت بعد حرب العام ١٩٧٣ وتدابيرها على الصعيدين الإقليمي والدولي، وما تلاها من حديث عن مؤتمر جنيف، وبالتالي بدأ الإحساس بالحاجة لأن تكون هناك مبادرة سياسية فلسطينية فكان مشروع السلطة الوطنية، أو برنامج النقاط العشر كما سُمي في حينه. وقد كان يعكس قناعة منظمة التحرير الفلسطينية بضرورة وجود مبادرة سياسية، حيث يمكن من حينه رصد بداية انخراط المنظمة في سياق عمل سياسي بعد أن عملت سنوات طوال فقط في مجال العمل الثوري.

ويمكن أن نعيد أسباب غياب المبادرة السياسية للأسباب التالية:

١. الثقافة العامة للشعب الفلسطيني، والقيم الحاضرة في ذهن المجموع (البندقية والدم) والتي تعتبر من القيم السامية في الثقافة الجماعية للشعب الفلسطيني، وهي مستعارة من سنوات

* عضو المجلس التشريعي.

الثلاثينيات والأربعينيات، وقيمة الاستشهاد والبندقية والتضحية والدم، وبالتالي كانت هناك قناعة بأن الاحتلال لا يمكن أن يزال إلا عبر القوة والبندقية والتضحية.

٢. وجود تجارب حية حاضرة في ذهن المجتمع الفلسطيني لثورات أخرى في أماكن مختلفة في العالم، مثل الثورة الفيتنامية، والطريقة التي تحررت بها فيتنام من الاحتلال الأمريكي، والثورة الجزائرية وكيفية تحرير الجزائر من الاحتلال الفرنسي وكوبا وغيرها من التجارب التي كانت جميعها مؤشرات للشعب الفلسطيني وقيادته على أن طريق القوة والمقاومة والكفاح هي السبيل الوحيد للتحرر من الاحتلال.

وعليه يمكننا أن نلاحظ هذا التوجه في أدبيات قوى الثورة الفلسطينية حيث كان يعتبر توجهاً استراتيجياً، إذ كانت تؤكد أن الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين وليس إحدى الوسائل كما تلحظون. وهذه العوامل مجتمعة أدت برأيي إلى الشعور بعدم الحاجة إلى إطلاق مبادرات سياسية، حتى كانت حرب أكتوبر ١٩٧٣ ومؤتمر جنيف قبل أن يعود العمل السياسي على هذا الصعيد للتوقف، رغم أن حركة نقاش فكري بدأت من أوساط المثقفين والمفكرين الذين كتبوا وناقشوا وتناولوا موضوع الحاجة لوجود مبادرات سياسية. إلا أن عدم الاستقرار داخل مؤسسات منظمة التحرير، لا سيما في ظل الانقسام في أعقاب طرح برنامج النقاط العشر، الذي أدى إلى عدم انتظام عمل مؤسسات المنظمة، بل إن برنامج النقاط العشر، كان موضع شكوك ولم يكن هناك قدرة للبناء عليه، فظلت الأمور تراوح مكانها بهذا الشكل.

ظلت الحالة كما هي حتى جاءت اللحظة الأخرى والتي تعد مفصلية، وهي الحرب على لبنان العام ١٩٨٢، وخروج قوات ومؤسسات المنظمة من الأراضي اللبنانية، ثم الخروج بعد ذلك من البقاع اللبناني وطرابلس، حيث قدم الرئيس عرفات حينذاك إشارة من خلال زيارة القاهرة التي كانت مقاطعة عربياً. كانت الإشارة أن هناك تحولاً في الاستراتيجية السياسية للمنظمة على قاعدة بدء التعاطي بشكل أكثر وضوحاً مع المبادرات السياسية، ثم كانت الانتفاضة الأولى وقدمت المبادرة السياسية الأولى فلسطينياً من خلال اجتماع المجلس الوطني في الجزائر وإعلان وثيقة الاستقلال الفلسطينية، الاجتماع الذي حدد حدود الدولة المستقلة واعترف بالقرارين الدوليين (٢٤٢+٣٣٨) بشكل رسمي، حيث اتخذ الإعلان صفة المبادرة السياسية ولكن بعد ذلك بوقت طويل.

إن منظمة التحرير كانت قبل ذلك تتعامل مع مبادرات سياسية خارجية، وافدة من جهات دولية، أو مبادرات عربية، وربما طرحت بالتنسيق مع جهات دولية، وبالمقابل كانت إسرائيل تطرح دائماً تحدي السلام أمام الشعب الفلسطيني، على الأقل في الخطاب السياسي المعلن للمسؤولين الرسميين، بحيث كان يتم تصويرنا دائماً وكأننا الطرف الذي يرفض السلام، بينما تبدو إسرائيل وكأنها تريد السلام، ولكنها لا تجد شريكاً مستعداً للجلوس إلى طاولة المفاوضات معها.

ولكن ينبغي التأكيد أن كل ما حصل بعد ذلك من اتفاق أو سلسلة التفاهات والاتفاقات لم يكن خلاصة مبادرة فلسطينية. أنا أصل لاستنتاج أننا لسنا مبادرين بالمطلق على هذا الصعيد، وتعاملنا حتى مع المبادرات السياسية الدولية وفق منطق حافة الهاوية، خصوصاً حين كنا نشعر أن السكين وصلت الرقبة.

لقد كانت المبادرات السياسية الفلسطينية سلسلة من الموافقات على مبادرات أو قرارات دولية، حيث كنا في البداية نرفضها ثم نوافق عليها، حتى في اللحظات التي لم يكن هناك ثمن للموافقة! وقد كانت هذه الموافقة لا تبدو اختيارية بل باعتبارها ممراً إجبارياً، ونريد من العالم أن يشترطها منا، كأنها مبادرة فلسطينية، والكل يتذكر مؤتمر مدريد والظروف التي دخلت المنظمة المفاوضات بعده. كان الوفد الفلسطيني للمؤتمر تحت مظلة أردنية... ثم جاءت اتفاقية أوصلو وسلسلة اتفاقات أخرى، بحيث يمكننا أن نستنتج أن المنظمة على هذا الصعيد لم تكن تبادر.

وهناك أسباب مهمة -غير التي ذكرت- وراء عدم قدرة المنظمة على التقدم بالمبادرة السياسية وهي:

١. عدم وجود مؤسسات فاعلة وحقيقية لمنظمة التحرير الفلسطينية. صحيح أنه كانت هناك عناوين كالمجلس الوطني المجلس المركزي واللجنة التنفيذية وتعتبر عناوين مهمة للشريعة الفلسطينية، تعمل كمؤسسات ضمن تقاليد عمل واضحة وثابتة، ولكن لم ينتظم عملها لسبب عدم انتظام مشاركة القوى السياسية الفلسطينية في صفوف المنظمة. ونذكر أننا حين كنا نختلف كانت تشكل جيئات أخرى معارضة لمنظمة التحرير وتطرح أفكاراً مغايرة، كما أن الحاجة للوحدة الوطنية وأهميتها جعلتنا نترجم هذا أحياناً إلى وحدة في إطار من الشلل، بحيث تغيب المبادرة لكي نبدو موحدين.

٢. غياب الديمقراطية في الأطر والفصائل والقوى الفلسطينية، أي أنه لم تكن هناك محطات منتظمة للتقييم والدراسة والتمحيص في كل الأشياء المطروحة، ثم هناك حالة الانقسام بين البرنامج السياسي للقوى السياسية والخطاب السياسي، وهذه أزمة بل مرض مستفحل ومستمر حتى اللحظة الراهنة، حيث أننا في الساحة الفلسطينية نبدو كما لو كنا متجانسون ولسنا مختلفين. وإذا تصفحنا أدبيات القوى الفلسطينية نجد أن هناك اختلافات جوهرية، وهي ضرورة ومطلوبة وغيابها يلغي أصلاً الحاجة لهذا التشكيل العريض من القوى السياسية. ولكن في المقابل نرى حالة أخرى، أورد مثلاً عليها حركة فتح التي أنتمى إليها، حيث أن البرنامج السياسي للحركة معروف، وكذلك توجهاتها وحدود الأهداف التي أخذت على عاتقها تحقيقها، أو خرجت على الشعب الفلسطيني لتعده بتحقيقها ولكن أحياناً في إطار اللغة السياسية التي نقرأها في البيان أو في التصريحات الصادرة أو في المقالات الصحفية لكثير من المسؤولين، نجد وكأن أولئك ينتمون لحركة أخرى غير تلك الحركة التي نقرأ مواقفها في الوثائق.

وقد استخدمت حركة فتح كمثال ولكن هذا الواقع قائم تقريباً في كل الفصائل السياسية.

٣. كان التنافس بين القوى السياسية يتم على قلوب وعقول الجماهير، ولكن هذه القوى باتت تنشذ اليوم لعدد مؤيديها في الشارع ونسبة التأييد أكثر من انشدادها لاقتربها أو ابتعادها من الأهداف السياسية التي وضعتها لنفسها. ويمكن اتخاذ السنوات الأربع الماضية كمثال على كيفية تعاملنا مع الرأي العام للجمهور، وفلسفة المقاومة وأشكالها. فأنا لا أعتقد أن بعض أشكال المقاومة التي اعتمدها بعض القوى تمثل الأشكال الأصلية المعتمدة في سياستها وأدبياتها وبرامجها وثقافتها، ولذلك عندما ناقش موضوع العمليات الاستشهادية حتى مع الذين ينتمون للطبقة السياسية، كان هؤلاء يقولون: هذه العمليات تشفي الغليل! دون أن يتم وضعها في سياق كفاحي سياسي يؤدي إلى نتائج. وبالتالي تسابقت الفصائل على هذا الصعيد، بل أخذ التسابق شكلاً آخر تمثل بإعلان المسؤولية عن العمليات التي تنفذ بطريقة ممجوجة أحياناً.. وكان هذا كله في إطار الركض والسعي من أجل استقطاب واستدراار عواطف الناس، وتحقيق أغلبية مؤيدة لمصلحة هذا الفصل أو ذاك.

لقد وصلنا حالياً إلى محطة محددة في أعقاب أربع سنوات من المواجهة الدامية مع الاحتلال الإسرائيلي، وأعتقد أنه كان هناك حاجة دائمة لمبادرة سياسية فلسطينية. ونحن الآن أحوج من أية فترة أخرى لوجود مثل تلك المبادرة. فإسرائيل، الدولة القوية ذات الاقتصاد القوي والجيش القوي، شعرت بالحاجة لوجود مبادرة سياسية رغم أنها تقادم من قبل التيار اليميني المتطرف. ولذلك طرحت مبادرة الانفصال من جانب واحد والانسحاب من غزة، وبصرف النظر عما يمكن أن يقال عن خطة شارون، إلا أنها تشير إلى أن إسرائيل الرسمية، وكذلك القوى والأحزاب الأخرى خارج الائتلاف الحكومي، تشعر بالحاجة- حتى في ظل أجواء الاقتتال والمواجهة- إلى وجود مبادرة سياسية.

يجب أن ينطبق هذا على الصعيد السياسي الفلسطيني، فنحن ننتظر أن تأتي مبادرة من الخارج علماً أننا نستطيع أن نقدم مثل هذه المبادرة. وبرأيي الشخصي فإن المبادرة السياسية المطلوبة فلسطينياً الآن يجب أن تكون مثيرة للانتباه ولافتة، وليست مبادرة تقليدية فيها ترديد لمفردات وتعابير مستهلكة... وبالتالي، مطلوب شيء استثنائي حتى نستطيع أن نوقف حالة التراجع، ثم امتلاك زمام المبادرة في عمل سياسي يمكن أن يُبنى عليه في المستقبل. وأعتقد أنه باتت الآن الحاجة ملحة الآن لتعلن حركتي حماس والجهاد انضمامها لمنظمة التحرير الفلسطينية، وإعلان القبول بالبرنامج السياسي للمنظمة الذي أقر في الجزائر في العام ١٩٨٨، وأن تعلن القوى السياسية مبادرة من طرف واحد تقضي بوقف استهداف المدنيين، وفي الوقت نفسه تؤكد حق الشعب الفلسطيني في مقاومة الاحتلال بكل الوسائل وفي كافة المناطق المحتلة العام ١٩٦٧، وكذلك التأكيد على برنامج الإصلاح الداخلي، سواء في أطر منظمة التحرير، أو في مؤسسات السلطة، إذا وجدت القوى الفلسطينية داخل منظمة التحرير أنه ما زالت هناك حاجة لبقاء ووجود السلطة الفلسطينية.

المبادرات السياسية الفلسطينية:

نظرة تقييمية

د. جورج جقمان*

إن أي تقييم للمبادرات الفلسطينية، سواء كانت سياسية بالمعنى المباشر، أو ميدانية كالانتفاضة الأولى مثلاً، أي أنها تسعى للتأثير في الحقل السياسي بطرق أخرى، لا بد أن يتعرض إلى محددات المقدرة على المبادرة وحدود تلك المقدرة.

فلو نظرنا مثلاً إلى مبادرة رئيس الحكومة الإسرائيلية الحالية المسماة انفصال من طرف واحد لوجدنا العناصر التالية كعناصر فاعلة في تشكلها:

١. مرور ثلاث سنوات على الانتفاضة دون وجود حل عسكري لها من منظور إسرائيل، بسبب القيود السياسية على ما هو ممكن من رفع لوتيرة العمل العسكري، والتي تم توسيعها تدريجياً، لكنها وصلت إلى حدود لم تتمكن من أن تتخطاها في الطرف الإقليمي والعالمي الحالي.

٢. إيقاف المسار السياسي من قبل شارون ليس فقط بالشروط التي وضعتها حكومته على خارطة الطريق، وإنما أيضاً بإفشاله لحكومة أبو مازن وتحديداً في موضوع الهدنة، والتي استمرت لشهر ونصف ولم يتوقف فيها الجانب الإسرائيلي عن الاعتقال والتوغل والاعتقالات خاصة.

٣. وجود حاجة لمسار سياسي بديل. ويمكن اعتبار استقبال وزير خارجية الولايات المتحدة لعدد من ممثلي متبني وثيقة

* أستاذ الفلسفة في جامعة بيرزيت.

جنيف كتلويح لشارون بوجود خيارات إسرائيلية بعد أن أوقف المسار السياسي كلية. وبهذا المعنى كان إسهام وثيقة جنيف في بعدها العملي السياسي المباشر، إذ كانت إحدى العناصر أو الأسباب (وليس السبب الوحيد) لتبني شارون «خياره السياسي»، وذلك كنتيجة موضوعية بمعزل عن أهداف داعمها.

لكن المبادرات يلزمها أيضاً عناصر قوة حتى يتوفر لها حظ من النجاح. ومن عناصر القوة المساندة لمبادرة رئيس الحكومة الإسرائيلية تأثير إسرائيل في سياسة الولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط بما في ذلك الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، ووجود مناصرين إيديولوجيين في الإدارة الأمريكية الحالية لليمين الإسرائيلي، ومشاكل الولايات المتحدة في العراق في عام انتخابات رئاسية، وتهديد شارون المستمر بإشغال الشرق الأوسط وابتزاز الإدارة الأمريكية في هذا الظرف بالذات.

وقد تختلف عناصر القوة المساندة لأية مبادرات سياسية من بلد لآخر وتراوح في مقدرتها على التأثير، ولكن هذا بدوره مرتبط بالأهداف الأساسية للنظام أو الأنظمة. فإذا كان الهم الأساسي والهدف الأكبر لنظام ما توفير مقومات بقائه واستمراره، كما هو الحال في عدد من الدول العربية، خاصة إن كانت بحاجة لحماية دولة كبرى مثل الولايات المتحدة، تضعف المبادرات السياسية من ناحية إمكانية تأثيرها على التأثير، لأن الأنظمة المعنية قد لا تكون في وضع يمكنها من توفير عناصر ضغط مساندة للمبادرات. هذا ما حصل جزئياً على الأقل في خطة السلام العربية التي تبنتها قمة بيروت قبل عامين، أي فقدانها للقوة المساندة للمبادرة، فألت إلى ما آلت إليه كما هو معروف.

بل إن بعض الأطراف العربية اعتبر خطة السلام العربية غير واقعية أصلاً لعدم قبول إسرائيل والولايات المتحدة بها، الأمر الذي مهد مرة أخرى لإفشال القمة العربية في تونس في آذار الماضي، وذلك بسبب طلب الولايات المتحدة بأن تحتوي قرارات القمة على موافقة على بدء علاقات تطبيع مع إسرائيل قبل إحلال السلام، بخلاف ما جاء في مبادرة السلام العربية، ورفض بعض الدول العربية لذلك (توجد أسباب أخرى لفشل القمة ولكن أشير فقط لإحداها).

ما هي عناصر القوة وعناصر الضعف في الموقف الفلسطيني وارتباط ذلك بالمبادرات السياسية كانت أم ميدانية في خدمة أغراض سياسية؟

وأبدأ بالانتفاضة الحالية التي تشكل صراعاً ميدانياً يهدف للتأثير في الحقل السياسي، أي أن هدفها سياسي في الأساس. هل كان للسلطة الفلسطينية أية مبادرة فيها؟ هنا توجد أربعة توجهات حيال هذا الموضوع:

١. الأول، هو الموقف الرسمي على المستوى السياسي في إسرائيل - وليس بالضرورة

الموقف الاستخباري- وجوهه أن السلطة الفلسطينية بادرت إلى استخدام العنف للحصول على مكاسب سياسية لم تتحقق من خلال المفاوضات.

٢. بالمقابل لقد نأت السلطة بنفسها رسمياً عن أي ارتباط بالمقاومة، ونفت أن لها علاقة كسلطة مع المجموعات المسلحة بما في ذلك كتائب شهداء الأقصى. ومن هنا كانت حادثة السفينة (كارين A) ذات أهمية من وجهة نظر إسرائيل التي سعت للربط بينها وبين القيادة الفلسطينية مباشرة.

٣. ويرى عدد من المحللين الفلسطينيين أن السلطة حاولت أن تمسك بالعصا من النصف كما يقولون، أي دعم جزئي للمقاومة والتنصل الرسمي من ذلك في نفس الوقت، أي أن للسلطة نصف مبادرة ونصف إحجام.

٤. أما وجهة النظر الرابعة فقد أوردها صحفي في جريدة هآرتس مؤخراً (الجمعة ٣٠/٤/٢٠٠٤، الطبعة الإنكليزية) مفادها أنه خلال عملية «السور الواقي» والتي اجتاح فيها الجيش الإسرائيلي الضفة الغربية وقطاع غزة قبل عامين، حصلت المخابرات الإسرائيلية على وثائق فلسطينية تظهر أنه في غياب وجود إنجازات سياسية بعد انهيار مفاوضات كامب دافيد، وجدت السلطة نفسها مضطرة لدعم المقاومة حتى لا تفقد مكانتها في الشارع الفلسطيني، أي أن منطلقها هو الحفاظ على الذات.

والاختلاف هنا بين هذا التفسير وموقف المستوى السياسي في إسرائيل يتعلق بالنوايا والأهداف، أي ما إذا كان دعم المقاومة يهدف إلى الحفاظ على مصداقية السلطة لدى الجمهور الفلسطيني، أو أن له أهداف تتعلق بتحقيق مطالب من إسرائيل.

وقد يظهر أن الفروقات في التفسير كلها تفاصيل غير ذات أهمية كبيرة، غير أن جوهر الموضوع يتعلق بأهداف أية مبادرة يقوم بها الجانب الفلسطيني.

فإذا كان الهدف الأساسي هو الحفاظ على الذات وعلى الدور، فإن هذا يحد من مقدرة السلطة الفلسطينية على المناورة، بدليل مطلب حل السلطة والذي يشكل نقداً ضمنياً لموقفها المفترض، أي مسعى الحفاظ على الذات مهما كلف الأمر، من هذا المنظور.

أما إذا كان الهدف هو إجبار إسرائيل على تعديل موقفها السياسي تجاه الحل المقبول، ينشأ هنا التساؤل عن إمكانية نجاح معركة عسكرية مع إسرائيل في ظل عدم تكافؤ القوى خاصة في جانبها السياسي، وبعد أحداث ١١ أيلول، وبوجود محددات سلبية عربية ودولية.

ولعل أهم مبادرة سياسية قامت بها القيادة الفلسطينية خلال عقد ونيف تكمن في فتح قناة تفاوض إضافية وبديلة عن مفاوضات مدريد وواشنطن، أي قناة أوسلو والتي انتهت باتفاق

إعلان المبادئ الذي وقع في أيلول ١٩٩٣. وقد مهد هذا الاتفاق لإنشاء السلطة الفلسطينية، وما تبعها من اتفاقات مرحلية ترجيء القضايا الأساسية لمفاوضات الحل النهائي، والتي ترجمها رئيس الوزراء السابق اهود براك إلى ما عرضه على الجانب الفلسطيني في كامب دافيد.

ما هي أهداف هذه المبادرة وكيف يمكن تقييمها؟

للإجابة على هذا السؤال يجب الإجابة على تساؤل آخر وهو: لماذا رفضت القيادة الفلسطينية ما عرضه براك في كامب دافيد؟ الإجابة على هذا التساؤل لا تكمن في القول أنها لم تحقق أهداف الشعب الفلسطيني أو أنها كانت ستؤدي إلى محمية إسرائيلية وليس إلى دولة ذات سيادة. ذلك أن السؤال الأساسي يتعلق بالتقدير والتوقعات ومن ثم الأهداف: هل توقعت القيادة الفلسطينية في حينه وضمن المحددات وميادين القوى الإقليمية والعالمية أن هذا المسار سيؤدي إلى ما هو أفضل من كامب دافيد، بما في ذلك قبول إسرائيل بحق العودة ضمن مسار آلية تقدمه الوحيدة وهي المفاوضات؟

انه لمن الساذجة الاعتقاد أن كافة الحقوق والمطالب الفلسطينية كان من الممكن أن تتحقق من خلال عملية سياسية من هذا النوع، وبوجود دعم أمريكي مستمر لإسرائيل وتفتت عربي وإقليمي. والقيادة الفلسطينية ليست ساذجة، فكما قال أبو مازن، إن اتفاقيات أوسلو كانت مغامرة كبيرة، ولكنه لم يقل إلى ماذا كانت في الأساس تهدف.

إذن، إن أخذت المحددات السابقة بالاعتبار يمكن الاستنتاج أن أحد الأهداف الأساسية من هذه المبادرة هو عودة منظمة التحرير الفلسطينية إلى الحلبة السياسية بعد فقدان النسيب لدور سياسي بعد الخروج من لبنان، والانتقال إلى المنفى في تونس. وقد وُقِّرت الانتفاضة الأولى عدة فرص منها العودة إلى مسار سياسي تأهلت له منظمة التحرير الفلسطينية بدءاً بمؤتمر المجلس الوطني الفلسطيني الذي عقد في الجزائر في عام ١٩٨٨ والذي تم فيه إقرار حل الدولتين بصورة أوضح من أي إقرار سابق، مروراً بمراحل أخرى من نبذ لما يسمى بالإرهاب وانتهاء بتعديل الميثاق الوطني الفلسطيني. مراحل مختلفة من التأهيل وإعادة التأهيل، وما زال هذا المسلسل مستمراً حتى اليوم، أي شرط إيقاف ما يسمى بالإرهاب حتى يتم العودة إلى المسار السياسي لخارطة الطريق.

انه لمن المتوقع بل انه من الطبيعي أن يسعى الحزب أو الحركة أو الحكومة أو السلطة للمحافظة على الذات. لكن السؤال هو عن الثمن أو مقابل ماذا؟ هذا هو جوهر أزمة السلطة حالياً وأحد أسباب فقدانها زمام المبادرة. ذلك أن مسعى الحفاظ على الذات في وضع فيه ضعف سياسي وميداني سيؤدي إلى حالة من الشلل السياسي، والتخلي عن زمام المبادرة لآخرين سواء كانت إسرائيل أو الولايات المتحدة أو أطراف أخرى.

لكن الوضع الفلسطيني الحالي ليس بسيطاً أو هيناً من جهة الخيارات المتاحة. فمن جهة، وبعد ارتباط السلطة بمسار سياسي، أصبح هذا المسار هو سبب وجودها فلسطينياً ودولياً. أما إذا توقف هذا المسار واندلعت الاشتباكات الميدانية كما هو حاصل، ينشأ التساؤل عن موقع السلطة من هذا الوضع. لقد حاولت السلطة كما قيل سابقاً أن تمسك بالعصا من الوسط، أي أن تحافظ على وجودها من جهة وتجد مبرراً له أمام جمهورها بانخراط جزئي وغير رسمي في العمل الميداني. ولكن من الواضح أن مفعول هذه السياسة مع مرور الوقت، أي بعد ثلاثة أعوام ونصف شارف على الانتهاء، فمن جهة لم تقبل إسرائيل والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وأغلب الدول العربية هذه السياسة، وكان ثمنها عزل الرئيس عرفات وإضعاف السلطة في مختلف جوانب عملها.

من جهة أخرى، وأمام الجمهور الفلسطيني بدأ البعض يرى في غياب مسار سياسي مقنع للجمهور، أن وجود السلطة يوفر غطاءً للاحتلال القائم فعلاً في الضفة وغزة. ومن هنا نشأت المطالب بحل السلطة، وهو أمر بدأ مستهجنناً في نهاية العام الماضي عندما ظهرت عدة أصوات تتساءل عن جدوى استمرار السلطة. ولكن الأمر انتهى قبل عدة أسابيع، وبعد موافقة الرئيس بوش على مبادرة شارون وما قدم له من تنازلات دفعت بنقود فلسطينية، ان قامت أوساط من داخل السلطة بتداول هذا الخيار، أي حل السلطة، ولو استقر الرأي على هذا، لكان لدينا مبادرة سياسية جديدة وجذرية.

ولكن من المستبعد أن تقوم السلطة بحل نفسها لأن لها مصلحة في الحفاظ على ذاتها، إضافة إلى مصالح كثيرين مرتبطة بوجود السلطة كما هو معروف. غير أن القضية الأساسية هنا تكمن في مكان آخر. فحتى لو كان حل السلطة خياراً حياً، يكمن الأمر الجوهرى في ماذا بعد: ماذا بعد حل السلطة؟ ولا توجد إجابات واضحة أو إجابات متفق عليها فلسطينياً إزاء هذا التساؤل.

ولكن ان كان الحديث هنا عن الموقف الفلسطيني الرسمي، يحتار المرء كيف يفسر سبب رفض السلطة لمبادرة شارون حتى لو كانت نجحت. وقد نرى في المستقبل غير البعيد عودة لها لأن الوضع الاقليمي لا يسمح بانسداد سياسي لأجل غير مسمى.

هل السبب يكمن في أن خطة الانسحاب من طرف واحد تشكل إنهاؤه ولو مؤقت للعمل السياسي الذي يوفر مبرراً لوجود السلطة؟ هل إن الخطة غير مقبولة لأنها تبقى على العزل السياسي للقيادة الفلسطينية؟ هل انه يصبح من المتعذر ربط خطة الانسحاب بخارطة الطريق؟ من غير الواضح أن هذا الربط متعذر في ظرف سياسي مختلف.

ويشكل أهم، إن النظر للوضع السياسي الحالي من منظور محدداته العربية والدولية، وتوازن

القوى السياسي والعسكري، سيقود لا اعتبار أن أي مسار سياسي ممكن في المدى المرئي يمكن أن يسمى «أوسلو ٢». إن العودة إلى مفاوضات الحل النهائي غير ممكن إلا بوجود ضغوطات خارجية كبيرة على إسرائيل، ولا يظهر هذا في الأفق. بالتالي ما قد يكون في حيز الممكن كاحتمال هو إعادة تركيب عناصر مختلفة متفق عليها بين كافة الأطراف الرسمية لتكون خارطة طريق معدلة تنتهي بدولة ذات حدود مؤقتة، ولكن حتى هذه الإمكانية يلزمها قوة دفع خارجية غير متوفرة حالياً.

وفي هذا المضمون لا متسع هنا لمبادرات فلسطينية جديدة سوى حل السلطة. ولكن يقع على كافة الأطراف المهمة بهذا الخيار سواء كانوا معلقين ومحللين أو أحزاب وحركات وفصائل الإجابة بتفصيل مقنع وليس فقط بشعار رنان على السؤال: ماذا بعد؟

فاستمرار الاحتلال لا يشكل خياراً سياسياً مباشراً رغم أنه يشكل حلاً لإشكالية وجود السلطة والمقاومة في آن واحد، وهو رهان على مستقبل مفتوح قد يتم فيه خلق وقائع جديدة من إسرائيل ويصبح من غير الممكن العودة إلى خيار الدولتين المتعذر أصلاً. أما الحديث عن تغيير في طبيعة الصراع ومن ثم نوع الحل الممكن، مثلاً دولة واحدة لشعبين، فهذا مشروع نضالي أكبر من مشروع الدولتين لوجود إجماع داخل إسرائيل حول رفضه، بخلاف حل الدولتين. وإذا تم الوصول إلى مرحلة بعد فترة زمنية طويلة يكون فيها المطلب الفلسطيني الدولة الواحدة، من المتوقع أن يتم إعادة إحياء مشروع الترحيل القسري، أو ربما الشروع فيه بتدرج مدروس، درءاً لمخاطر مطلب الدولة الواحدة من وجهة نظر إسرائيل.

إن الرصيد الاستراتيجي الأساسي للفلسطينيين هو وجود شعب على أرضه، أي ما يسمى بالخطر الديموغرافي من وجهة نظر إسرائيل، انه رصيد يجب أن لا يعرض للخطر تحت أي ظرف كان. بالتالي إن المبادرة الفلسطينية الأساسية التي هي في حيز الممكن، ويجب الإقدام عليها بسرعة، تكمن في إصلاح النظام السياسي الفلسطيني الحالي وتجديد شرعيته حتى يتم إدارة الصراع بطريق تخلص من الشذمة، الأمر الذي يهدد الفلسطينيين بخطر أكبر من أية أخطار خارجية.

حول الخيارات والمفاوضات والوضع الفلسطيني العام

د.علي الجرباوي*

في حالات الصراع، كما في مختلف مجالات الحياة عموماً، يتركب خطأً استراتيجياً قاتلاً كل من يظن بانعدام الخيارات وانسدادها في مسرب واحد وحيد. فالخيارات دائماً موجودة، ولكن أثمانها تتفاوت، منها ما يُكلف تبنيها قليلاً ومنها ما يكلف الكثير، وما يتبقى يتعلق فقط باحتساب القدرة وحساب التكاليف. في الصراع، في أي صراع، من يُغلق على نفسه الخيارات يفقدها، ومن يفقد خياراته لا يستطيع أن يحسم الصراع لصالحه، لا بالقوة ولا حتى عبر التفاوض لتحقيق تسوية «حل وسط» معقولة. باختصار، من يفقد نفسه الخيارات لأنه لا يستطيع أو لا يريد دفع التكاليف، ويتبنى خط سير منفرد وحيد، ينسدّ عليه الأفق، ويُفرض عليه حلّ بالتأكيد لن يكون في صالحه.

فلسطين بلادنا استُلبت منا عنوة، بالكامل وعلى دفتين، عام ١٩٤٨ وعام ١٩٦٧. كان من الممكن أن يُغلق الملف على ذلك وأن يُنسى عند ذلك، فقط لو استسلم الفلسطينيون للواقع المرير واعتقدوا حينئذ بانعدام الخيارات. ولكن رغم الأوضاع القاسية والمريرة للطرد والتهجير والاقتلاع وفقدان الوطن، لم يفقد الفلسطينيون الأمل ولم يستسلموا. كان الحق والعدل والشرعية إلى جانبهم، مقابل جبروت إسرائيل وقوتها العسكرية الطاغية. ورغم استمرار تزايد اختلال موازين القوة المادية لصالح إسرائيل، إلا أنها لم تتمكن طوال هذه السنين من حسم الصراع، فبقي مفتوحاً على مصراعيه وأشدّه، وهو أمر يُحسب للشعب الفلسطيني ويُشهد له به.

* أستاذ العلوم السياسية في جامعة بيرزيت.

أربعة عوامل ساعدت الفلسطينيين على إبقاء القضية الفلسطينية حيّة والصراع مفتوحاً: استمرار وتزايد الوجود الفلسطيني في فلسطين، والمقاومة الفلسطينية، وأثر البعدين القومي والإسلامي، والدعم الدولي خاصة أثناء حقبة ثنائية القطبية الدولية. وبالتأكيد يبرز العامل الأول من بين هذه العوامل كمرتكز أساس للحفاظ على استمرارية وحيوية القضية الفلسطينية، إذ أن الوجود على الأرض، وتعزيز هذا الوجود، هو الأهم، ولولاه لما كان للعوامل الثلاثة الأخرى نفس القيمة التأثيرية. فطالما بقي الوجود الفلسطيني في فلسطين نشطاً وفاعلاً فإن انحسار أثر أي من هذه العوامل الثلاثة، أو كلها مجتمعة، يجب أن لا يؤدي إلى استنتاج تلقائي، من أي من الفلسطينيين أو من غيرهم، بفقدان الفلسطينيين للخيارات، وبضرورة القبول بالأمر الواقع والتسليم بقدرة إسرائيل على حسم الصراع.

بما أن أساس الصراع وجودي فإن نفي وتغييب الآخر بقي يُشكّل الوسيلة المثلى والأنجع لحسم الصراع. على مدى عمر الصراع قام الجانب الصهيوني - الإسرائيلي بتنظيم وتنفيذ عملية طرد قسرية، منهجية، ومستمرة للفلسطينيين بهدف اقتلاعهم وإلغاء وجودهم في فلسطين. وحتى الآن، وتحت شعار «الترانسفير» المراوغ، يوجد في إسرائيل خط مركزي، وليس هامشياً، يريد استكمال عملية الطرد وتفرغ فلسطين من فلسطينييها. بالمقابل، ولدواعي إحقاق الحق والعدل والشرعية، بقيت مسألة تحرير فلسطين بالكامل لإعادتها إلى سابق عهدها تمثل الهدف الفلسطيني الأسمى. فكثير من الفلسطينيين ينطلقون من قناعة راسخة بأن فلسطين عربية ويجب أن تعود كذلك، وكثير منهم أيضاً يضيف إلى ذلك البعد الديني العقائدي بإيمانه أن أرض فلسطين أرض وقف إسلامي لا يجوز التنازل عنها أو التفريط بها.

إن ما يعطي أصحاب الحل الجذري على الجانبين قوة وفاعلية يتلخص، إضافة إلى القناعة الأيديولوجية-العقائدية، بوضوح وبساطة ومباشرة الهدف المتوخى: التخلص من الآخر بالكامل والاستحواذ على الأرض بالكامل، فلسطين من النهر إلى البحر مقابل «أرض إسرائيل». لا إمكانية لرؤية الآخر، ولا جدوى من التفاوض للتوصل إلى «حل وسط»، إذ ليس هناك من «حل وسط»، النصر الكامل لا يتحقق إلا بالكل الكامل. موقف نهائي وقطعي وحاسم، واضح وبسيط ومباشر، ليس عرضة للتفسير وغير قابل للتأويل، فهو حدي أحادي ووحيد. وما يضيف إلى قوة هذا الخيار عند أصحابه تكافؤ دعوتهم مع دعوة عدوهم، ما يعطي شعوراً بالندية والتكافؤ والمساواة. ولكن ومع كل القوة التأثيرية الكامنة في مثل هذا الحل الجذري إلا أن عدم المرونة فيه تؤدي إلى نقصان في مناعته. فللوقائع أثر ودلالات يجب أن تؤخذ بالحسبان، وغالباً ما يؤول الأمر في نهاية المطاف إلى التوصل إلى تسويات.

خلال مسيرة التطاحن في الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي لفرض الحل الجذري من قبل كل طرف على طرف، بدأت تتبلور قناعات داخل كل طرف بعدم إمكانية (وليس جدوى) تحقيقه للحل الجذري المرغوب. فالحقائق على الأرض أصبحت أقوى من إمكانية تجاهلها أو

تغييرها، وكان من الضروري بالنسبة لهؤلاء التعامل مع نتائجها فعلاً، حتى وإن لم يتم القبول بها حكماً. وبدأت لذلك تبرز دعوات وحوارات ومشاريع للتوصل إلى تسوية. وبالحال تفتق الوضع الجديد عن مشكلة جوهرية، إذ لم يُستبدل تكافؤ الحل الجذري عند الطرفين بتكافؤ بينهما في البحث عن التسوية، بل انهار التكافؤ الأصلي النظري ليحل محله عدم تكافؤ عملي أودى بحالة التوازن الافتراضية بين الطرفين، وهي حالة أساسية وضرورية للتوصل إلى تسوية «حل وسط» معقولة.

عوضاً من أن ينطلق السعي للتوصل إلى تسوية بين الفلسطينيين والإسرائيليين من تبلور قناعة مشتركة لدى الطرفين بحالة التوازي والندية بينهما (لا غالب ولا مغلوب)، فيصباحا مهيين لتقديم التنازلات التبادلية المتكافئة والضرورية للتوصل إلى هذه التسوية، انطلق هذا السعي من نقطة بداية اعتمدت تأكيد حالة اللاتوازن واللاتساوي بينهما، فأصبحت التنازلات مطلوبة لتقديم من طرف إلى طرف، أي من الطرف الفلسطيني إلى الطرف الإسرائيلي. وبذلك أصبح طريق التسوية، التي من المفترض أن يكون ذو اتجاهين متقابلين يتلاقى عبره الطرفان في موقع وسط، طريقاً ذا اتجاه واحد يفترض فقط تحرك طرف باتجاه تحقيق شروط الطرف الآخر.

يجب التفريق بين حالة الضعف التي من الممكن أن يعاني منها طرف من الأطراف لأسباب موضوعية، وبين أن تصبح هذه الحالة ذاتية من خلال تبلور قناعة عند هذا الطرف بحتمية كون حالة ضعفه مزمناً. والفلسطينيون الذين دخلوا مسار التسوية برزوا هذا الدخول بالتنظير لحالة ضعف فلسطيني مزمناً، والذي تبلور عنه السؤال الاستنكاري الشهير الذي حكم عملية التفاوض: ما هو البديل؟ أي لا يوجد خيار آخر. وبالطبع، من لا يملك خيارات لا يملك عناصر قوة، ومن لا يملك مساراً غير التفاوض من الأجدى له أن لا يفاوض.

لقد اقتاد الإسرائيليون فلسطينيي التسوية إلى الاعتقاد بضرورة التسليم الفعلي باستمرار حتمية وأزلية التفوق الإسرائيلي، والقبول الضمني بالدخول في عملية مفاوضات تنسدر بمظهر الندية والتكافؤ، ولكنها من الناحية الفعلية تستهدف إنقاذ ما يمكن إنقاذه. هذا كان الخطأ الاستراتيجي الفلسطيني الأهم والأخطر، كونه أصاب المنطق، وبالتالي المضمون، في مقتل. لو فكر الفلسطينيون المسرعون إلى طاولة المفاوضات قليلاً لاكتشفوا زيف الادعاء الإسرائيلي بالتفوق الحتمي والأزلي، لأن المتفوق بهذا القدر والشكل لا يحتاج إلى تسوية مع الطرف المتفوق عليه، بل يفرض عليه شروط الاستسلام. ومع كل القوة الإسرائيلية المستخدمة ضد الشعب الفلسطيني لم تتمكن إسرائيل من تحصيل الاستسلام الفلسطيني الضروري لفرض شرعية وجودها. وكان على الجانب الفلسطيني أن يعي أن قبول إسرائيل بمبدأ التفاوض يشكل اعترافاً ضمناً منها بالفشل في تحقيق الحل الجذري والانتصار النهائي. ولو تبلور مثل هذا الوعي وحكم المسار التفاوضي الفلسطيني منذ البداية لتغير مسار ونتيجة المفاوضات. ولكن سبق السيف العذل، والمنطلقات تتحكم دائماً بالمسار وتحدد النتائج.

لأن فلسطينيي التسوية اعتقدوا أن لا خيار لديهم لأن حالة ضعفهم مزمنة، فإنهم قبلوا من حيث المبدأ حصر التسوية الشاملة للصراع الفلسطيني-الإسرائيلي في التفاوض على مصير الأرض المحتلة عام ١٩٦٧ فقط. وبهذا تم ارتكاب الخطأ الفلسطيني الاستراتيجي الثاني. فمن الناحية الإجرائية لا يمكن لأي طرف مفاوض أن يستحصل في نهاية أية عملية مفاوضات على كل ما طالب به في بدايتها، وإلا لما كان هناك مبرر لإجراء التفاوض أصلاً. معروف لدى استراتيجيي التفاوض أن مخرجات العملية التفاوضية لا يمكن أن تكون كمدخلاتها، وأن على كل طرف مفاوض أن يقدم تنازلات تتحدد وفقاً لعناصر القوة التي يمتلكها ومسار عملية التفاوض ذاتها والمؤثرات الخارجية عليها. لذلك يلجأ كل حصيلف على دراية بمتطلبات عملية التفاوض إلى رفع سقف مطالبه إلى أقصى درجة ممكنة عند بداية الدخول في هذه العملية، وذلك كي يتمكن بعد تقديم التنازلات المطلوبة خلال مجرى العملية أن يحافظ على أقصى إمكانية لتحقيق أهدافه الحقيقية الكامنة. فإذا كان الهدف الفلسطيني يتلخص بقبول تسوية للصراع على أساس استعادة كامل الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ وإيجاد حل مقبول لقضية اللاجئين، فإن ذلك كان يتطلب عدم الدخول في المفاوضات على هذا الأساس، بل رفع سقف المطالب الابتدائية أكثر من ذلك تحسباً لضرورة تقديم التنازلات المطلوبة خلال عملية المفاوضات. كان يجب إذا أريد تحقيق هذا الهدف دخول المفاوضات بطلب استعادة كل فلسطين، أو على الأقل تنفيذ قرار التقسيم الصادر عن الجمعية العمومية للأمم المتحدة رقم ١٨١ لعام ١٩٤٧. أما بدء عملية التفاوض بالمطالبة باستعادة الأرض الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ فقط فيعني بالضرورة أن نهاية المفاوضات ستكون تسوية يتحدد مجالها داخل هذه الأرض وليس على حدودها. هذا ما حدا بإسرائيل أن تستحصل على اعتراف فلسطيني غير مشروط بوجودها الكامل قبل الدخول في عملية التفاوض التي طالبت فيها بالحصول على كامل الأرض الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، محاولة إياها من الناحية الفعلية من أرض محتلة إلى أرض متنازع عليها. ونتيجة لذلك أصبح محور التفاوض يتلخص بالمساحة التي ستبقى للفلسطينيين من هذه الأرض بعد انتهاء التفاوض عليها. وهذا ما أجبر المفاوضين الفلسطينيين على الانخراط في التعاطي مع مقاربات للحل النهائي ومحاولة تسويقها على أساس أنها تحقق كامل المطالب الفلسطينية.

أما الخطأ الفلسطيني الاستراتيجي الثالث فكان في مجال التكتيك عندما لم يستخدم المفاوض الفلسطيني آلية التهديد بالانسحاب من عملية التفاوض أو التوقف المرحلي عن التفاوض بهدف تحسين الموقف والموقع الفلسطيني التفاوضي. من المعروف لخبراء التفاوض أن التوقف عن التفاوض يعتبر جزءاً لا يتجزأ من عملية المفاوضات، ويجب على الطرف المفاوض أن يحسن استغلال هذا التكتيك لكسب النقاط. ولكن الطرف الفلسطيني تخلى بالكامل عن هذا التكتيك فاسحاً المجال للطرف الإسرائيلي ليهيمن بالكامل على تحديد شروط عملية التفاوض. وبالتالي، استمر الفلسطينيون بالتفاوض مع استمرار إسرائيل بتقويض

أسس عملية التفاوض، وذلك من خلال تكثيف حملة استيطان الأرض المحتلة التي يريد الفلسطينيون استعادتها. لقد كانت المياه تجري من تحت أقدام المفاوض الفلسطيني، كان يراها ولم يفعل شيئاً لتدارك الأمر.

بعد أن مرت مياه كثيرة تحت الأقدام الفلسطينية وتم الاكتشاف المتأخر لما كان معروفاً أصلاً، وهو أن الجانب الإسرائيلي يريد فرض حلٍ وفقاً لشروطه المجحفة بالحقوق الفلسطينية، حاول الجانب الفلسطيني استدراك الوضع، ووقع في الخطأ الاستراتيجي الرابع. فعوضاً من أن يقوم الفلسطينيون بدراسة معمقة للمرحلة السابقة بقصد استخلاص العبر منها واستدراك أخطائها من خلال تحديد استراتيجية واحدة وموحدة تقوم على إعادة التوازن مع إسرائيل عبر إعادة فتح باب الخيارات المغلقة بعناية فائقة، تم فتح هذه الخيارات عن طريق توازي أجنادات فلسطينية متنافسة، بل ومتناحرة. وبما أنها لم تكن نتاج اتفاق فلسطيني داخلي على تبني خط استراتيجي واضح ومحدد الهدف، لم تتمكن هذه الخيارات من دعم بعضها البعض، بل عملت على إضعاف بعضها البعض، وعلى إضعاف الموقف الفلسطيني العام بالمجمل. على الصعيد الفلسطيني الداخلي أدى ذلك إلى است شراء فوضى أحدثت الكثير من الشقوق في البنيان الفلسطيني وأضعفت القدرة الفلسطينية على الصمود من جهة، وعلى الحفاظ على مستوى التأييد الدولي للفلسطينيين في مواجهة العدوان الإسرائيلي من جهة أخرى. أما على الصعيد الخارجي فقد أدى توازي الأجنادات أحياناً وتضادها أحياناً أخرى كثيرة، وممارسة الخيارات بانعزالٍ عن بعضها البعض، إلى استغلال ذلك من قبل حكومة إسرائيلية يمينية متطرفة ضد الجانب الفلسطيني الذي أصبح يلام وهو الضحية، والى تبرير تصعيد العنف الممارس إسرائيلياً على السلطة والشعب الفلسطيني، وإلى زيادة منسوب تعاطي العالم إيجابياً مع الدعاوى والادعاءات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين، وخصوصاً ما يتعلق بتقرير محددات الحل النهائي وفقاً للرغبة الإسرائيلية اليمينية.

لا يجوز لهذا الوضع أن يستمر لأن الخسارة بسببه فلسطينية أولاً وأخيراً. فنحن نشهد انحسارات على مختلف الصعد والمجالات. كان خطأ فادحاً إغلاق مجال تنوع الخيارات على الذات أيام حمى المفاوضات، وقد تم دفع ثمن ذلك غالباً. تحديد ووضوح الهدف المطلوب تحقيقه أمر على غاية الأهمية، والضبابية في مثل هذه المسألة الأساسية لن تؤدي إلى تحقيق النجاح بل إلى تحصيل وتكريس الفشل. لا إمكانية لتحديد استراتيجية إذا كان الهدف ضبابياً، ولا إمكانية للتوصل إلى استراتيجية موحدة إذا استمر وجود أجنادات متزاحمة ذات أهداف متضاربة.

يجب إنهاء حالة الفوضى الفلسطينية بأسرع ما يمكن. وهذا لن يتم إلا من خلال التوصل إلى استراتيجية عمل وطنية تحكم الفعل الفلسطيني الموجه نحو تحقيق هدف محدد بوضوح تام. ولا يمكن أن تتحقق هذه الاستراتيجية بفرض أجنادة فلسطينية على أجنادة فلسطينية أخرى، وإنما عبر التفاهم بين الأجنادات ومزج الخيارات. وهذا يتطلب من جميع القوى السياسية

والمجتمعية الخوض في حوار جدي معمق على خلفية عدم التمترس على المواقف الذاتية، بل الانفتاح وتقبّل مختلف المواقف ووجهات النظر كأساس ضروري وصحي لفتح باب النقاش. يتطلب هذا الانفتاح أول ما يتطلب إجراء مراجعات ذاتية من قبل كل هذه القوى والحركات، فهناك أخطاء ارتكبت ويجب أن يتم الاعتراف بها. ولولا وقوع هذه الأخطاء لما أصابتنا كل هذه التراجمات وأصبح وضعنا كما هو عليه الآن. ويجدر أن لا يستمر التعاطي مع مسألة الحوار وكأنها مسألة شكلية أو شعاراتية تُرفع عند زاوية كل مأزق يواجه مسار التسوية المأزوم وتُصبح «كليشياً» مبتذلاً، بل يجب أخذ الموضوع بكل الأهمية والجدية المطلوبة. وعلى من لا يريد أو لا ينجح فلسطينياً في إجراء حوار داخلي جدي ليوجّه من خلاله الأسئلة العميقة الصعبة التي يجب أن توجه للذات وتوجد لها الإجابات، أن يتوقف عن لوم الغير لما آلت إليه الأحوال والأوضاع. والمسؤولية في هذا الشأن على قدر الصلاحية. لذلك لا اعتبار ولا أهمية ولا فائدة ترجى من كل التذمرات التي يقدمها الوزير أو الأخ أو الرفيق أو المسؤول الرفيع إن لم تقترن عملياً بفعل يناقض مضمون هذه التذمرات. ولكن للأسف لا يوجد اعتبار حقيقي وفعال للمحاسبة والمساءلة، فكل مسئول يقدم التذمرات وكأنه من عامة الناس ويبقى بنفس الوقت مسئولاً عن الأسباب الكامنة وراءها، ويسوء الحال.

واضح تماماً أن المأزق الذي يعاني منه الوضع الفلسطيني حالياً يتطلب ضرورة مراجعة جدوى العملية التفاوضية أساساً، ومن منطلق أن هذه العملية تُشكّل وسيلة لتحقيق غاية، وأنها ليست غاية بحد ذاتها. وطالما أن المعطيات أصبحت تدل بما لا يقبل الشك على أن أسس ومنطلقات عملية التسوية السياسية التي تقوم على أساسها عملية المفاوضات التي انهمكنا بها وأنهكتنا لمدة عقد من الزمن لن تحقق تسوية «الحل الوسط» بالشروط الدنيا المقبولة فلسطينياً، ذلك لأن إسرائيل والولايات المتحدة تقوم بتقويض أركان قضاياها الرئيسية مسبقاً وتباعاً، وتستغلها لفرض الوقائع على الأرض لفرض حلّ بالشروط الإسرائيلية، فإن من الأجدى فلسطينياً استخلاص العبرة والتوقف التام عن المشاركة بها لحين تغيّر المعطيات. فمفهوم «الغموض البناء» الذي بُنيت عليه معطيات عملية التسوية السياسية الحالية لا يشكّل مدخلاً ملائماً لتسهيل التوصل إلى تسوية مقبولة فلسطينياً، بل يشكّل الركيزة التدميرية للموقف والحقوق الفلسطينية. فمفهوم «الغموض البناء» يخدم الطرف الأقوى في معادلة الصراع. وطالما أن الطرف الفلسطيني يشعر بأنه الأضعف في هذه المعادلة، فقد تم توظيف هذا المفهوم أمريكياً ليكون الوسيلة التمريرية للمواقف والشروط الإسرائيلية.

قد ينبري الرأي الفلسطيني الرسمي ليؤكد من جديد بأن ليس لدينا بديل وأن الخيار الوحيد المتوفر للفلسطينيين يتمثل باستمرار المشاركة في هذه العملية، حتى مع معرفة أنها مجحفة. وهذا خطأ استراتيجي خامس يجب عدم الوقوع والاسترسال به على الإطلاق لأنه سيزيد من عمق الورطة التي نواجهها. على أصحاب هذا الرأي الوعي بعناصر القوة الفلسطينية، وأن

للفلسطينيين خيارات متعددة، وأن عدم ممارسة هذه الخيارات لا يعني عدم توفرها، بل هم لا يريدون دفع استحقاقاتها.

لكي يكون بالامكان التوصل إلى تسوية للصراع يجب إعادة الاعتبار لوضعية تكافؤ الطرف الفلسطيني مع الطرف الإسرائيلي. عدا ذلك، ستبقى عملية التسوية رهينة الشروط الإسرائيلية، وكل مقاربة فلسطينية من هذه الشروط لن تقرب الفلسطينيين من تحقيق التسوية، بل تعطي الإسرائيليين الفرصة لفرض سلسلة جديدة من الشروط حتى يتم إنهاك الجانب الفلسطيني وقبوله بالحل الإسرائيلي للقضية الفلسطينية.

إن كانت إسرائيل لا تريد التوصل إلى تسوية «الحل الوسط» المستندة إلى إقامة دولتين متكافئتين على حدود عام ١٩٦٧، مع إيجاد حل مقبول لقضية اللاجئين الفلسطينيين، وإن كانت تدعي بأحقيتها بفرض كامل سيطرتها على «أرض إسرائيل»، فإن من حق وواجب الجانب الفلسطيني، بعد أن يشدد على قبوله المبدئي بـ «الحل الوسط»، أن يعلن أيضاً أحقيته فرض كامل السيطرة على فلسطين. قد يقول قائل بأن هذا موقف إنشائي غير واقعي، ولكن هل من الواقعية بالمقابل أن يطالب الإسرائيليون بنفس الهدف مع كل هذا التواجد الفلسطيني المتنامي في فلسطين؟ علينا أن نعي مصادر قوتنا الكامنة التي يخشاها الإسرائيليون وأن لا نفرط بها لمجرد الشعور المرحلي بالعجز. فكما أن إسرائيل تشكل تهديداً مصيرياً للفلسطينيين فإن الفلسطينيين، بالمقابل، يشكلون تهديداً مصيرياً لإسرائيل. ولحين تستعد إسرائيل لتسوية «الحل الوسط» مع الفلسطينيين فإن التهديد الفلسطيني لإسرائيل يجب أن يستمر ماثلاً. هذا هو التوازن المطلوب لتحقيق التكافؤ اللازم لتوفير الأرضية الضرورية للتوصل إلى تسوية سياسية معقولة. في هذا السياق لن يستفيد الفلسطينيون من استمرار تركيز مفاوضاتهم على الاستعداد لتلبية المطلب الإسرائيلي بتحقيق الأمن للإسرائيليين، بل إن التشديد يجب أن يكون على أن الأمن الإسرائيلي لن يتحقق إلا بالتبادلية التامة. هذا هو جوهر الموضوع، تحقق التبادلية التامة، فإما سعي الطرفين لتسوية «حل وسط»، وإما توقف كليهما عن ذلك.

إذا استبعدنا إمكانية تحقق الحل الجذري للصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، بمعنى أن يتمكن طرف من طرفي الصراع من القضاء المبرم والكامل على الطرف الآخر، فإن حل هذا الصراع ينحصر بمسارين اثنين فقط يجب أن لا يقبل الجانب الفلسطيني بثالث لهما. فإما أن يتم إقامة دولتين متكافئتين على حدود عام ١٩٦٧، وإما أن يتم التوجه باتجاه إقامة الدولة الواحدة. أما الحل الإسرائيلي القائم على إيجاد كانتونات معزولة فلسطينية تسمى «دولة» وهي لا ولن تتمتع، في الضفة على الأقل، بالسيادة والاستقلال التامين، فيجب أن يُرفض رفضاً فلسطينياً قاطعاً، وأن لا تتم على أساسه أية مفاوضات. لقد حاول الفلسطينيون لعقد خلا التوصل إلى تسوية سياسية على أساس الحل المستند إلى إقامة الدولتين وجاءت النتيجة بيّنة واضحة: مزيد

من الاستيطان وإقامة سور قاسم للضفة وخطة فصل عنصري لإقامة «دولة» الكانتونات. واضح أن هذه الوسيلة لن تحقق الهدف. ومن هذا المنطلق، وإذا لم نقبل بتغيير الهدف (أي نقبل ب «دولة» الكانتونات)، يكون علينا واجب تغيير الوسيلة.

لا أعتقد بإمكانية تحقيق إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة والسيادية على حدود عام ١٩٦٧ إلا من خلال التلويح الفلسطيني الجدي بتبني خيار إقامة الدولة الواحدة. فمع هذا التعنت والتوجه الإسرائيلي لفرض الأمر الواقع المدعوم أمريكياً فإن الطريق إلى إقامة الدولة الفلسطينية لن تمرّ إلا عبر التلويح بخيار إقامة الدولة الواحدة. قد يقول البعض منا بأن هذا الخيار ليس واقعياً ولا نملك القدرة على تطبيقه، هذا إن كنا أصلاً نريد تطبيقه لأنه سيؤدي بنا لأن نصبح، إن وافقت إسرائيل عليه، مواطنين من درجة متدنية يُمارس علينا الاضطهاد والعنصرية لأمد طويل، إن لم يكن مزمناً. علينا الوضوح التام في هذه النقطة: لو كان الخيار المطروح هو بين الدولة المستقلة أو الدولة الواحدة لاخترت الأولى على الثانية. ولكن لأن الخيار المفروض الآن هو بين القبول ب «دولة الكانتونات» أو التوجه نحو الدولة الواحدة لردع الخيار الكنتوني فإن الاستنتاج واضح ويجب أن لا يكون عليه خلاف فلسطيني، إلا إذا كان هناك من يقبل ب «الدولة الكانتونية». وهناك أيضاً من يمكن أن يقول بأن إسرائيل ترفض خيار الدولة الواحدة، لذلك لا فائدة من طرحه فلسطينياً. والجواب على ذلك أن رفض إسرائيل هو مدعاة طرح هذا الخيار فلسطينياً. فالرفض الإسرائيلي، من جهتي اليسار واليمين، لخيار الدولة الواحدة ينبع من كون هذا الخيار يطيح بيهودية الدولة، أي بالمشروع الصهيوني من أساسه، وعدم التلويح الفلسطيني الجدي بإمكانية تبنيه يريح إسرائيل ويزيح عن كاهلها عبئاً مركزياً. فمن منا يريد إزاحة هذا العبء عن كاهلها؟ ويمكن لنفس هؤلاء القول بأن الدعوة لتبني هذا الخيار سيفقد الفلسطينيون الدعم الدولي. وعلى العكس فإن مؤشرات عديدة تدلّ على أن من يدعم القضية الفلسطينية سيبقى على دعمه لها، وأن من يقف ضدها عليه حينئذ أن يبدأ بحساب الحسابات.

تكمّن المعضلة الفلسطينية الذاتية إذا أريد التلويح الجاد بتبني خيار الدولة الواحدة في كيفية التعامل مع مسألة استمرار وجود السلطة الفلسطينية، إذ أن جدية التلويح بهذا الخيار يجب أن تتضمن إمكانية فعلية لحلّ السلطة لذاتها وإعادة الأمانة لمنظمة التحرير الفلسطينية. يوجد موقف رسمي فلسطيني، له أصداء ذات شأن داخل النخبة السياسية الفلسطينية، يعتقد أن إقامة السلطة واستمرار وجودها يُعتبر إنجازاً فلسطينياً يجب عدم هدره والتفريط به، وينظر إلى مسألة حلّ السلطة فلسطينياً على أنها عقاب ذاتي يصبّ في المصلحة الإسرائيلية، خصوصاً أن نتيجته ستكون الفوضى والفراغ الذي سيعبأ من جهات أخرى، ولذلك يرفض مثل هذا الطرح بالكامل.

يتَّسم هذا الرأي بالوجهة التامة في حال توفرت معطيات أكيدة بحتمية تحوُّل السلطة إلى دولة وفقاً للشروط الرسمية الفلسطينية الدنيا. فالسلطة وسيلة أقيمت لفترة انتقالية لتحقيق غاية إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية. لذلك فإنها لا تشكل حالة نهائية، وإن أصبح هناك إمكانية فعلية، تبعاً للمعطيات المفروضة إسرائيليًا، أن تصبح كذلك فإن عدم استمرار وجودها يصبح أفضل فلسطينياً من استمرار هذا الوجود. ويجب الانتباه إلى أن إسرائيل لا تريد فقط حصار الفلسطينيين في أصغر معازل ممكنة كي تتمكن من ابتلاع وضم أكبر مساحة فلسطينية إليها، وإنما تريد أيضاً أن تجد سلطة منفصلة عنها، ولكن ليست مستقلة في وجودها، تقبل أن تتحمل المسؤولية القانونية عن الفلسطينيين المحصورين داخل الكانتونات حتى لا يكون للعامل الديمغرافي الفلسطيني أثر سياسي يقلب المعادلة على إسرائيل كـ «دولة يهودية»، لهذا السبب تركزت كل الدعوات الإسرائيلية خلال سنوات الانتفاضة الثانية على ضرورة تغيير القيادة الفلسطينية وليس على إلغاء وجود السلطة. من هذا المنطلق فإن التلويح الجدِّي بالتوجه لخيار الدولة الواحدة، بما يتطلبه من تضمين لإمكانية فعلية لحل السلطة، لا يصب في المصلحة الإسرائيلية، وإنما يشكل سبيلاً توريطياً لإسرائيل لا تستطيع الخروج منه إلا من خلال الموافقة على إقامة الدولة الفلسطينية المقبولة فلسطينياً. وبالتأكيد لا خسارة للفلسطينيين من التلويح الجدِّي بهذا الخيار، خاصة وأن السلطة أصبحت محاصرة بالكامل وموجودة تحت الاحتلال، تُبتر كل يوم عدة مرات ومن العديد من الجهات، والوضع الفلسطيني يعاني من فوضى عارمة سيؤدي إتياع هذا الخيار إلى إنهائها وتساعد الشعور بالمسؤولية الجماعية لتنظيم الشؤون المجتمعية. أما عن حالة الفراغ المزعوم فإن هذا الخيار لا يدعو إلى إلغاء الحالة السياسية النضالية الفلسطينية، بل يعيد الاعتبار لمنظمة التحرير الفلسطينية، وإلى ضرورة تطوير آلية عمل مؤسساتية جماعية فعالة. وإن قال أحد أن في ذلك مغامرة، وأن تطور هذه الآلية غير مضمون عملياً، فإن اللوم في هذه الحالة لا يقع إلا علينا وليس على غيرنا.

إن من يُغلق الخيارات على نفسه يفقدها، ويحشر نفسه بنفسه. علينا عدم الاستمرار في حشر أنفسنا في زاوية خيار التفاوض المُعرى من توظيف عناصر القوة المتوفرة لدينا، بل الانطلاق نحو فحص جدِّي لإمكانية استخدام خيارات أخرى يمكن أن تكون ذات جدوى ونجاعة أكبر لتحقيق الهدف الفلسطيني، على الأقل من أجل تعزيز القدرة التفاوضية الفلسطينية إن لم يكن أكثر.

الكلام في هذا الموضوع لم يعد كافياً، والصمت ليس خياراً، والفعل يبقى سيد الموقف. فهل سنفعل ما هو واضح للجميع ومسكوت عنه من قبل الجميع حتى يتم كامل الانهيار؟ إن لم تعرفوا كيف ضاع القسم الأكبر من فلسطين خلال النصف الأول من القرن العشرين، راقبوا الوضع الحالي وستعرفون من خلاله كيف ستضيع البقية الباقية منها. قد يكون لمن أضع ذلك القسم عذراً في أنه لم يكن يعلم، ونحن ليس لدينا أي عذر لأننا نعلم، ولكن لا نريد أن نعمل.

أهم إصدارات المعهد (١٩٩٩-٢٠٠٤)

كتب توثيقية

- الانتقالية السياسية في الوطن العربي، الجزء الأول: اعتبارات نظرية ومقارنات إقليمية. رونالد سني وآخرون، ٢٠٠١. (إنجليزي)
- الانتقالية السياسية في الوطن العربي، الجزء الثاني: قضايا الانتقالية في التاريخ العربي الإسلامي المبكر. خليل عثمانة وجمال جودة، ٢٠٠١. (عربي)
- الانتقالية السياسية في الوطن العربي، الجزء الثالث: نماذج وحالات معاصرة. هنري لورنس وآخرون. تحرير روجر هيوكوك، ٢٠٠٢. (إنجليزي)
- إعلان المبادئ الفلسطينية- الإسرائيلية. تحرير إبراهيم أبو لغد وآخرون، ١٩٩٥. (إنجليزي)
- تكون دولة العائدين: فلسطين وأرمينيا والبوسنة. تيري هنتش وآخرون، ١٩٩٩. (إنجليزي)
- عمليات حفظ السلام الدولية: نماذج وقضايا. مارك جولدنيغ. تحرير اللغة العربية أمل جادو، ٢٠٠٠. (إنجليزي وعربي)
- حول إقامة دولة فلسطينية. جان ألان، ٢٠٠٢. (إنجليزي)
- إبراهيم أبو لغد: المقاومة والمنفي والعودة - حوارية مع هشام احمد فرارحة، ٢٠٠٣. (إنجليزي)

المؤتمرات

- المواجهات الثقافية عبر المتوسط: فلسطين وأوروبا. سلمى الخضر الجيوسي وآخرون. تحرير ليلي فيضي وروجر هيوكوك، ١٩٩٦. (إنجليزي وعربي)
- المشهد الفلسطيني. ادوارد سعيد وآخرون. تحرير إبراهيم أبو لغد وآخرون، ١٩٩٩. (إنجليزي)
- فلسطين الجديدة، أوروبا الجديدة. بني جونسون وآخرون، ٢٠٠٣. (إنجليزي)
- قراءة أولية في نتائج وأبعاد الانتخابات الإسرائيلية. احمد سعدي وآخرون، ٢٠٠٣. (إنجليزي وعربي)
- آثار الحرب الأمريكية على العراق دولياً، إقليمياً ومحلياً. أندرياس بورو وآخرون، ٢٠٠٣. (إنجليزي، عربي وفرنسي)
- التاريخ الاجتماعي الفلسطيني - بين غابة الأرشيف وأشجار الحكايات. وقائع مؤتمر ٢٠٠٤.
- قضايا فلسطينية حول الانسداد السياسي وآفاق الانعتاق وقائع المؤتمر المحلي السنوي ٢٠٠٤.

سلسلة أوراق استراتيجية

- لكي نتخطى الأزمة: نحو خطة استراتيجية جديدة للعمل الفلسطيني. علي الجرباوي، ٢٠٠١. (عربي)
- سياسة الولايات المتحدة الخارجية والقضية الفلسطينية. فؤاد المغربي، ٢٠٠٢. (عربي)
- خصوصية نشوء وتكوين النخبة الفلسطينية. حسن خضر، ٢٠٠٣. (عربي)
- من الجهاد إلى التعايش السلمي: تطور المفاهيم الإسلامية في السياسة والعلاقات الدولية. رجا بهلول، ٢٠٠٣. (إنجليزي وعربي)
- الثقافة السياسية في فلسطين: دراسة ميدانية. محمود ميعاري، ٢٠٠٣. (عربي)
- الحق السعودي في جنوب النقب الفلسطيني. محسن يوسف، ٢٠٠٣. (عربي)
- أسطورة كامب ديفيد. هيلغى بومغارتن، ٢٠٠٣. (إنجليزي)
- فرص ومعوقات إقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة. مارتن بيك، ٢٠٠٤. (إنجليزي)
- اليسار الإسلامي - إطلالة عامة. نصر حامد أبو زيد، ٢٠٠٤. (عربي)
- العلاقات العربية - العربية في ظل الهيمنة الأمريكية. حسن نافعة، ٢٠٠٤. (عربي)

رسائل الماجستير

- الجنسية والمواطن الفلسطيني. معتز قفيشة، ٢٠٠٠. (عربي)
- الأسرى الفلسطينيون في السجون الإسرائيلية بعد أوسلو ١٩٩٣-١٩٩٩. عيسى قراقع، ٢٠٠١. (عربي)

سلسلة أوراق سياساتية حول الإصلاح في المؤسسات الفلسطينية

- ١- سبل تفعيل وتطوير الكفاءات الشابة في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية. سامر سلامة وفاروق الديك، ٢٠٠٣. (عربي)
- ٢- دور ومكانة الكوادر النسائية في المؤسسات الحكومية: إشكالات وتوصيات. مارلين الرضي، ٢٠٠٣. (عربي)
- ٣- دور حركة فتح (الحزب الحاكم) والكوادر الفتاوية العاملة في الوزارات في تعزيز عملية الإصلاح: أسامة البسط ونايف سويطات، ٢٠٠٤. (عربي)
- ٤- المؤسسات الحكومية وغير الحكومية - إشكاليات العلاقة والتنسيق. عزت عبد الهادي وصالح مشاركة، ٢٠٠٤. (عربي)
- ٥- العلاقة بين الهيئات المحلية ووزارة الحكم المحلي - الصلاحيات وإشكالية العلاقة، وليد همدان ومنيف طريش، ٢٠٠٤. (عربي)
- ٦- الشباب وإشكالية العمل الدبلوماسي الفلسطيني، ميرفت حسن وربع الحنتولي، ٢٠٠٤. (عربي)
- ٧- بعض قضايا التشريع من منظور شبابي، دلال سلامة واحمد مجدلاني، ٢٠٠٤. (عربي)
- ٨- واقع وصلاحيات الأجهزة الأمنية إرتباطاً بقضية الإصلاح، عيسى أبو عرام وإبراهيم المصري، ٢٠٠٤. (عربي)

